

المَوْضُوعَاتُ الاسْمِيَّةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

زكريا محمد حسن البطوش

وَتَشْفَعُ بِنُورِهَا
فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
وَتُجَدِّدُ فِيهِ
الْحَيَاةَ وَالْخَيْرَ
وَتُجَدِّدُ فِيهِ
الْحَيَاةَ وَالْخَيْرَ
وَتُجَدِّدُ فِيهِ
الْحَيَاةَ وَالْخَيْرَ



الموصولات الاسمية في اللغة العربية

تأليف

زكريا محمد حسن البطوش

دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملكة رانيا - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف - الطابق
الأرضي، هاتف: 009626 5343052 - فاكس: 0096265356219

الطبعة الأولى

2012

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2011/7/2588)

410.1

البطوش، زكريا محمد حسن

المصطلحات الاسمية في اللغة العربية / زكريا محمد حسن البطوش

عمان: دار جليس الزمان 2012

الواصفات: اللغة العربية // النقد الادبي // التحليل الادبي

ردمك: ISBN 978-9957-81-157-0

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا
يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة
حكومية أخرى.

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناشر

لا يجوز بيع أو نشر أو اقتباس أو التطبيق العملي أو النظري لأي جزء أو فكرة من هذا
الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع ، أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، سواء
أكانت إلكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك ، دون
الحصول على إذن الناشر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية
والقضائية.

الإهداء

إِلَى مَنْ لَهُمُ عَلَيَّ وَاجِبُ الطَّاعَةِ وَالْوَفَاءِ، وَالَّذِي الْكَرِيمِينَ،
إِلَى مَنْ أَمَرْنَا بِخَفْضِ الْجَنَاحِ لَهُمَا، وَإِلَى شَقِيقَتِي الَّتِي أَنْارَتْ
أَمَامِي سَبِيلَ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ د. حَنَان، وَإِلَى مُحِبِّي النُّحُو
العَرَبِيِّ.

زكريا محمد الحريرات

المقدمة

تعد الموصولات جزءاً من الدرس النحوي، إذ لا يكاد دارسٌ للنحو أن ينأى أو يبتعد عنها إلا وقد عرض لها ولو قليلاً سواء الموصولات الاسمية الخاصة أم العامة.

ومما لا شك فيه أن علماءنا قد عرضوا لدراسة الموصول، ولا سيما القدماء منهم، قد عنوا بدراسته وسار على نهجهم المحدثون، غير أن دراستهم لهذا الموضوع لم تكن دراسة مستقلة في مؤلف خاص يحيط به من جميع جوانبه، وإنما كأي مسألة نحوية عامة.

و لكن بعد طول عناء من البحث والتنقيب في سبيل دراسة خاصة منفردة بالموضوع، فلم أجد سوى مؤلف واحد عن أنواع (ما)، لمحمد عبدالرحمن المفدّى نُشرَ في النادي الأدبي في الرياض عام ألف وتسعمائة وثمانين للميلاد، درسها فيه درساً شاملاً ومفصلاً محيطاً بها من شتى نواحيها.

لذلك أرتأيت أن أخصّ هذا الموضوع بالبحث والاستقصاء وجمع شذراته، من بطون الكتب اللغوية القديمة والحديثة.

وقد كانت خطوات هذا البحث قائمة، أولاً على القراءة ثم البحث عما كُتب عنه في أمهات الكتب اللغوية والصرفية وكتب اللهجات والقراءات القرآنية، وجمع الموضوع واستقصاء محتوياته، ولا بأس من أن أشير إلى أهم المصادر القديمة التي عرضت للموضوع بصورة أوضح من غيرها من أمهات الكتب النحوية القديمة، وتتمثل في شرح المفصل ابن يعيش وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي، وهمع الهوامع للسيوطي، ويمكن القول بعد النظر في هذه المصادر بأن كتاب شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيائي الأندلسي هو من أفضل مَنْ عرضوا لهذا الموضوع، إذ تميز بإيضاح الشواهد واستكمالها، وبالإشارة إليها بوضوح، ولعله من أكثر الكتب اللغوية التي اعتمدت عليها قياساً بغيره من المؤلفات القديمة.

أما الحديثة فما زادت أن تكون ثانوية في معظم استعمالها وما جاء منها أساساً فلا يعدو أن يكون قليلاً جداً، وقد أشير إلى ذلك في الهوامش.

أما المنهج الذي سرت عليه فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد المعلومات وجمعها وتصنيفها، ثم إصدار الحكم عليها، مع بيان العلل مبيناً ما أشكل أو تعددت الأقوال فيه - ما أمكن -، ثم دراسة الموضوع.

وما يتعلق ببنية هذه الرسالة، فقد تناولت الموصولات الاسمية الخاصة والعامة، وجملة الصلة، والرابط، وبُنيت في ثلاثة فصول مقدّمة بمُدخل.

أما المدخل فقد تحدثت فيه عن مفهوم الموصول لغة واصطلاحاً، وما اتفق على اسميته من الموصولات وما اختلف فيه، وما بين الموصولات الاسمية وأسماء الإشارة، ثم عن منزلة الأسماء الموصولة من البناء، إذ تم ذلك من خلال التعريف بمفهوم البناء والأصل فيه، ولمَ بنيت الموصولات؟ ويليهِ التعريف بالإبهام ومنزلة الموصولات منه.

أما الفصل الأول، فقد عني بدراسة الموصولات الاسمية الخاصة كلٌّ على حدة، وتحدثت عن -الذي والتي- تعريفاً، ثم الأحرف التي وضع عليها كل من الاسمين، ونوع (أل) في كليهما، وسبب كتابتهما بلام واحدة، ثم عن اللهجات الواردة فيهما، ثم التصغير فيهما، والقراءات القرآنية، ثم التوهم في -الذي-، وحذف الموصول -الذي- وإلى جانبه -التي-، ثم نداء الموصول -التي- شذوذاً مختتماً هذا المبحث بالحديث عن الجمع في كلا الاسمين.

وتحدثت عن (اللذان واللذان) من حيث المفهوم، وصحة التثنية بهما، ثم كتابة الاسمين بلامين، والإعراب فيهما، وما جاء فيهما من لهجات، والقراءات القرآنية الواردة فيهما، وكيفية تصغيرهما.

وتحدثت عن -الألى- مفهومه واللهجات الواردة فيها، وعن -الذين- مفهومه وكتابته بلام واحدة، وما جاء فيه من لهجات، وما يترتب على ذلك من بناء وإعراب، والتصغير فيه، ثم أتى الحديث عن (اللائين) مفهومه واللهجات الواردة فيه.

وتناولت -اللائي- وإلى جانبها (اللوائى) من حيث مفهومه والقول في حقيقة جمع -التي- على اللائى- واللهجات الواردة فيه، والقول في حقيقة جمعه، واللهجات فيه، والقراءات القرآنية، والتصغير وعلى نحوها (اللاتي) وإلى جانبها (اللواتي)، ثم تحدثت أيضاً عن جمعين آخرين لعلهما من أغرب المجموع، وهما: اللاءات والأولى.

أما الفصل الثاني، فقد عني بدراسة الموصولات المشتركة، فتمّ الحديث عن (أل) الموصولة الداخلة على أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، من حيث مفهومه ودلالته والاختلاف في اسميته وحرفيته، ودخوله على الصفات، والفعل المضارع والجملة الاسمية، والظرف، ووظيفة -أل-. وتحدثت عن -أي-، إذ تمّ التعريف بمفهومه ومواطن استعماله والإعراب والبناء فيه، ثم التأنيث والتثنية والجمع فيه، ثم القراءات القرآنية الواردة فيه، وحقيقة التصغير فيه أيضاً.

وعرضت إلى -ذا- مفهومه وشروطه حتى يكون اسماً موصولاً واستعمال -ذا- مع -ما- الاستفهامية واستعماله مع -من- الاستفهامية، ثم

تمّ الحديث عن -ذو- الطائية ومفهومه وبنائه وإعرابه، وما جاء فيه من لهجات، ثم تأنيثه وتثنيته وجمعه، و -ذات- الموصولة كذلك.

وتحدثت عن -ما- مفهوماً واستعمالاتها، مع التركيز على الجانب الموصولي فيها، وجواز اعتبار -ما- لأكثر من وجه، ثم حذف -ما- الموصولة.

ثم كان الحديث عن -مَنْ- الموصولة مفهوماً واستعمالها لغير العاقل، ومراعاة اللفظ والمعنى في -مَنْ- وجواز اعتبار -مَنْ- لغير وجه، والتصغير فيها، ثم حذف مَنْ الموصولة.

ثم كان الحديث عن الإخبار بالذي وبالألف واللام، وكيفية الإخبار بهما، ودخول الفاء على خبر (الذي)، ثم كان عن الفائدة التي يحققها الاسم الموصول.

أما الفصل الثالث، فقد تحدثت فيه عن جملة الصلة مفهوماً وتسميتها وطبيعة جملة الصلة والعلاقة بين الصلة والموصول، وإعراب جملة الصلة، وما يشترط في الجملة ليصح استعمالها صلة، والفصل بين أبعاض الصلة، وتقديم الصلة أو بعضها على الموصول، وحذف جملة الصلة.

ثم الرابط بين الصلة والموصول، وتمثّل ذلك بدراسة العائد من الصلة إلى الموصول، وحذف العائد، وحال الضمير العائد.

وبعدّ، فقد عرض البحث إلى النتائج التي توصل إليها، يليها قائمة المصادر والمراجع، ثم ملحق بالآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث للاستشهاد، وملحق بالشواهد الشعرية مرتبة تبعاً للقافية.

المداخل

مفهوم الموصول لغة واصطلاحاً:

الموصول لغة: وصلتُ الشيء، وصلاً وصلة، والوصل خلاف الفصل واتصل الشيء بالشيء لم ينقطع، ووصل الشيء بالشيء وصولاً، وتوصل إليه أي انتهى إليه⁽¹⁾.

"والموصول في الأصل اسم مفعول، من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه"⁽²⁾.

وسميت الأسماء الموصولة بهذا الاسم؛ لأنها توصل بكلام يأتي بعدها يسمى جملة الصلة، هو من تمام معناها؛ لذا فالأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة، إذ لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة⁽³⁾.

أما الموصول اصطلاحاً: فهو عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التام إلى ما يتصل بها، فتستقل حيث تدلّ دلالتها عليه، فتصبح في معنى الأسماء المستقلة بدلالاتها⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1،

1410هـ/ 1990م، دار صادر، بيروت، لبنان، ج11، ص726.

(2) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، (د.ط)، ج1، ص128.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص128.

(4) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 1405هـ-1985م،

مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص243؛ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد

الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (د.ط)، ج1،

ص425.

وعُرِّفَ الموصول بأنه ما افتقر من الأسماء أبدأً إلى عائد خلفه⁽¹⁾، وجملة صريحة، أو مؤولة غير طلبية، أو إنشائية⁽²⁾.

فالموصول الاسمي هو الذي لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به؛ ليتمَّ اسمًا، فإذا تمَّ بما بعده أصبح حكمه حكم سائر الأسماء التامة، وحينها يعرب حسب موقعه من الجملة⁽³⁾، بل يعرب دائماً نعتاً.

ما اتفق على اسميته من الموصولات:

إنَّ الموصولات الاسمية على ضربين من حيث الاتفاق والاختلاف على اسميته، أو حرفيته، فمنها متَّفَق على اسميته ومنها مختلف فيه⁽⁴⁾.

أما المتَّفَق على اسميته: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والألى، والذين، واللائي، واللاتي، وأي مؤنثة، ذا مجردة أو مصحوبة بما الاستفهامية؛ أي ذا

(1) خلفه: أي أن العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه أو ظاهر يقوم مقامه.

(2) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي، (ت 672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 182.

(3) ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت 643هـ)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج 3، ص 101.

(4) ابن معطر، شرح ألفية ابن معطر، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، (د.ط)، مكتبة الخريجي، ج 1، ص 689.

التي يراد بها الذي وذو الطائية، وما ومَنْ⁽¹⁾، وذات وذوات بمعنى التي واللواتي⁽²⁾.

أما ما اختلفَ في اسميته: -أل- الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، وكذلك ما المصدرية⁽³⁾.

وقد سميت الموصولات الاسمية بأسماء الصلات؛ لأنها تحتاج إلى صلات توضحها وتبينها؛ وذلك لعدم فهمها منفردة⁽⁴⁾.

والموصولات الاسمية جميعها معارف، ليس منها نكرة. وتعرّف إما لأنها أوضاع إذ جعل كل واحد منها بشيء مخصص فيجري مجرى العلمية وإما أن تكون قد عرفت؛ لأنه لا يعبر بها إلا عن معرّف؛ أو لأنها وقعت موقع معرفة قُدّرت بها⁽⁵⁾؛ فتقدير قولك الذي تعلّم أي المتعلم، وإما لما فيها من معنى الإشارة فجرت مجرى المبهمات⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 689.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195.

(3) ابن معط، زين الدين أبو الحسن يحيى، شرح ألفية ابن معط، ج 1، ص 189.

(4) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت 513-577هـ)، أسرار العربية،

تحقيق فخر صالح قدارة، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، لبنان، ص 326.

(5) الحيدرة، علي بن سليمان اليماني، (ت 599هـ)، كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق هادي

عطية مطر الهلالي، ط 1، 1423هـ / 2002م، دار عمار، عمان، ساحة الجامع الحسيني، ج 4،

ص 496.

(6) المرجع نفسه، ج 4، ص 496.

العلاقة بين الموصولات الاسمية وأسماء الإشارة:

أما العلاقة بين الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، فاسم الإشارة يمكن أن يُعرّف بأنه ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد أو نحو ذلك إن كان المشار إليه معنى أو ذاتاً غير حاضرة⁽¹⁾.

وما يتعلق بموقف النحويين تجاه العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقد جَوَز الكوفيون كون -ذا- وجميع أسماء الإشارة موصولة سواء أكانت بعد -ما- الاستفهامية أم لم تكن، فالجوهر واحد بينهما ولكن يُفرّقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف المعنى⁽²⁾.

ومن الشواهد التي جاؤوا بها على ذلك قوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ»⁽³⁾ وذلك على تقدير (هؤلاء) بمعنى -الذين- أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم⁽⁴⁾. ومن الأدلة أيضاً قوله تعالى: «وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى»⁽⁵⁾ والتقدير: ما التي يمينك يا موسى؟

(1) المرجع نفسه، ج 4، ص 144؛ الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، (د.ط)، دار الحديث، ج 1، ص 101.

(2) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط 2، 1428هـ / 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 3، ص 107.

(3) سورة البقرة، الآية 85.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 107.

(5) سورة طه، الآية 17.

ومن الشواهد الشعرية التي احتجّ بها الكوفيون أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

عَدَسٌ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ⁽¹⁾ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ⁽²⁾

والشاهد في هذا البيت مجيء الاسم -هذا- اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، تصريحاً بلفظ اسم الإشارة؛ ولعل هذا ما دعا الكوفيين إلى اعتبار أسماء الإشارة أسماء موصولة.

أما موقف البصريين فقد تجسّد بالاعتذار عن جعل أسماء الإشارة أسماء موصولة؛ وإنما هي أسماء إشارة باقية على أصلها، دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل⁽³⁾.

وقد فنّد البصريون الشواهد التي جاء بها الكوفيون على اعتبار جواز أن تكون أسماء الإشارة موصولة، إذ حملوا الألفاظ: "تقتلون، يمينك، تحملين" على كونها حالاً، فحذف الضمير العائد -في تحملين- على صاحب الحال كما هو الحال في جملة الصفة والحال وقيل "تحملين وطلق خبران".

لكن ابن عصفور قد أجاز تعليق -يمينك- بأعني، إلا أن ذلك لا يعول عليه؛ لأن (أعني) فعل متعدٍ بنفسه ليس بالباء، وجعلها حالاً أولى. أما

-
- (1) نجوت، وردت أمنت في بعض كتب النحو كشرح قطر الندى وبل الصدى، ص 298.
- (2) البيت ليزيد بن مفرّج، البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1030هـ-1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ط 1، 1418هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 6، ص 41.
- (3) الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، (763-827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، (1362-1424م)، تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدر، ط 1، 1403هـ/1983م، ج 2، ص 204.

البصريون فقد جعلوا (بيمينك) حالاً على اعتبار -ما- خبراً مقدماً و(تلك) مبتدأ مؤخر⁽¹⁾. ومثالها قوله تعالى: «فَتِلْكَ يَبُوءُ لَهُمْ خَاوِيَةٌ»⁽²⁾.

منزلة الأسماء الموصولة من البناء والإبهام. أولاً: التعريف بالبناء.

البناء لغة: "منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته"⁽³⁾. اصطلاحاً: "والمبني ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه، ومن ذلك الاسم غير المتمكن"⁽⁴⁾، وحدّ البناء لزوم أواخر الكلمة بحركة أو سكون⁽⁵⁾، وتحمل ألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف. وقد اختلف النحاة حول أيهما الأصل أهو الإعراب أم البناء؟ فذهب بعض النحاة إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليه؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل؛ لذلك كانت أصلاً لحركات البناء.

وذهب بعض النحاة إلى أن الأصل هي حركات البناء، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ والسبب في ذلك أن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، أما حركات الإعراب فهي عرضة للتغيير والزوال، وما لا يتغير

(1) المرجع نفسه، ج 2، ص 204.

(2) سورة النمل، الآية 52.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 41.

(4) المرجع نفسه، ص 49؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص 46.

(5) الأنباري، أسرار العربية، ص 26.

أولى بأن يكون أصلاً لما يتغير⁽¹⁾، فحركة البناء لازمة وحركة الإعراب متنقلة،
واللازم أصل للمتنقل وسابق عليه⁽²⁾.

وذهب قوم إلى أنّ الإعراب والبناء سواء؛ لأنّ العرب تكلمت بالإعراب
والبناء في أول وضع الكلام، ولكل منهما علة غير علة الآخر، ولا معنى
لأحدهما على الآخر⁽³⁾.

ثانياً: الأصل في البناء:

إنّ الأصل في البناء هو السكون، لثلاثة أوجه.

أولاً: أنّ السكون أخف من الحركة، فكان أحق بالأصالة لحفّته.

ثانياً: أنّ البناء ضد الإعراب، والأصل في الإعراب الحركات؛ لذا فأصل
البناء السكون.

ثالثاً: أن البناء يضيفي على الكلمة ثقلًا، فالمناسب لذلك أصالة البناء على
السكون⁽⁴⁾.

إلا أنّ من الملاحظ أن هنالك مبنيات على الحركات فما مسوغ ذلك؟

(1) المرجع نفسه، ص 42.

(2) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين
البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1،
1412هـ/2000م، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 172.

(3) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، وضع
حواشيه غريد الشيخ، ط 2، 1428هـ/2007م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1،
ص 170.

(4) المرجع نفسه.

يمكن تعليل ذلك إما لأن البناء على الحركة له أصل في التمكين، كالمنادى والظروف المقطوعة، أو لأنّ البناء تفضيل للمبني على غيره، نحو: بناء الماضي تفضيلاً له على فعل الأمر، وأما أن يكون من أجل التخلص من التقاء الساكنين كأين، وكيف، والذين، وقد تكون الحركة ضرورية كحالتها في الحروف الأحادية⁽¹⁾. "فلا يبنى على حركة إلا لموجب"⁽²⁾.

وتوصلاً إلى الموصولات الاسمية فإنها كلها مبنية سوى (أي)⁽³⁾، واسمين للمثنى معربين هما اللذان واللذان⁽⁴⁾، والمبني منها ملازم للبناء⁽⁵⁾. "والبناء في الأسماء الموصولة بناءً لازم، أو ثابت وهو بناء لا ينفك عن الكلمة في حال من أحوالها"⁽⁶⁾، إلا ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أن تخرجه من بنائه.

أما بناء الموصولات فقد تعددت أنواع الأبنية فيها، فمنها ما هو مبني على السكون نحو: الذي، التي، من، ما، أل، ذو، ذا. ومنها ما بُني على الفتح مثل: الذين، ومنها ما بني على الكسر مثل: الألاء، اللات، اللاء. ومنها ما بني على

(1) المرجع نفسه، ج2، ص24.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ)، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، (د.ط)، ص318.

(3) الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ج4، ص496.

(4) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح، د.ط، ج1، ص171؛ عباس، حسن، النحو الوافي، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/ 2007م، ج1، ص371.

(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص343.

(6) علوش، جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ط1، 1417هـ/ 1997م، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ص174.

الضم مثل: أي في حالة واحدة سيتم ذكرها في الحديث عن إعراب (أي) وبنائها⁽¹⁾.

بناء الموصولات:

ثمة مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بناء الموصولات الاسمية وتمثل فيما يلي:

أولاً: اختلاف صيغ الموصولات، إذ إنها جاءت على ألفاظ مختلفة⁽²⁾، فمنها للمفرد ومنها للمثنى، ومنها للجمع ومنها للمؤنث، ومنها للمذكر، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها⁽³⁾.

ثانياً: وقد يكون بناؤها لمشابتها الحروف، فقد أشبهت الحروف من وجهين:

1. إنها تدل على معنى في غيرها⁽⁴⁾.
2. احتياجها إلى ظاهر يفسرُها؛ لأن الموصول كالحرف يفسره ما بعده⁽⁵⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 111؛ عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 370.

(2) الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ج 1، ص 147.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 148.

(4) المرجع نفسه، ج 4، ص 496+497.

(5) المرجع نفسه، ج 4، ص 497.

ثالثاً: الموصولات والإبهام.

إن الموصولات جميعها من المبهمات، وسمي المبهم مبهماً؛ لأنه لا يتمخض إلى ظاهر ولا مضمّر، وقد اشتقت هذه التسمية من خلال قول العرب: "فرس بهيم" أي ليس فيه علامة تخالف سائر لونه⁽¹⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 144 + ص 145؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص 28 + 29.

الفصل الأول

الموصلات الخاصة بالدالة على

المفرد والمثنى والجمع

الفصل الأول

الموصلات الخاصة الدالة على المفرد والمثنى والجمع

1.1 الذي والتي.

أولاً: الذي تعريفاً:

لذا: لذي: الذي: اسم مبهم، مبني، معرفة، لا يتم إلا بصلة⁽¹⁾، ثابت الاسم في نفسه مع صرف النظر عن الصلة⁽²⁾، يختص بالمفرد المذكر سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل⁽³⁾، فمثاله على العاقل: الذي فاز بالمسابقة صديقي، أما لغير العاقل فنحو: الذي يضيء ليلاً هو البدر، ويعرب حسب موقع منعوته في الجملة، فيأتي في محل رفع أو نصب أو جر. ووزنه (فَعِلٌ) فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها⁽⁴⁾.

ثانياً: الأحرف التي وضع عليها الاسم:

وثمة اختلاف بين النحويين حول الأحرف التي وضع عليها الاسم ؛ لذا تباينت مواقف النحويين من البصريين والكوفيين في تحديد الأحرف التي بني عليها هذا الاسم.

(1) ابن منظور، اللسان، ج 5، ص 245.

(2) ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صلاح روي، ط 2، ج 1، ص 265.

(3) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت 900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 127.

(4) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ص 198.

فأصل الذي -لذي- ك: عم وشج، فاللام فاء الكلمة، والذال عينها والياء لامها، وهذا ما قال به البصريون⁽¹⁾، وعلى هذا يكون الاسم قد وضع على ثلاثة أحرف.

وقيل إنَّ الأصل في الاسم -الذي- هي الذال الساكنة وحدها، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، معللين ذلك بإسقاط الياء من الاسم الموصول -الذي- في التثنية نحو: -الذان-⁽²⁾.

ومن الأدلة التي أوردها الكوفيون الاستشهاد بإحدى اللغات التي جاء بها الاسم، بالألف، واللام والذال الساكنة⁽³⁾؛ ومنه قول الشاعر من الرجز:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَاللَّذِّ تَزْبِي زُبْيَةً فَاصْطِيدًا⁽⁴⁾

وقد كانت الزيادة التي دخلت الاسم -الذي- مُعلَّلة من أجل التكرار له؛ كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد وكما زيد اللام الثانية مفتوحة؛ ليسلم سكون اللام الأولى؛ لأن الألف واللام لا تدخلان على ساكن، وإلا تحتاج إلى تحريك اللام حتى لا يلتقي ساكنان كشأن كلمتي الانكسار والاحتمال وما جرى نحوهما.

ويبدو أن ما ذهب إليه البصريون هو أصوب مما ذهب إليه الكوفيون إذ يفنّد ما ذهبوا إليه أنه لا يجوز أن يكون من كلام العرب اسمٌ بُني على حرف واحد، ما لم يكن ضميراً متصلاً⁽⁵⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 103.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ج 3، ص 103.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 101.

(5) المرجع نفسه، ج 3، ص 103.

ولو كانت أيضاً الذال وحدها هي الأصل في الاسم لما جاز التصغير فيه، والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها، ولا يدخل التصغير الاسم إلا إذا كان ثلاثياً، إذ قيل في تصغير -الذي- اللّذيا- فالياء الأولى للتصغير والألف الملحقة بالاسم عوضاً عن الضم الذي يلحق بداية الأسماء المتمكنة في التصغير والموجود سواهما ثلاثة أحرف⁽¹⁾.

وذهب السهيلي إلى أن أصل الذي -ذو- بمعنى صاحب⁽²⁾، لكن طرأ على الاسم بعض التحولات حتى صار (الذي)⁽³⁾.
أولاً: التي تعريفاً:

التي اسم مبهم يختص بالمفرد المؤنث⁽⁴⁾، مبني على السكون دائماً في كل أحواله، ويكون -كالذي- فيقع في محل رفع أو نصب أو جر تبعاً لموقع منعوته في الجملة⁽⁵⁾، ويستعمل للعاقل، وقد يستعمل لجماعة غير العقلاء⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى: «وَلَا تُؤْثِرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً»⁽⁷⁾، ويبدو أن

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (د.ط)، ج 1، ص 171.

(1) أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط 1، 1984 م، ج 1، ص 525.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 525.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 127.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 128.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 136.

(7) سورة النساء، الآية 5.

الاسم يستخدم بكثرة للدلالة على غير العاقل⁽¹⁾. ووزنه فَعِلٌ؛ فاللام فاء الكلمة والتاء عينها والياء لامها⁽²⁾.

ثانياً: الأحرف التي وضع عليها الاسم:

أما الأحرف التي وضع عليها الاسم فقد اختلف إزاء الأحرف الأصول التي وضع عليها؛ فقليل: إنَّ الأصل -لتي- وهو مذهب سيبويه ممثلاً بهذا مدرسة البصرة، وذهب الفراء إلى أن الأصل التاء والياء -تي- فقط⁽³⁾. ويظهر من الوقوف على الاسمين -الذي والتي- مع بيان الوزن والأحرف التي وُضِعَ عليها كل منهما أنهما يعدان أصلاً لغيرهما من الموصولات الاسمية الخاصة⁽⁴⁾.

ثالثاً: نوع -أل- في الاسمين -الذي والتي-.

إنَّ الموصولات الاسمية معارف بنفسها لا -بأل- ومن الأدلة على ذلك - مَنْ وما- الموصولتان، إذ إنهما معرفتان دون دخول -أل-⁽⁵⁾. فأصل الاسم -الذي: لذي، والتي: لتي- فأدخلت الألف واللام زيادة لا للتعريف⁽⁶⁾ لأنها دخلت على اسم معرفة بذاته من خلال جملة الصلة لا

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 47.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، ص 198.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 525.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 184.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 99.

(6) ابن منظور، اللسان، ج 15، ص 245.

بدخولها حصلت معرفته، وإنما ألزمت اللام الزائدة؛ لأنها لو نزعَت حيناً وأدخلت آخر لأوهم بأنها للتعريف، نحو كتاب والكتاب⁽¹⁾.

وقد ذهب قوم إلى أنّ الألف واللام في سائر الأسماء الموصولة زائدة للتعريف كما في الغلام؛ لأنهما معارف والألف واللام معرفان؛ فتحققت المعرفة بهما، لكن ذهب المحققون إلى أنهما زائدان لغير معنى التعريف، إلا أن زيادتهما زيادة لازمة، والمراد لفظ التعريف دون معناه، وخير الأدلة على ذلك مجيء بعض الموصولات الاسمية -مَنْ وما- مُعرّاة من -أل- إلا أنهما معارف⁽²⁾.

فالألف واللام في الموصولات ليسا للتعريف؛ لأن التعريف يأتي بجملة الصلة التي هي من تمام الاسم⁽³⁾، وقيل إنّ الألف واللام دخلت على الاسمين تحسیناً للفظ، حتى لا يكون موصوفها كمعرفة وصفت بالانكارة⁽⁴⁾، ويجب ألا تنزع اللام منها⁽⁵⁾.

وقد جعل البصريون الاسم -الذي- مزيداً بال واحدة وهي الأولى الساكنة ويتضح من خلال قولهم: إن الأصل في الاسم -لذي-.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 99.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 104.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 327.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 99.

(5) المعري، شوقي، معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس عربي-عربي، مكتبة لبنان، ناشرون، ص 155.

أما الكوفيون فقد جعلوا الاسم مزيداً بلامين لا واحدة، اللام الأولى الساكنة، والثانية المتحركة، أما سبب دخول اللام الثانية المتحركة فمن أجل التخلص من التقاء الساكنين -أل الأولى والذال- التي جعلوها ساكنة خلافاً لقول البصريين في جعلهم إياها بأصالة التحريك؛ لذا دخلت اللام الثانية المتحركة؛ لتبقي اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين، فبدخول -أل- الثانية يمتنع الكسر والتقاء الساكنين⁽¹⁾.

كتابة الاسمين (الذي والتي) بلام واحدة:

يكتب كل من الاسمين بلام واحدة لكثرة كتابتهما، وإن كان الأصل كتابتهما بلامين، كما هو الشأن في كتابة اللفظ المبدوء بلام ومحلى بـأل نحو: لين: اللين⁽²⁾.

رابعاً: اللهجات في كل من الاسمين -الذي والتي-.

عندما كان أصحاب اللغة الواحدة يعيشون في بيئة واحدة مترامية الأطراف، تختلف الطبيعة الحياتية فيها من مكان لآخر، كأن توجد الجبال والأودية التي تفصل بقعة عن أخرى، إذ ينشأ جرّاء ذلك مجموعات من الناس مما يؤدي مع مرور الزمن إلى اختلاف لهجة عن لهجة أخرى تنتمي إلى اللغة الأم⁽³⁾.

(1) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص670-671.

(2) الصبان، محمد علي، حاشية محمد علي الصبان على شرح محمد علي الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق مصطفى حسين أحمد، (د.ط.)، دار الفكر، ج1، ص156.

(3) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، 1420هـ/ 1999م، مكتبة المعارف، الرياض، ص43.

وُعرِّف اللهجة بأنها: مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغةً مستقلة عن غيرها من اللغات⁽¹⁾.

أو: هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة، حيث يشترك في هذه الصفات أفراد هذه البيئة جميعهم⁽²⁾، ويمكن أن يطلق على اللهجة لغة وهو تعبير علماء العربية القدماء⁽³⁾.

ويسهم في نشوء اللهجة عادة مجموعة من العوامل منها:

1. أسباب جغرافية، وتكمن في تعدد البيئات الزراعية والاقتصادية ونحو ذلك⁽⁴⁾.

2. وهناك أسباب اجتماعية تتمثل في اختلاف طبقات المجتمع، إذ تتخذ الطبقة الأرستقراطية لهجة غير لهجة الطبقة الوسطى⁽⁵⁾.

3. ومنها أيضاً احتكاك اللغات واختلاطها نتيجة الغزوات، أو الهجرات ولعله من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعدد اللهجات⁽⁶⁾.

(1) عبدالنواب، رمضان، فصول في فقه اللغة العربية، ط6، 1420هـ / 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص72.

(2) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص43.

(3) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص16.

(4) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص43.

(5) المرجع نفسه، ص43.

(6) المرجع نفسه، ص43؛ أنيس، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص21.

4. ومنها أيضاً أسباب فردية؛ فإنّ اللغة وإن كانت واحدة، إلا أنها متعددة بتعدد الأفراد الذين يتكلمونها، فمن المسلّم به أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة⁽¹⁾.

ولما كانت الموصولات كسائر ألفاظ اللغة، فمن المسلّم به أن يطرأ عليها بعض الاختلافات اللفظية مع الاحتفاظ بالأصل والدلالة.

وقد جاء في الاسمين الموصولين -الذي والتي- أربع لغات⁽²⁾، وقيل: هي خمس⁽³⁾، وقيل: هي ست لغات⁽⁴⁾. ويبدو أن ما جاء في الاسمين من لغتي التشديد والحذف هو مختص بالشعر⁽⁵⁾، ويمكن إجمالها بما يلي:
أولاً: اللغة الأولى هي إثبات الياء مع التسكين في كلا الاسمين -الذي والتي- وهي الأصل⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 45.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص 675.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، (د.ط)، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ج 1، ص 15.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 127.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 526.

(6) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت 911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، وعبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت، ج 1، ص 283.

ثانياً: أن تحذف الياء من كلا الاسمين مع بقاء الذال والتاء مكسورتين⁽¹⁾،
ولعل سبب هذا التخفيف كثرة الاستعمال في غير وجه فقيل: اللذ واللت⁽²⁾.
ومنه قول الشاعر (من البسيط):

لَا تُعْذِلِ اللَّذِ لَا يَنْفَكُ مُحْتَسِباً حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ⁽³⁾
ومنه آخر (من الرجز):

وَاللَّذِ لَوْ شَاءَتْ لَكَائَتْ بَرّاً أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا⁽⁴⁾
ومنه قول الشاعر على اللت (من الكامل):

شَغِفْتُ بِكَ اللَّتِ تُيَمِّتُكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا يَهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ⁽⁵⁾
والشاهد في الأبيات حذف الياء مع بقاء الكسر في الذال والتاء.

ثالثاً: حذف الياء مع تسكين الذال والتاء في الاسمين:

ومنه قول الشاعر (من الطويل):

فَلَمْ أَرِ يَتَّأْ كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةٍ مِنَ اللَّذِّ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرُ
ومنه آخر (من البسيط):

مَا اللَّذُّ يَسُوءُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ بِالْبِرِّ إِلَّا كَمِثْلِ الْبَغْيِ عِذْوَانَا

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 184.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 122.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 185.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 284.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186.

ومنه أيضا (من الطويل):

فَمَا نَحْنُ إِلَّا مِنْ أَنْاسٍ تَحَرَّمُوا بِأَذْنِي مِنَ اللَّذِّ نَحْنُ فِيهِ وَأَبْرَأُوا

ومنه على (التي) (من الخفيف):

أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْتِ دَوِي الْفَقْرِ وَالذِّ (م) لِّ فَاضُوا دَوِي غِنَى وَاعْتَزَّازِ

ومنه (من الوافر):

فَقُلْ لِلَّتِ تُلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّمِيمِ⁽¹⁾

والشاهد في الأبيات السابقة هو حذف الياء مع تسكين ما قبلها وهي لغة

بناء.

رابعاً: تشديد الياء مع كسرها في الاسمين⁽²⁾:

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا الَّذِي

يُنَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَيَصْطَفِيهِ لَا قَرَبَ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِي⁽³⁾

والشاهد في البيت الأول مجيء الاسم الموصول -الذي- بياء مشددة

مكسورة. وقد ترتب على ذلك الاختلاف في إعراب الاسم وبنائه عند

التشديد، إذ صرح أبو موسى الجزولي بأن الاسم مع التشديد يعرب بأنواع

الحركات، فيرفع بالضم، وينصب بالفتح ويجر بالكسر فتقول: جاءني الذي

قام، ورأيت الذي قام، وسلّمت على الذي قام.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 185+ص 186.

(2) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد

باسل عيون السود، ط 1، 199 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 144.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 283.

وقال الأستراباذي: "لا وجه لإعراب المشدد إذ ليس التشديد موجباً للإعراب".

وقد جزم بوجوب البناء عندما يكون الاسم مشدداً مكسوراً، فعندئذٍ الكسرة حركة بناء لا حركة إعراب، واستدلّ على البناء بالكسر؛ لأن الاسم مستثنى وليس في موضع جر. لكن مَنْ قال بإعرابه اعتمد في ذلك على حمل (إلا) بمعنى (غير)، ولعلّ هذا الوجه مخالف⁽¹⁾.

خامساً: تشديد الياء مع الضم⁽²⁾.

ومنه قول الشاعر (من الخفيف):

أَغْضِرْ مَا اسْتَطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يُأَلِّفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَّاهَ بَذِي⁽³⁾

وقد استشهد بهذا البيت على مجيء الياء في الاسم -الذي- مشددة مضمومة⁽⁴⁾.

وقد اختلف في إعراب الاسم وبنائه في هذه اللهجة، فمنهم من جعله مبنياً على الضم مشدداً⁽⁵⁾، ومنهم من جعله معرباً، إذ يقول الشنقيطي: "ولا حجة في هذا البيت على البناء، فمن المحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، وعندها يكون الاسم مرفوعاً بالحركة الظاهرة⁽⁶⁾، وهذا ما ذهب

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 183.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 185.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 184.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 145.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 145.

(6) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 145.

إليه أبو موسى الجزولي، إذ استبعد البناء على الضم⁽¹⁾، وصرّح أبو حيان بأن الكسر والضم سواء مع التشديد بناءً مع جواز الجري بوجوه الإعراب⁽²⁾.
سادساً: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة.
فيقال: -لذي ولتي-⁽³⁾، ومن أمثلة ذلك ما قرأ به بعض الأعراب، قال أبو عمرو ابن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ قوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ»⁽⁴⁾، بتخفيف اللام⁽⁵⁾، ولكن لم يُذكر شاهد على تخفيف الذي أو أحد أفرعه سوى هذه القراءة؛ لذا لا ينبغي أن يقاس على -الذين- بقية الألفاظ⁽⁶⁾.
ويمكن الإشارة إلى أنّ اللغات كلّها التي جاءت في الذي جائزة أيضاً في -التي-⁽⁷⁾؛ لأن التي تانيث الذي لكن على غير صيغته⁽⁸⁾.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص183-184.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص284.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(4) سورة الفاتحة، الآية7.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص151.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص171.

(8) المعري، معجم مسائل النحو والصرف، ص125.

خامساً: التصغير في -الذي والتي-.

مفهوم التصغير لغة واصطلاحاً .

لغةً: "صَغَرَ، الصغرة: ضد الكبر"⁽¹⁾.

اصطلاحاً: أن يُضم أول الاسم، ويفتح ثانيه، ويُزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تُسمّى ياء التصغير، ويُسمى الاسم الذي تلحقه ياء التصغير مصغراً، ويُشترط فيما يُراد تصغيره أن يكون اسماً معرباً قابلاً للتصغير. وقد شدّ تصغير بعض الأسماء الموصولة⁽²⁾.

ولما كانت الأسماء الموصولة أسماء متوغلة في البناء فإنه لا يجوز تصغيرها، فما يُصغّر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة، والذي والتي من الموصولات⁽³⁾، وكان حقّ الموصولات ألا تُصغّر لعلّة غلبة شبه الحرف عليها⁽⁴⁾. وهنالك مجموعة من العوامل التي سَوّغت، لأن تُصغر الأسماء المبهمة، وهي ما يأتي:

(1) ابن منظور، اللسان، ج 4، ص 458.

(2) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقزاق، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج 1، ص 191-192.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 306.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 284.

1. أنّ التصغير يحمل في معناه النعت، فإذا قلت رُجِيل، فمعنى ذلك رجل حقير، وليس في الأسماء الموصولة المتوغلة في البناء ما يُنعت إلا هذه الأسماء -الذي والتي-؛ لذلك صُغِرَتْ⁽¹⁾.

2. إنّ ما جاء من الموصولات على ثلاثة أحرف فوصِف به وأُنْثِ وتُنِّي وجمع جاز أن يُصغر ويُصغر ما تُصَرِّف منه⁽²⁾.

كيف تُصغر الموصولات؟

عندما كان لهذه الموصولات طريقة في النعت ليست لغيرها، إذ لا تُوصف إلا بما فيه الألف واللام، كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات.

وتشترك الأسماء الموصولة مع أسماء الإشارة في كيفية التصغير، فتُصغر على قياس أسماء الإشارة لعلّة المشابهة بينهما في الإبهام⁽³⁾.

ويقول سيبويه: اعلم أنّ التحقير يُضمُّ أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء يُقصد بذلك الأسماء الموصولة، فإنه يُترك أوائلها على حالها قبل التحقير؛ وذلك لأن لها نحوًا خاصًا في الكلام ليس لغيرها⁽⁴⁾.

وقياس التصغير في هذه الأسماء أن يُترك أوّل الاسم على حركته وتُلحق ياء التصغير حرفًا ثالثًا⁽⁵⁾، وتُفتح الياء التي بعد ياء التصغير؛ لتسلم ألف

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 306.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 284.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 306.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، ج 3، ص 487.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 306.

العوض التي تُزاد في نهاية الأسماء -الذي والتي- عوضاً عن الضمة التي تُوضع بداية الأسماء المتمكنة عندما تُصغّر، ثم تُدغم ياء التصغير بياء الاسم الأصلية⁽¹⁾، ولا يجوز أن تُحذف ياء التصغير؛ لأنها حرفٌ معنًى⁽²⁾. فتقول في تصغير -الذي: اللَّذِيّ- ويبقى الحرف الأول على حركته، وتُلحق ياء التصغير حرفاً ثالثاً مفتوحاً ما بعدها لملائمة ألف العوض في آخر الاسم ثم تُدغم بياء الاسم الأصلية، كذلك -التي- يقال في تصغيرها: -اللَّتِيّا-⁽³⁾.

ومن الشواهد الشعرية على ذلك⁽⁴⁾، قول الشاعر (من الرجز):
بَعْدَ اللَّتِيّا وَاللَّتِيّا وَالَّتِيّ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تُرَدَّتْ⁽⁵⁾

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 288.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 306.

(3) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2، ص 288.

(4) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (210-285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج 2، ص 288.

(5) العجاج، عبدالله بن روبة التميمي، ديوانه، رواية وشرح عبد الملك بن قريش الأصمعي، قدّم له وحققه سعدي ضناوي، ط 1، 1997م، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 223.

سادساً: القراءات القرآنية في -الذي والتي-: تعريف القراءة لغةً واصطلاحاً.

القراءة لغةً: قرأ يقرؤه، قرء، وقراءة، وقرأنا⁽¹⁾، وقرأتُ الشيء قرآناً جمعه وضُمّتُ بعضه إلى بعض⁽²⁾، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمّي قرآناً؛ لأنه يجمع السور فيضمّها⁽³⁾.

القراءة اصطلاحاً: النطق بالفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو كما نطق أمامه فأقرّها⁽⁴⁾.

نماذج تطبيقية في القراءات القرآنية:

قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾⁽⁵⁾، وقد تعددت التأويلات النحوية في توجيه هذه الآية وتلخص فيما يلي:

1. قيل إنّ -الذي- يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وعليه الأخفش⁽⁶⁾.

2. إنّ الاسم -الذي- حُمِلَ على اللفظ؛ أي الجمع الذي استوقد ناراً، مراعاةً لإفراد الفعل -استوقد-، ثمّ حُمِلَ على المعنى؛ أي على معنى الجمع، لقوله تعالى (بنورهم) فالاسم مفرد في اللفظ جمع في المعنى⁽⁷⁾.

(1) ابن منظور، اللسان، ج 1، ص 128.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 128.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 128.

(4) الصغير، محمد أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط 1، 1999 م، دار الفكر، ص 9.

(5) سورة البقرة، الآية 17.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 285.

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 33.

3. وقيل في وقوع المفرد موقع الجمع وجهان:

أ. أولهما أن -الذي- جنس مثل (مَنْ وما) إذ يعود الضمير إليه

تارةً بلفظ المفرد وتارةً بلفظ الجمع⁽¹⁾.

ب. ثانيهما أنه أراد -الذين- لكن حُذفت النون لإطالة الكلام

بالصلة⁽²⁾.

ومنه قول الشاعر (من الطويل):

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ⁽³⁾

فالاسم -الذي- مفرد وُصِفَ به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى،

والتقدير: إنَّ الجمع الذي أو الجيش الذي⁽⁴⁾.

4. قيل إنَّ الاسم مُخَفَّفٌ مِنَ -الذين- لكن هذا الوجه ضعيف أو غير

جائز؛ لأنه لو كان مُخَفَّفًا لم يُجْزِ أفراد الضمير العائد عليه⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمِِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ

شَيْءٍ وَأَمِِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽⁶⁾. والشاهد في الآية الكريمة أن -

الذي- قرئ -التي- على التأنيث صفةً للبلدة⁽⁷⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 33.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 33.

(3) البيت للأشهب بن رُمَيْلة، وقيل ابن زميلة؛ الأندلسي، شرح التسهيل، ج 1، ص 187.

(4) الأستراباذي، شرح الكافية، ج 3، ص 104.

(5) المرجع نفسه، ج 3، ص 104.

(6) سورة النمل، الآية 91.

(7) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إعراب القراءات الشاذة، تحقيق ودراسة محمد السيد

أحمد عزّوز، ط 1، 1417 هـ - 1996 م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، م 2، ص 248؛ العكبري،

التيان، ج 2، ص 286.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁽¹⁾، والشاهد في الآية الكريمة أفراد الاسم الموصول -الذي- وهنالك تأويلات نحوية متعددة حول تخريج الاسم بهذه الصورة صورة الأفراد، مع أنّ الضمير العائد على الاسم ضمير جمع -هم- وإليك بالأوجه الآتية:

1. أنّ الاسم لم يُقصد به مُخصص؛ لذلك جاز أن يُعبر به عن جمع حملا على معنى -مَن-؛ لأن المقصود جمع ولم يُشتر إليه بجمع⁽²⁾، والمقدّر مفرد اللفظ مجموع المعنى⁽³⁾.

2. قيل إنّ الاسم وقع بمعنى (الذين) مُضمّنا معنى الجزء⁽⁴⁾.

3. وقيل قد يكون المقصود بالاسم هو النبي -صلى الله عليه وسلم- ومَن تبعه، وهو الظاهر، إذ إنّ الذي جاء بالصدق الرسول والذي صدّق به أبو بكر، فحُذف الموصول وبقيت الصلة، والتقدير: والذي جاء بالصدق والذي صدّق به، لكن ضَعُف هذا الوجه للإخبار عنه بالجمع؛ لقوله تعالى (أولئك هم المتقون) وقد أشار إلى ذلك عبدالفتاح الحموز⁽⁵⁾.

(1) سورة الزمر، الآية 33.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186-187.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 104.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 104.

(5) الحموز، عبدالفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط 1، 1984 م، مكتبة الرشد،

ج 1، ص 496.

4. وقد يُراد بالاسم الكثير؛ لقوله تعالى (أولئك هم المتقون)، ومثاله

أيضاً قول الشاعر (من الرجز):

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمْنَ أَنِّي كُبِّرْتُ لِدَاتِي⁽¹⁾

والشاهد في البيت دلالة -التي- على الكثرة⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾⁽³⁾،

والشاهد في الآية الكريمة قراءة -التي- على اللاتي -بالجمع-، وهي قراءة

شاذة⁽⁴⁾، وكانت قراءة الجمع مراعاةً للفظ الأموال⁽⁵⁾.

أما الجمهور فقرأ على الأفراد⁽⁶⁾؛ لأن العرب تقول (اللاتي) في النساء

أكثر من قولها (التي)، وتقول في الأموال وسائر الأشياء سوى النساء -التي-

أكثر مما تقول (اللواتي)⁽⁷⁾، وكلاهما في كليهما جائز⁽⁸⁾، ويمكن القول إنَّ

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص295.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ)، الحجة للقراء السبعة، وضع

حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، ط1، 1421هـ-2001م، دار الكتب العلمية،

م1، ص110.

(3) سورة النساء، الآية5.

(4) قرأ بها أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي.

(5) العكبري، التبيان، ج1، ص258.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص258.

(7) أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل

أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معروض، وشارك في تحقيقه زكريا عبدالمجيد، وأحمد النجولي

الجميل، وقرظه عبدالحفي البرماوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1،

ص178؛ العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج2، ص368.

(8) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص178.

قراءة الجمهور أصوب لأسباب منها: كل جمع خالف الأدميين كان كواحدة المؤنث؛ لأن لفظه وإن كان جمعاً كلفظ الواحد⁽¹⁾.

ومن الأدلة على ذلك أيضاً أن -التي- أولى من (اللاتي)؛ لأنه تابع لجمع ما لا يعقل⁽²⁾.

كذلك لو قيل: -اللواتي- لكان جمعاً كما هو في الأموال، والصفة إذا جمعت من أجل الموصوف، كان حينذاك الواحد منها كواحد الموصوف في التذكير والتأنيث⁽³⁾.

سابعاً: التوهم في (الذي) تعريف التوهم لغة واصطلاحاً:

التوهم لغة توهم الشيء تخيُّله وتمثله كان في الوجود أولم يكن⁽⁴⁾، "ووهم بكسر الهاء إذا غلط"⁽⁵⁾.

التوهم اصطلاحاً: لم يحدد النحاة بدقة مفهوم التوهم⁽⁶⁾، ولعل أول من أطلق مصطلح التوهم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، قاصداً به تفسير التعبير اللغوي الذي لم يستقم مع قواعد النحاة، وقد نسب هذا التوهم إلى العرب أنفسهم.

(1) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، ط5، 1410هـ/1990م، مؤسسة الرسالة، ص119.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص178.

(3) العكبري، التبيان، ج1، ص285.

(4) ابن منظور، اللسان، ج12، ص643.

(5) المرجع نفسه، ج12، ص643؛ اللبدي، معجم المصطلحات، ص246+ص247.

(6) جاد الكريم، عبدالله أحمد، التوهم عند النحاة، ط1، 1422هـ/2001م، ص33-34.

وقد عبر سيبويه عن التوهم بلفظ آخر هو "الغلط" وفي ذلك يقول: "واعلم أن أناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيدٌ ذاهبان"، وقد أورد البغدادي في خزائنه: (ومراد سيبويه بالغلط) التوهم لا حقيقة الغلط. ومن الشواهد الشعرية على التوهم في الاسم الموصول -الذي- قول الشاعر (من الطويل):

كَذَاكَ الَّذِي يَنْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصْبُهُ عَلَى رُغْمِ الْعَوَاقِبِ مَا صَنَعَ⁽¹⁾

والشاهد في هذا البيت التوهم في -الذي- ودلالة ذلك جزم الفعل المضارع تصبه-، وقد حمل أبو حيان هذا الجزم على توهم شرط يكون جوابه الجملة الفعلية -تصبه- معتمداً في ذلك على أن الاسم الموصول -الذي- يمكن أن يوضع موضعه الاسم الموصول المشترك -من- الذي يفهم أنه موصول أو شرط، وحين فهمه شرطاً يكون الفعل -تصبه- مجزوماً جواباً له⁽²⁾.

ثامناً: حذف الموصول -الذي-.

"قد يُحذف ما عُلِمَ مِنْ مَوْصُولٍ إِلَّا أَلْ⁽³⁾"، وذهب إلى هذا الكوفيون والبغداديون، والأخفش⁽⁴⁾، ومنعه غيره من البصريين، واختار الأستراباذي الجواز مستدلاً بالقياس على -أن- بأن حذفها مُكْتَفَى بِصَلَتِهَا جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ⁽⁵⁾.

(1) البيت لتميم بن مقبل، جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 189.

(2) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 189.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 297.

(4) الأخفش من البصريين.

(5) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 297.

أما ابن مالك فقد قيّد حذف الموصول بالعطف إذا أمن اللبس⁽¹⁾، فيجوز أن يُحذف الموصول سوى -أل- إذا أمن اللبس⁽²⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾⁽³⁾، والتقدير آمنا بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليكم⁽⁴⁾. ومنه قول الشاعر (من الخفيف):

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاظٌ وَعَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ⁽⁵⁾

والتقدير: ما الذي دأبه احتياط وعزم والذي هواه أطاع. ويمكن الإشارة إلى أن البصريين قد قيّدوا الحذف وجعلوه خاصاً بالشعر⁽⁶⁾.

تاسعاً: النداء في الموصول -التي- شذوذاً.

لا يُنادى ما فيه الألف واللام إلا الله -تبارك وتعالى- وحده؛ لملازمة الاسم الألف واللام، مع أنها عوض عن الهمزة همزة إله⁽⁷⁾، وقد شدّ نداء الموصول -التي- بياء الله، كقول الشاعر (من الوافر):

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تِيَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

(1) الحموز، التأويل النحوي، ج 1، ص 496.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 226؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 154.

(3) سورة العنكبوت، الآية 46.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 153.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 230.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 1، ص 299.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 274.

وهذا شاذ⁽¹⁾، أما وجه شذوذه فدخل حرف النداء -يا- على ما فيه الألف واللام دون وساطة، وهذا لا يجوز في حرف النداء إلا من خلال الوساطة بعلامات الوصل -أي وهذا-⁽²⁾.

وفي الحقيقة لا يُجمع بين حرف النداء وما فيه الألف واللام؛ لأن ياء النداء تُفيد التعريف كما تُفيد الألف واللام، فلا يُجمع بين علامتي تعريف، في كلمة واحدة⁽³⁾.

وبناءً على ما تقدّم يكون النداء في مثل هذا شاذًا قياسًا واستعمالًا، أما القياس فهو نداء ما فيه الألف واللام دون وساطة، أما الاستعمال فظاهر؛ لقلة نظيره في اللغة⁽⁴⁾.

وإن قيل لِمَ جاز النداء في لفظ الجلالة ولم يُجزَ في -الذي والتي-؟
يُجاب على ذلك أن كلاً من الاسمين يمكن أن يُنادى موصوفهما فيُعربان صفتين؛ كأن تقول: يا زيد الذي في البيت⁽⁵⁾، أو لوقوع كل من الاسمين صفةً لأيهما⁽⁶⁾، كقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»⁽⁷⁾.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 349.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 274.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 208.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 276.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 276.

(6) المرجع نفسه، ج 1، ص 276.

(7) سورة الصف، الآية 2.

وبعد ذلك يكون تقدير النداء الوارد في البيت: يَأْتِيهَا التي تَيَّمَتِ قلبي،
فحُذِفَ المنعوت وأقيم النعت مقامه⁽¹⁾، ولا يكون ذلك التقدير في لفظ
الجلالة؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو⁽²⁾.
قد يُقال: لِمَ اجتمع في الاسم -مثلاً- زيد العلمية والنداء؛ فقليل يا زيد؟
جوابه: إنَّ معرفة العلمية في الاسم قد زالت بدخول النداء وكانت في
الاسم معرفة النداء؛ أو لأن الاسم اشتمل على علامة لفظية واحدة ولاسيَّما
حرف النداء، أما العلمية فهي ليست بعلامة لفظية؛ لذا جاز الجمع بينهما⁽³⁾.
وثمة قول آخر بجواز نداء الاسم -الذي أو التي- بالجمع بين حرف
النداء والألف واللام؛ للزومه الألف واللام⁽⁴⁾، زيادةً ليسا للتعريف، فلمَّا
كانتا زائدتين جاز الجمع، والزيادة هي علَّة جوازه⁽⁵⁾، ولا ينفصل (الألف
واللام) من الاسم فتزلا منزلة بعض أحرفه الأصلية؛ لذا سهَّل دخول النداء
على الاسم⁽⁶⁾.

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص 210.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 276.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 209.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 349؛ الدجني، عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في

النحو العربي، (د.ط)، وكالة المطبوعات، شارع فهد، العالم، الكويت، ص 511.

(5) الأنباري، أسرار العربية، ص 210.

(6) المرجع نفسه، ص 210.

عاشراً: الجمع في الاسمين -الذي والتي-

إنَّ الجمع في الاسمين ليس بمستقيم؛ لأنَّ كلا منهما ليس مما يستحق أن يُجمع، إلا أنَّ العرب قد تصرَّفتَ فيهما فأجرتَ عليهما بعض أحكام الأسماء المتصرفة⁽¹⁾.

أما - (الذي) - فجمعه: الألى والذين، و(التي) جمعها اللائي واللاتي⁽²⁾، ويوضح ما سبق قولُ ابن مالك (من الرجز):

جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظَقًا⁽³⁾

وقوله في جمع -التي- (من الرجز):

بِاللَّاءِ وَاللَّاتِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا⁽⁴⁾

وسيتم الحديث مفصلاً عن تعريف هذه الجموع وحقيقتها وما جاء فيها من لهجات، في هذا الفصل في مبحثي الجموع.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 439.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 438-439.

(3) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، ألفية ابن مالك في النحو

والصرف، ضبط نصّه على شروح الألفية خالد بن رشيد، (د.ط)، دار الرشيد، ص 14.

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 14.

2.1 اللذان واللذان.

أولاً: التعريف بكل منهما.

اللذان، اللذين: اسم يختص بالمشئى المذكور⁽¹⁾، ويقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل من المذكرين⁽²⁾، ويكون في حالة الرفع بحذف الياء من الاسم المفرد - الذي -، ثم يؤتى بعلامة التثنية الدالة على الرفع - الألف والنون المكسورة -، وفي حالتي النصب والجر، يصاغ بحذف الياء من المفرد، ثم يؤتى بعلامة التثنية الدالة على النصب والجر - وهما الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة -⁽³⁾. فتقول في الرفع: جاء اللذان فازا، وفي النصب: رأيت اللذين فازا، وفي الجر: سلمت على اللذين فازا.

اللذان، اللتين: اسم يختص بالمشئى المؤنث⁽⁴⁾، ويقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل من المؤنثات⁽⁵⁾، ويكون في حالة الرفع بحذف الياء من الاسم المفرد - التي -، ثم يؤتى بعلامة التثنية الدالة على الرفع - الألف والنون المكسورة - أما في حالتي النصب والجر، فتكون بحذف الياء من المفرد - التي -، ثم يؤتى بعلامة التثنية الدالة على النصب والجر - الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة -⁽⁶⁾.

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 128.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 176.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 128.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 128.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 176.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 128.

فتقول في الرفع: اللتانِ تُحسنان عملهما استعدادتا، وفي النصب: رأيتُ اللتينِ تُحسنان عملهما، وفي الجر: ومررتُ باللّتينِ تُحسنان عملهما.
ثانياً: صحّة التثنية بهذين الاسمين.

لقد اختلفَ في تثنية هذين الاسمين فقل هي صيغةٌ للتثنية⁽¹⁾، مرتجلة، غير مبنية على الواحد، فاللذان واللتان صيغة للرفع، والذين واللتين صيغة للنصب والجر⁽²⁾؛ لأن التثنية تكون في النكرات، فالمعرفة لا يصحّ تثنيها، وحدّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه ولم يشع في أمته، فإذا تُني الاسم شرك في اسمه وتعريفه وخرج عن أن يكون معرفة.
ولما كانت الموصولات لا يصحّ اعتقاد التنكير فيها كانت التثنية فيها غير حقيقية، وإنما هي صيغة مرتجلة وُضعت للدلالة على التثنية، وبشوت أن المعرفة لا تُصحّ تثنيها مع بقاء تعريفها؛ إذاً ما لا يصحّ فيه التنكير لا يصح فيه التثنية، فإذا شئت أن تُثني سلب من الاسم تعريفه بالعلمية، نحو: زيد: زيدان⁽³⁾؛ لذا لا يجوز أن يُثنى شيء من الموصولات، واللذان واللتان إنما يُعرفان بالصلة كما يتعرف بها الواحد⁽⁴⁾.
وهناك مجموعة من الأدلة التي -بالإضافة إلى ما سبق- تؤيد أن التثنية وضعيّة غير حقيقية، وهي:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي،

ط1405هـ/1985م، دار القلم، دمشق، ج2، ص466.

أولاً: حذف الياء من الاسم المفرد عند تثنيته، فلو كانت التثنية صناعية لثبتَ فيها الياء كما ثبتتْ في تثنية -عم وشج- إذ تقول في تثنيتهما: عميان وشجيان؛ لأنَّ المفرد الموصول -الذي والتي- وزنه كوزن عم وشج⁽¹⁾.
والأصل أن يُقال في التثنية -اللذيان واللتيان- رفعا، و-اللذين واللتين- في النصب والجر، كقولك في تثنية القاضي: القاضيان، رفعا، والقاضيين، نصباً وجرّاً⁽²⁾، ولزوم الحذف في الاسمين، والذي لا يجوز في غيرهما يحملُ دلالةً على مخالفتها لسائر المبنيات⁽³⁾، فالحذف مؤذن بأنَّ التثنية مخالفة للقياس⁽⁴⁾.
ثانياً: إنَّ الاسمين -اللذان واللتان- أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها وليست تثنيةً للواحد، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة؛ أي إنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على التثنية⁽⁵⁾، فقل: اللذان واللتان⁽⁶⁾، لئلا تختلف التثنية⁽⁷⁾، وجرت على منهاج التثنية الحقيقة في الإعراب⁽⁸⁾، أما النون فهي مكسورة؛ لأنها جرت مجرى التثنية الحقيقية في الأسماء المتمكنة⁽⁹⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 105.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 427.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 427.

(4) العكبري، التبيان، ج 1، ص 364.

(5) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 467.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 157.

(7) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 467.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 105.

(9) المرجع نفسه، ج 3، ص 105.

وذهب بعضهم إلى أن التثنية حقيقية، فليس في الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل في صيغة التثنية والجمع إلا الذي والتي⁽¹⁾ أضف إلى ذلك: أولاً: أن الأسماء الموصولة لما قُرِّبت من الأسماء المتمكنة صيغت لها أسماء التثنية على نحو التثنية في الأسماء المتمكنة، فوجه القرب بينهما أنها توصف ويوصف بها⁽²⁾؛ لذا جرتا على سنن المثنيات المتمكنة في الاسمية لفظاً ومعنى⁽³⁾.

ثانياً: مجيء بعض الأسماء المتمكنة مخالفة في تثنيها للقياس، إذ حُذف أواخر بعض الأسماء المعربة في التثنية؛ كثنية الخوزلى: الخوزلان⁽⁴⁾.

ثالثاً: الاستغناء في التثنية بالقول: (الذان واللذان) عن (الذيان واللتيان) لا اعتبار أخف اللغات فحُفِّفَ الاسمان جوازاً -الذي والتي- بحذف الياء؛ فلما قُصِدَت التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف، التزم فيها مَنْ حَذَفَ الياء قياساً على ما كان في الإفراد جائزاً⁽⁵⁾.

رابعاً: لم يكن لياثهما حظٌّ في التحريك؛ لبناثهما على السكون فاجتمع ساكن من علامة التثنية، فحُذِفَت لالتقاء الساكنين⁽⁶⁾.

خامساً: أنَّ العرب لم تغفل القياس في ثنية -الذي والتي- بل حَذَفَتْ أواخرها وأوَّلَتِ العلامة في التثنية على ما قبلها؛ ليخالفوا بينها وبين الأسماء المعربة في

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 171.

(2) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 486.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 168.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 428.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 128.

التثنية⁽¹⁾، ويبدو لي أن التثنية حقيقة وليست مرتجلة؛ لاشتمال المثنى العدد الأكبر من حروف مفردة، ولا بأس بحذف الحرف الأخير من الاسم؛ لدخول الحذف بعض الأسماء المعربة غير المبنية.

ثالثاً: كتابة الاسمين بلامين.

لِمَ كتب كل من الاسمين -اللذان واللذان- بلامين، وكتب الجمع -الذين- بلام واحدة؟

إن كلا الاسمين كُتبا بلامين للفرق بين المثنى الجمع⁽²⁾، وقد أثبتت اللام في المثنى وإثباتها أولى منه في الجمع؛ مراعاةً لمعنى المثنى، ومعنى المثنى أخف من معنى الجمع، فخفف الجمع لفظاً دلالة على ثقل معناه⁽³⁾.

رابعاً: الإعراب في -اللذان واللذان-

يُعرَب كل من الاسمين إعراب المثنى الحقيقي بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، ويجوز أن تكون هذه الأسماء مبنية على الألف في محل رفع، ومبنية على الياء في محل نصب أو جر⁽⁴⁾.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن ثمة اختلافًا في إعراب المثنىين وبنائهما من الأسماء الموصولة، فمن النحاة مَنْ جعلهما مبنيين، ومنهم مَنْ جعلهما معربين.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص427.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص328.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص328.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، كتاب البيان في شرح اللمع، دراسة وتحقيق علاء الدين حموية، ط1، 2002م، دار عمار، عمان، الأردن، ص588؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص466.

أما علل البناء في الاسمين أن بعض النحاة ذهب إلى عدم اشتراط الإعراب في المثني الحقيقي⁽¹⁾، فقليل الأصوب أنهما مبنيان وظاهر بنائهما على الألف والياء⁽²⁾.

ويمكن أن يؤخذ نموذج على ما سبق، فتقول: جاء اللذان ذهبا، رفعا، ويقال في إعرابه: اسم موصول مبني على الألف في محل رفع فاعل. ورأيت اللذين ذهبا، نصبا، ويقال في إعرابه: اسم موصول مبني على الياء في محل نصب مفعول به. ومررتُ باللذين ذهبا، جرا، ويقال في إعرابه: اسم موصول مبني على الياء في محل جر.

أما حُجة مَنْ أخذ بالإعراب فقد احتج بما يلي:

1. أن الإعراب أولى من البناء؛ لأن ادعاء كل واحد منهما مثني صيغة مستأنفة خلافاً للظاهر⁽³⁾.

2. إنما أعرب -اللذان واللذان- مثنيتا لإلحاقهما الأسماء المتمكنة في التثنية، وكانت هذه التثنية معارضة؛ لشبه هذين الاسمين بالحروف⁽⁴⁾، من خلال مجيئهما على صورة الحروف⁽⁵⁾.

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 157.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 187.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 186.

(5) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري،

(ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، (د. ط)،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج 1، ص 33.

نموذج في الإعراب:

الرفع: جاء اللذان ذهباً، اللذان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمشئى.

النصب: رأيت اللذين ذهباً، اللذين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمشئى.

الجر: مررتُ باللذين جاءا، اللذين: اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمشئى.

وبعد الحديث عن البناء والإعراب، ولا سيما أنّ معاملة هذين الاسمين بالإعراب ومعاملة المشئى هو الصورة الحسنى والراجعة⁽¹⁾.

خامساً: اللغات في الاسمين - اللذان واللتان -.

لقد تعددت اللغات الواردة في هذين الاسمين وهي كما يلي:

1. اللذان، اللذين، اللتان، اللتين، بثبوت النون وكسرها مع التخفيف؛

لأن الأصل في نون المشئى أن تكون مخففة⁽²⁾.

2. حذف النون من الاسمين للتخفيف⁽³⁾، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الكامل):

أَبْنِي كُلِّيبَ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ⁽⁴⁾

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 282.

(2) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت 855هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 430.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 248.

(4) الأخطل، غياث بن غوث، ديوانه، شرحه وصنّف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، ط 1، 1406هـ - 1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 246. وعماه: عمرو بن

والشاهد في البيت حذف النون من الاسم، وثمة قول: إنها حُذفت -عدا التخفيف- لاستطالة الموصول بالصلة⁽¹⁾، والأصل هو: اللذان قتلا الملوك. ومنه آخر (من الرجز):

هُمَا اللَّتَالُو وَلَدَتِ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمُ صَمِيمٌ⁽²⁾

وهذه اللغة لغة حذف النون من الموصولات المثناة تُعزى إلى بني الحارث بن كعب⁽³⁾، وقيل بلحارث⁽⁴⁾، وبعض بني ربيعة⁽⁵⁾.

3. تشديد النون مع الكسر -اللذان واللّتان-، وهي لغة فصيحة جاء بها

بعض القراءات القرآنية السبعية⁽⁶⁾. وتُعزى هذه اللهجة إلى تميم

وقيس، إذ جعلت التشديد عوضاً عن محذوف، أو تأكيداً للفرق⁽⁷⁾.

4. أما اللغة الرابعة فهي حذف -أل- من الاسمين فيصبحان -لذان

ولتان- وقد أشار ابن مالك إلى عدم وجود أدلة على هذه اللهجة⁽⁸⁾.

كلثوم التغلبي، قاتل عمرو بن هند. وأبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو. وقيل أراد بعمّيه: هذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر، والهذيل بن عمران الأصغر، وقيل هو عمّ أبيه.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 187.

(2) البيت للفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، خزائن الأدب، ج 6، ص 15. الصميم من كل شيء خالصه.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 526.

(4) الشاطبي، المقاصد النحوية، ج 1، ص 249.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 526.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 430.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 127.

(8) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 157.

سادساً: القراءات القرآنية.

قال تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تُوَّاباً رَحِيماً﴾⁽¹⁾، قُرى الاسم -اللذان- بالتخفيف على الأصل، ولا عجب من ذلك؛ لأن الأصل في نون المثني هو التخفيف⁽²⁾. أما القراءة الثانية، فهي تشديد النون، والتشديد مُمتنع؛ لأن الأصل في نون المثني هو التخفيف⁽³⁾. لكن بعض القراء⁽⁴⁾ أتوا بالتشديد وهم من القراء السبع، منطلقين من أن العرب قصدت تشديد النون؛ لأن الاسم سقطت ياءه عندما تُثني⁽⁵⁾، فيكون التشديد إذن إما للعوض من الحذف المحذوف في الثنية⁽⁶⁾، وإما أن يكون للفرق بين المبهم وغيره من حيث إن المبهم لا تصح إضافته كالمتمكن⁽⁷⁾.

(1) سورة النساء، الآية 16.

(2) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت 355هـ - 437هـ)، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محمد محي الدين رمضان، ط 4، 1407هـ - 1987م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 1، ص 382؛ ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص 121؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 430.

(3) القيسي، الكشف، ج 1، ص 382؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 340.

(4) عبدالله بن كثير المكي.

(5) القيسي، الكشف، ج 1، ص 381؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، م 2، ص 71+72؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 105.

(6) القيسي، الكشف، ج 1، ص 381؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 430.

(7) القيسي، الكشف، ج 1، ص 381؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 430.

أما القراءة بالتخفيف وهي الأصل فقد احتج مَنْ قرأ بها أَنَّ العرب قد تحذف للتخفيف مِنْ غير تعويض، وتُعَوِّض طلباً للإتمام، وكلُّ مِنْ ألفاظها ومستعمل في كلامها⁽¹⁾.

ومنهم مَنْ جعل التشديد فرقاً بين النون الداخلة عوضاً عن الحركة والتنوين، وبين النون الداخلة عوضاً عن حرف سقط مِنْ الكلمة نفسها، وكأنهم جعلوا ما هو عوض مِنْ أصل الكلمة مزية على ما هو عوض عن شيء زائد ليس مِنْ أصل الكلمة⁽²⁾.

أما حكم التشديد فقد جَوِّز عوضاً عن المحذوف، فلَمَّا كان الحذف مستعملاً في الأفراد بوجهٍ ما لم يكن التعويض لازماً بل جائزاً⁽³⁾، والقراءة بتشديد النون في الرفع مُتَّفَقٌ على جوازها⁽⁴⁾، أما التشديد في حالي النصب والجر فمُخْتَلَفٌ فيه، إذ منعه البصريون وأجازوه الكوفيون⁽⁵⁾، ويبدو لي أَنَّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح، إذ جاءت بعض القراءات السبعية بتشديد النون في حالة النصب، وخير دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الدِّينَ أَضَلَّانَا﴾⁽⁶⁾،

(1) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 121.

(2) القيسي، الكشف، ج 1، ص 381؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 105؛ العكبري، التبيان، ج 1، ص 264.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186.

(4) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 157.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 157.

(6) سورة فصلت، الآية 29.

ففي هذه الآية الكريمة قد جاءت كلتا القراءتين بالتخفيف والتشديد، ولا سيّما أنها قراءة سبعية إذ قرأ بذلك ابن كثير مشدّداً إياها⁽¹⁾.

سابعاً: التصغير في كل من الاسمين.

تصعّر - اللذان - على - اللذيان - و - اللتان - على - اللتيان - في الرفع.
واللذيين واللتيين في حالتي النصب والجر⁽²⁾، ويتم ذلك بحذف ألف العروض قبل علامة المثني؛ لاجتماع الساكنين، وهذا ما ذهب إليه سيبويه إذ يحذف نسيّاً، في حين يُبقيها الأخفش فيقول: اللذيين واللتيين، بفتح الياء الثالثة، كالمصطفين، وللفرق بين تصغير المثني من تصغير الجمع في النصب والجر كسرُ نون المثني⁽³⁾.

3.1 الألى، الذين، اللاتين

أنشد ابن مالك (من الرجز):

جَمَعَ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقاً وَبَعْضُهُمْ⁽⁴⁾ رَفَعاً نَطَقاً⁽⁵⁾

ويبين لنا هذا البيت أنّ الذي يجمع على وجهين بغض النظر عن صحة الجمع.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص187.

(2) المبرد، المقتضب، ج2، ص289.

(3) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع

يعقوب، ط1، 1420هـ، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص542؛

الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص288؛ جنهويتشي، هدى، خلاف، الأخفش،

الأوسط عن سيبويه، د.ط، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ص203+204.

(4) بعضهم: الضمير (هم) عائد على العرب.

(5) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص14.

أولاً: الألى: اسم موصول يستعمل للجمع مطلقاً عاقلاً كان أم غير عاقل،
مذكراً كان أم مؤنثاً غير أنه يستعمل لجماعة الإناث قليلاً⁽¹⁾، ومعنى ذلك أن
الاسم يقع للمذكر أكثر منه للمؤنث⁽²⁾.

ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر (من الطويل):
وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَأِ الْقُبْلِ⁽³⁾
والشاهد في هذا البيت أن (الألى)، استعملت للدلالة على جماعة المذكر
العقلاء تارة (الألى يستلثمون) وبمعنى الذين، فالألى يقصد بها في البيت
الفرسان، واستعملت للدلالة على جماعة المؤنث غير العقلاء تارة أخرى،
لقوله على الألى تراهن، إذ يقصد بها هنا الخيل⁽⁴⁾، كما جاءت بمعنى
(اللائى)⁽⁵⁾. والألى في الاستعمال على وجهين:

أحدهما: بمعنى الأول مقلوب منه، كقولهم: العرب الألى أي الأول⁽⁶⁾.
والآخر: جَمْعُ (الذي)، فتقول في جَمْعِ (الذي)، قام الألى قاموا، كقولك:
قام الذين قاموا.

ومنه أنشد بعض البغداديين (من الطويل):
أَلَا أَيُّهَا الْقَوْمُ الْأَلَى يَنْبَحُونَنِي كَمَا نَبَحَ اللَّيْثُ الْكِلابُ الضُّوَارِغُ

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 135.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 105.

(3) الهذلي، أبو ذؤيب، عمرو بن معمر، ديوانه، شرحه وقدم له ووضع فهارسه سوهام المصري،
عني بمراجعته ياسين الأيوبي، ط 1، 1419 هـ - 1998 م، المكتب الإسلامي، ص 186.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 135.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 131.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 435.

وآخر (من الطويل):

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ⁽¹⁾

والشاهد في البيتين السابقين هو جمع الموصول -الذي- على صورة الألى، فالألى بمعنى الذين، فهو جمع الذي من غير لفظه، كجمع نسوة⁽²⁾. وقيل: إن الألى اسم جمع لا جمع فإطلاق الجمع عليه مجازاً⁽³⁾، والدلالة على أنها اسم جمع أنها لا تتضمن حروف الواحد أي حروف مفردتها⁽⁴⁾، فهو اسم جمع لا جمع بالاتفاق⁽⁵⁾.

والألى وزنها العلى، وهذا اللفظ مشترك بين جمع (الذي) وجمع (التي) إلا أنها في المذكر أكثر منه في المؤنث، وقد اجتمعتا في قول الشاعر⁽⁶⁾ (من الطويل):

وَبُلِي الْأَلَى يَسْتَلِئُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ⁽⁷⁾
وقد يتقارض الألى واللائي⁽⁸⁾، ومنه قول مجنون ليلى (من الطويل):

(1) البيت لمرة بن عداء الفقعسي أو عمرو بن أسد الفقيسي. السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 286.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 106.

(3) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 158.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 19.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 438.

(6) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 196.

(7) سبق ذكر البيت في الصفحة السابقة.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 131.

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ⁽¹⁾

ثانياً: اللهجات في الألى.

لقد تعددت اللهجات في الاسم ويتضح ذلك من خلال ورودها بأكثر من صورة وهي:

1. مجيء الاسم بالمد، كقول الشاعر⁽²⁾ (من الطويل):
أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمَ صِقَالِهَا⁽³⁾
2. إتيان الاسم بغير الألف واللام فيكون -ألى-⁽⁴⁾ كقول الشاعر (من الوافر):
وَنَحْنُ أَلَى ضَرْبِنَا رَأْسَ حُجْرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقٍ⁽⁵⁾
3. إن الاسم في الغالب يطلق على العقلاء، إلا أنه أطلق على غير العاقل⁽⁶⁾.
كقوله (من الطويل):
تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأَلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ⁽⁷⁾

(1) مجنون ليلي، قيس بن الملوح، ديوانه، شرح يوسف فرحان، ط1، 1124هـ-1992م، دار الكتاب العربي، بيروت، ص149.

(2) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص270.

(3) كثير عزة، أبو صخر عبدالرحمن بن الأسود بن عامر (ت45-105هـ)، ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، ط1، 1996م، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص153. الشّم مفرداً أشم وهو كناية عن الكبر والاعتزاز بالنفس. القين: صانع السيف.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص436.

(5) البيت لبشر بن أبي خازم، الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص436.

(6) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص271.

(7) وريق: ظليل هانيء. أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص272.

4. إطلاق الاسم على جمع المؤنث السالم⁽¹⁾، ومن الشواهد على ذلك

قول الشاعر (من الطويل):

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنْ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ⁽²⁾

والشاهد في هذا البيت إطلاق الاسم على جمع المؤنث العاقل مع أنه جمع للمذكر وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

الذين:

أولاً: الذين: اسم موصول لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء نحو قوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِلزُّكَاةِ فَاعِلُونَ»⁽³⁾، في حين أن مفردة وهو الذي يكون للعاقل وغيره⁽⁴⁾.

وقد يستعمل -الذين- لما ينزل منزلة العقلاء، كقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمثَالِكُمْ»⁽⁵⁾، فنزلت الأصنام لما عبدت منزلة من يعقل⁽⁶⁾.

ووزن الذين كوزن الشَّجِين والأصل في الذين الذين؛ لأنَّ واحده الذي، إلا أنَّ ياء الجمع حَذَفَتْ ياء الأصل حتَّى لا يجتمع ساكنان في الاسم⁽¹⁾.

(1) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج 1، ص 272.

(2) سبق ذكر هذا البيت في الصفحة السابقة من هذا البحث.

(3) سورة المؤمنون، الآية 4.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 135.

(5) سورة الأعراف، الآية 194.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 135.

ثانياً: كتابة الاسم بلام واحدة.

لِم يكتب الاسم بلام واحدة؟

يكتب الذين جمعاً بلام واحدة مشددة لتلك الكثرة، وللفرق بينه وبين
المثنى في حالتي النصب والجر⁽²⁾.

وثمة قول آخر بكتابة الاسم جمعاً بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقاً، دون
لغة من ينطق بالواو رفعاً، والوجه في ذلك أنّ لزوم حالة يوجب الثقل فخفف
الاسم بحذف إحدى اللامين⁽³⁾.

ثالثاً: اللهجات في الذين، وما يترتب على ذلك من بناء وإعراب:

أولاً: الذين، وهي اللغة الفصيحة، وتكون بصيغة واحدة في الرفع
والنصب والجر، فهو اسم وُضِع للجمع⁽⁴⁾، فلا يصلح أن يطلق عليه جمع
الذي إلا على لغة هذيل على الرغم من الاختلاف فيها⁽⁵⁾. ولغة الجمهور

(1) العكبري، التبيان، ج 1، ص 15.

(2) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 156.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 156.

(4) الأيوبي، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي، الشهير بصاحب حماة،
(ت 732هـ) كتاب الكناش في فني النحو والصرف، ط 2، 1420هـ / 2000م، المكتبة

العصرية، صيدا، بيروت، ج 1، ص 265.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 439.

جعل الاسم اسمَ جمعٍ مطلقاً كالمخالف في لفظه⁽¹⁾، فالاسم بالياء مطلقاً في الفصحى⁽²⁾.

ولم يعرب أكثر العرب -الذين- وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنّ الذين مخصوص بأولي العلم ومفرده (الذي) عام لم يجر على سنن الجموع المتمكنة⁽³⁾، وعلة أخرى أنّ الذين مشابه للواحد، والجمع يجري إعرابه على آخره كالمفرد، فلما كان المفرد مبنياً بني الجمع⁽⁴⁾.

فتقول: جاءني الذين قاموا، رفعاً، ورأيت الذين قاموا، نصباً ومرت بالذين قاموا جرّاً، فلا يختلف فيه الحكم كما يختلف في حقيقة جمع المذكر السالم، أو ما ألحق به⁽⁵⁾.

ومن الشواهد أيضاً من الذكر الحكيم على لزوم الاسم الياء مطلقاً قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا﴾⁽⁷⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 439.

(2) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج 1، ص 269.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186.

(4) الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقر (ت 543هـ)، كتاب شرح اللمع في النحو لأبي

الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي، ط 1، 1428هـ-2007م، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 348.

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 436.

(6) سورة الأنعام، الآية 90.

(7) سورة المنافقون، الآية 7.

ويمكن الإشارة إلى أنّ العرب لم تُجمع على ترك إعراب الذين⁽¹⁾، إذ قال
جار الله: إعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد⁽²⁾.
ثانياً: اللذون.

إنّ الواضح و البين من قول ابن مالك "وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً" أنّ من
العرب من يجري -الذين- مجرى المثني، فتختلف أحوال الاسم تبعاً لموقعه من
الجملة فيرفع بالواو وينصب و يجر بالياء⁽³⁾، ومنها لغة عليل⁽⁴⁾، فمثال ذلك
قول الشاعر (من الرجز):

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا⁽⁵⁾
ومنه آخر (من الكامل):

وَبَنُو نُؤَيْجِيَةِ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مَعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخُزَّانِ⁽⁶⁾
أمّا حكم مجيء، الاسم بالواو، فقد جوزه بعض النحويين في لغة بعض
العرب⁽⁷⁾. وثمة قول باعتبار أنّ هذه اللغة شاذة لا يقاس عليها⁽⁸⁾.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ص 438

(2) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، المفصل في صناعة الإعراب،
حققه وعلّق عليه محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي
حجازي، ط 1، 1421 هـ - 2005 م، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني،
بيروت، ص 167؛ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 103.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 437.

(4) أبو حيان، شرح اللمحة البدرية، ج 1، ص 269.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 269.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 186. معط: مفرداها أمعط، وهو الذي سقط شعره.

(7) ابن جني، البيان في شرح اللمع، ص 348.

(8) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو، ص 508.

ثالثاً: اللذو، بحذف النون.

ولا يعدو أن يكون حذف النون طلباً للتخفيف⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من البسيط):

قَوْمِي اللَّذْوُ بِعُكَاظَ طَيْرُوا شَرَرًا
مِنْ رُؤْسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمَصَاقِيلِ⁽²⁾

رابعاً: القراءات القرآنية في "الذين"

يقال في الذين "الذين" بحذف الألف واللام، ومن الشواهد على ذلك قراءة أعرابي رواها أبو عمرو⁽³⁾، وهي قوله تعالى «صِرَاطَ الَّذِينَ»⁽⁴⁾، إذ قرئ الاسم بحذف اللام الأولى⁽⁵⁾؛ أي بلام واحدة مخففة مفتوحة⁽⁶⁾.

ولا يجعل أبو عمرو هذا الحذف قياساً، لأنه حذف شاذ، فلا ينبغي القياس بها على الموصولات الأخرى⁽⁷⁾.

أما الحجة للحذف فهي كراهية التشديد؛ لأنّ الألف واللام زائدتان فحسن حذفهما لزيادتهما، وأبقيت الهمزة للدلالة على أنّ الأكثر في الاستعمال ثبوت اللام، وأنّ حذفها عارض⁽⁸⁾.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص103.

(2) البيت لأمية بن الأسكر. الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص103.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص191.

(4) سورة الفاتحة، الآية7.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص99.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م1، ص99.

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص526.

(8) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج1، ص99.

وفي قوله تعالى: «الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ»⁽¹⁾، والشاهد في هذه الآية حذف النون على قراءة ابن مسعود، وهي قراءة شاذة⁽²⁾.
وقد خصّ بعض النحويين هذا الحذف بالضرورة، إلا إذا كان الاسم لغير تخصيص، فيجوز في غير الضرورة⁽³⁾.

خامساً: التصغير في الذين.

يصغر (الذين) على اللّذَيْنِ واللذون واللذِيَّوْنَ⁽⁴⁾، فاللّذِيَّوْنَ بفتح الياء في الرفع واللّذَيْنِ بفتح الياء في النصب والجر، كالمصطَفَوْنَ والمصطَفَيْنِ بفتح ما قبل الواو والياء⁽⁵⁾.

وقد تضم الياء في الرفع لمناسبة واو الإعراب وتكسر في النصب والجر لمناسبة ياء الإعراب والثاني هو المسموع؛ لذا فهو الأرجح⁽⁶⁾.
"وقد اطرّد في المصغرات اللّذِيَّوْنَ رفعاً واللّذَيْنِ نصباً وجرّاً، وشدّ في المكبّر، اللذون رفعاً؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه"⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 226.

(2) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، ج 1، ص 99.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 32.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، ج 10، ص 145.

(5) المبرّد، المقتضب، ج 2، ص 289.

(6) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 193.

(7) المرجع نفسه، ج 1، ص 193.

اللائن:

أولاً: اللائن.

وهي الجمع الثالث -لذي- إلا أن ابن مالك لم يشر إلى ذلك.
و(اللائن) مطلقاً في جميع أحوالها، رفعاً ونصباً وجراً ووزنها على مثال:
القاضين، وهذه لغة أكثر هذيل إذ يختص هذا الجمع بهذيل⁽¹⁾، "فمن قال -
الذين- مطلقاً قال اللائين مطلقاً"⁽²⁾، فتقول جاء اللائين قاموا رفعاً، ورأيت
اللائين قاموا، نصباً، ومررت باللائين قاموا، جراً.
وقيل في (اللائين) مفردها (اللاء) على اعتبار أن (اللاء) مفرد دالّ على
المذكر فتكون (اللائين) مرادف الذين⁽³⁾.

وقد أضاف هذا الجمع أبو حيان إذ قال: لجمع (الذي) ثلاثة ألفاظ⁽⁴⁾،
ويمكن أن يستنتج من كلام أبي حيان أن اللائين مفردها الذي من غير لفظه،
كما قيل في مفرده (اللائي والذي).

ثانياً: اللغات في الاسم -اللائن-

تعددت اللهجات في الاسم الموصول -اللائين- مما ترتب على ذلك
اختلاف في بنائها وإعرابها، وهي:

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص194.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص187.

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص445.

(4) أبو حيان الأندلسي، شرح اللمحة البدرية، ج1، ص296.

أولاً: اللاتين: مطلقاً في جميع أحوالها، رفعاً ونصباً وجراً، - وتُعزى هذه اللغة لأكثر هذيل - وعندئذ يكون الاسم مبنياً على الفتح⁽¹⁾.

ثانياً: اللاؤون. وقيل فيه جَمْع (الذي) من غير لفظه بمعنى الذين⁽²⁾، واللاؤون رفعاً لغة هذيل⁽³⁾، وقد قيل لغة لبعض هذيل⁽⁴⁾، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

هُمْ اللَّاؤُونُ فَكُّوا الْعُلَّ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي⁽⁵⁾
والشاهد في البيت مجيء (اللاؤون) معربة مرفوعة في موضع رفع.
ومنه قول الشاعر أيضاً (من الطويل):

وَلِئِي مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَثَرُبُوا جَادُوا وَإِنْ ثَرِبُوا عَفُّوا⁽⁶⁾

وقال آخر (من الوافر):

أَلَمْ أَتَعْجَبِي وَتَرِي بَطِيطَا مِنَ اللَّائِينَ فِي الْحَقَبِ الْخَوَالِي⁽⁷⁾

وهذه الأبيات ذات دلالة جلية بيّنة على أنّ الاسم عومل معاملة جمع المذكر السالم أي أنه معرب، وثمة بعض احتمالية البناء والإعراب في البيتين الآخرين⁽⁸⁾. وكما يبدو لي أن الإعراب هو الأرجح لموقع الاسم وهيئته.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 194.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 445.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 444.

(4) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 194.

(5) البيت لشاعر هذلي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

(7) المرجع نفسه، ج 1، ص 189.

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 443.

ثالثاً: اللاؤو، بلا نون⁽¹⁾. وقد يكون حذف النون طلباً للتخفيف كما حذفت من -اللدون- تخفيفاً.

وفي نهاية الحديث عن اللاتين واللاؤون، واللاؤو -قيل إنها جميعها لغات في اللائي، وهناك قول: إن اللائي وقع جمعاً للذي قليلاً⁽²⁾، و قال الجوهري: اللائي جَمْع (الذي) من غير لفظه، بمعنى الذين⁽³⁾، وقول آخر إن اللائي للمؤنث إلا أن هنالك مشاركة بين -الذي والتي- في هذا اللفظ الجمعي وإن كانت المشاركة قليلة إلا أنها مع قلتها قد تقع في الكلام⁽⁴⁾ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الوافر):

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا⁽⁵⁾

والشاهد في هذا البيت إطلاق اللاء على جماعة المذكر فَجَمْعُ الذي بمعنى الذين وأصله لجمع المؤنث أكثر⁽⁶⁾، وقال كثير أيضاً:

تُرُوقُ عِيُونُ اللَّاءِ لَا يَطْمَعُونَهَا وَيَرَوِي بِرِيَاهَا الضَّجِيعُ الْمَكَافِحُ⁽⁷⁾

(1) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 252.

(2) الأشموني، شرح الأشموني، ج 1، ص 132.

(3) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 252.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 446.

(5) البيت لرجل من بني سليم. الأندلسي، شرح التسهيل، ج 1، ص 188. في البيت علة العصب والقطف. والعصب تسكين الخامس المتحرك من مفاعلتن، أما القطف هو اجتماع العصب مع الحذف في تفعيلة واحدة، أي تسكين الخامس المتحرك وحذف السبب الخفيف من التفعيلة نفسها، ويكون ذلك في -مفاعلتن- مفاعِلْ.

(6) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 152؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 148.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

وقد جاء الاسم في دلالة على جمع المذكر بلغة المد، مثال قول الشاعر
(من الطويل):

مِنْ الثَّغْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّئَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا⁽¹⁾
ومنه أيضاً (من الطويل):

أَرْحَنِي مِنَ اللَّائِي إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمْ يُمَشُّونَ فِي الدَّارَاتِ مَشْيَ الْأَرَامِلِ⁽²⁾

وآخر (من الوافر):

مِنْ اللَّائِي يَعُودُ الْحِلْمُ مِنْهُمْ وَيَعْطُونَ الْجَزِيلَ بِلَا حِسَابٍ⁽³⁾

4.1 الموصولات الخاصة الدالة على جمع المؤنث - اللائي واللاتي -

تعددت جموع الموصولات الدالة على المؤنث حتى ورد الاسم - التي - بإحدى عشرة لفظة، والذي أورد ذلك أبو حيان في كتابه اللمحة البدرية⁽⁴⁾، وقد زيدت جمعاً آخر لعله أغرب جموعها كما أشار أبو حيان في البحر المحيط⁽⁵⁾.

(1) البيت لأبي الرئيس الثعلبي، وقيل لأسلم بن الأحنف الأزدي، الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 444.

(2) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

(4) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج 1، ص 270.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج 3، ص 204.

وقد جعلها ابن مالك جمعين وما تبقى لهجات عليها، ويتضح ذلك من قول ابن مالك (من الرجز):

بِاللَّاءِ وَاللَّاتِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا⁽¹⁾

ويعني ابن مالك بقوله هذا أن العرب عبرت عن جمع -التي- بلفظين الأول اللائي والثاني اللاتي⁽²⁾.

أولاً: اللائي:

اسم موصول مبني على السكون دالّ على الجمع بنوعيه جمع المذكر وجمع المؤنث إلا أنه يقع في جمع المؤنث أكثر من وقوعه في جمع المذكر⁽³⁾، ووزنها - فاعل - ومما يؤيد دلالة الجمع فيه، مجيء بعض أوزان فاعل جمعا نحو قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾⁽⁴⁾ فسامر وزنه فاعل ومدلوله جمع؛ لذا صحّ القول في جمع اللائي.

ثانياً: القول في حقيقة جمع التي على اللائي.

يقال في (اللائي) إنها جمع (لتي) من غير لفظه، كما أن قوما جمع رجل ونسوة جمع امرأة، كذلك احتواء الاسم -اللائي- بعض حروف -التي- وليست من لفظ -التي- وهذه الأحرف اللام الأولى من الكلمة والياء التي بعد الهمزة في اللائي⁽⁵⁾.

ومن الأدلة على جمع -التي- على اللائي قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنُ مِنْهُنَّ أَلَمَ حَيْضٍ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنَّ أَرْبَبَهُمْ عُذْبُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾⁽¹⁾.

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 14.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 439.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 105.

(4) سورة المؤمنون، الآية 67.

(5) الفارسي، المسائل العضديات، ص 178-197.

وقول آخر: إنّ اللائي استعملت لجمع التي⁽²⁾، فقليل هي اسم جمع لا جمع؛ لأنها لا تتضمن حروف مفردتها⁽³⁾.

ومع أنّ اللائي جمع إلا أنها تجمع ويسمى جمعها جمع الجمع وهو اللوائي، كذلك يجمع اللاتي على اللواتي، ووزنه الفواعل، كقولك في جمع هادٍ هوادٍ⁽⁴⁾.
قد يسأل ما الفرق بين اللائي واللاتي؟

إنّ اللاتي مخصصة للإناث، أما اللوائي فقد ترد أحياناً للذكور⁽⁵⁾.

ثالثاً: اللهجات في الاسم - اللائي واللوائي -

تعددت لهجات الاسم إذ ورد على أكثر من صورة لفظية وهي:

أولاً: إثبات الياء وهو الأصل في الاسم - اللائي -⁽⁶⁾.

ثانياً: مجيء الاسم بحذف الياء تخفيفاً وتجنباً للاستطالة، ومثاله قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ اللَّاءِ لَمْ يَخْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِيَقْتُلْنَ الْبَرِيءَ الْمُغْفَلَا⁽⁷⁾

ومنه آخر (من الطويل):

مِنَ اللَّاءِ تَمْشِي بِالضُّحَى مُرْجَمَةً وَتَمْشِي الْعَشَايَا الْخَوْزَلَى رُخْوَةَ الْيَدِ⁽¹⁾

(1) سورة الطلاق، الآية 4.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 137.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 190.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 445.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 137.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 190.

(7) البيت لعائشة بنت طلحة. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 440.

ويشار إلى أن اختلافًا في إعراب الاسم وبنائه حتى قيل إن الكسرة كسرة إعراب لا كسرة بناء.

ثالثاً: حذف الهمزة والياء معا في الاسم

فقليل إن حذف الهمزة والياء مبالغة، ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَدُومِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا
أَمْ أَنْتِ مِنَ الْلَا مَا لَهْنِ عُهُودٌ⁽²⁾
ومنه آخر (من الطويل):

وَكَاثَتْ مِنَ الْلَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا
إِذَا مَا الْغُلَامُ الْأَخْمَقُ الْأُمُّ عَيْرًا⁽³⁾
أما حذف الهمزة والياء من اللواتي فنحو قول الشاعر (من الرجز):

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْثَقِ عِكَارٍ
مِنْ اللَّوَا شَرِبْنَ بِالْصَّرَارِ⁽⁴⁾
و- اللوا- في البيت من اللواتي وليس من اللواتي ومن الأدلة على ذلك أن الأسماء الموصولة لا تُرْخَم، حتى يقدر بها الترخيم ضرورة في غير النداء⁽⁵⁾، فلو قيل من اللواتي لكان المحذوف التاء والياء، و لجمع بين حذفين متتاليين.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 440.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 190.

(3) الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريف، ط 1، 2000م، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 194.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 150.

(5) الفارسي، المسائل العضديات، ص 216.

رابعاً: القراءات في الاسم - اللائي -.

قال تعالى: «اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ»⁽¹⁾. قرئ الاسم بحذف الياء بعد الهمزة (اللاء)، و قرئت أيضاً بكسر و حذف الياء بتخفيف الهمزة (اللاي) و قرئت أيضاً الياء بعد الهمزة (اللائي)⁽²⁾، أما حجة من قرأ بالهمزة دون الياء كان مجتزئاً بالهمزة من الياء⁽³⁾.

أما حجة مَنْ قرأ بكسر وحذف الياء مخففاً الهمزة أنه خفف الاسم إلا أنه جمع بين ساكنين، ولكن سهل عليه الجمع أن الأول حرف مدّ ولين والمد الذي فيه يقوم مقام الحركة⁽⁴⁾، أما من قرأ بهمزة و ياء معللاً ذلك بأنه أتى على أصل ما وجب للكلمة⁽⁵⁾.

و قرئ الاسم أيضاً بتخفيف الهمزة مع تشديد الياء (اللائي)⁽⁶⁾، وما جاء في الآية الكريمة السابقة من قراءات فقد جاء أيضاً في قوله تعالى: «وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نُسَائِكُمْ إِنَّ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ»⁽⁷⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية 4.

(2) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، (ولد 245 هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط 1، 1428 هـ، دار الصحابة للتراث، طنطا، ص 367؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج 2، ص 193.

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 288؛ القيسي، الكشف، ج 2، ص 193.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 288.

(5) المرجع نفسه، ص 288؛ القيسي، الكشف، ج 2، ص 193.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 367.

(7) سورة الطلاق، الآية 4؛ الفارسي، الحجة في القراءات السبعة، م 3، ص 279+280.

خامساً: التّصغير في الاسم - اللّائي -.

ما جاء في تصغير اللّائي أنها لا تصغر على لفظها، وإنّما يصغر الواحد منها، ويكتفى بجمعه مصغراً، وهذا ما قال به سيبويه. ورأي آخر أنها تصغر على لفظها، فتقول في تصغير اللّائي اللويثا واللويا بتخفيف الهمزة، وهذا مذهب الأخفش⁽¹⁾.

أما كيفية التصغير فتكون بقلب الألف واوا؛ لأن الاسم وزنه فاعل - كقاضي - ثم تحذف ياء الاسم - اللّائي - فيصبح تصغيرها اللويثا، أما اللويا فهي تخفيف من اللويثا، وعلة الحذف حلول الاسم بخمسة أحرف سوى ياء التصغير وهذا لا يكون في المصغر؛ لذا كان الحذف، فلو صغر على التمام لكان اللويثا، وقد أوضح السيرافي هذا⁽²⁾.

اللّائي:

أولاً: اللّائي: مفهومه ودلالته، اسم موصول مبني على السكون يعبر به عن جمع الإناث⁽³⁾.

ثانياً: القول في حقيقة جمع الاسم.

إنّ ثمة اختلافاً حول حقيقة جمع الاسم - اللّائي - هل هو جمع على الحقيقة أم اسم جمع ؟ وقد قيل ما يلي:

الرأي الأول: إنّ (اللّائي) جَمْع (التي) لتضمنها أحرف المفرد - التي -⁽⁴⁾ ووزنها فاعل، والتي على وزن فعل فاللام فاء الكلمة والألف ألف فاعل والتاء عين الكلمة والياء لامها، ونظير ذلك في اللغة الجامل فهي جمع وزنها فاعل

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 194.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 489؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 288.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 287.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

ومفردها جمل على وزن فَعَلَ⁽¹⁾ ومن الأدلة على جمعها -للتى- قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾⁽²⁾ فاللاتى جمع التى، وتكون للعاقل وقد تكون لغيره⁽³⁾.

ورأى آخر: إن اللاتى يحتمل أن يكون اسماً للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع⁽⁴⁾، فهي اسم جمع على وزن فاعل⁽⁵⁾، إذ إنها من حيث المعنى جمع (للتى)⁽⁶⁾، كما أن التى ليس مما يستحق الجمع، إلا أن العرب لما تصرفت في الاسم أجرت عليه بعض أحكام الأسماء المتصرفة⁽⁷⁾.
ويبدو لي أن الرأي الأول هو الأرجح لتضمن الجمع أحرف مفردة، كذلك وجود بعض أبنية الجموع على وزن فاعل، وهذا ما يفسد الرأي الآخر.

وقيل أيضاً: تجمع اللاتى على اللواتى، ويسمى جمعها جمع الجمع⁽⁸⁾، فاللواتى جمع اللاتى، كقولك في جمع العالى: عوال⁽⁹⁾، ويكون وزنها عندئذ

(1) الفارسي، المسائل العضديات، ص 198-199.

(2) سورة النساء، الآية 15.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 137.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 189.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، ج 3، ص 105.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، ج 3، ص 204.

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 159.

(8) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 105.

(9) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 445.

على وزن الفواعل⁽¹⁾، وقيل في اللواتي جمعاً للتي مستشهدين بقول الأخطل (من الطويل):

كَأَنَّ اللَّوَاتِي هُنَّ مُكْتَنَفَاتُهُ قُوَى أَنْدَرِيٍّ أَحْكَمَ الصُّنْعَ فَاتِلُهُ⁽²⁾
ثالثاً: اللغات التي جاء عليها الاسم.

لقد تعددت لغات الاسم وجمعه من حيث اللفظ والكتابة وهي:

أولاً: إثبات الياء، وهو الأصل في الاسم -اللاتي، اللواتي-⁽³⁾، ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

مِنَ الصُّوَرِ اللَّاتِي يَرْحَنَ إِلَى الصَّبَا نَظَلُ إِلَيْهَا تَنْزَعُ النَّفْسُ وَالْهَجْرُ⁽⁴⁾

ومنه للأخطل (من البسيط):

مِنَ اللَّوَاتِي إِذَا لَأَتَتْ عَرِيكَتُهَا كَأَنَّ لَهَا بَعْدَهُ أَلٌ وَمَجْلُودُ⁽⁵⁾

ثانياً: حذف الياء مع الاسم مع بقاء الكسر، فتصبح -اللات واللوات- إذ جيء بالحذف تخفيفاً وتجنباً للاستطالة⁽⁶⁾، ومثال ذلك قول الشاعر (من البسيط):

الَلَاتِ كَالْيَنْضِرِ لَمَّا نَعْدُ أَنْ دَرَسَتْ صُفْرُ الْأَنَامِلِ مِنْ قَرَعِ الْقَوَاقِيرِ⁽⁷⁾

(1) الدماميني، تعليق الفرائد، ج2، ص195.

(2) الأخطل، ديوانه، ص240؛ مكتنفاته: مقيبات في كنفه أي ملازمات له.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص191.

(4) الأخطل، ديوانه، ص129؛ الهجر: الكلام أثناء النوم، يرحن: يشتقن

(5) الأخطل، ديوانه، ص79؛ الآل: السراب، مجلود: الشديد الصبر.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص190؛ المعري، معجم مسائل النحو والصرف، ص155.

(7) الأسود بن يعفر، ابن منظور، اللسان، م15، ص239.

ومنه آخر: (من البسيط)
إِلَّا انْتِيَاءَتَهُ الْبَيْضَ اللَّوَاتِ مَا إِنَّ لَهْنَ طَوَالَ الدَّهْرِ إِنْدَالَ⁽¹⁾

رابعاً : القراءات:

قال تعالى: «اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ»⁽²⁾ قرئت -التي- على الإفراد، بلفظ الواحد، وقرأ بذلك ابن هرمز⁽³⁾، ويقول أبو الفتح: ينبغي أن تكون التي في هذه الآية للجنس، فيعود الضمير على المعنى دون اللفظ⁽⁴⁾.
وفي قوله تعالى: «وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نُسَائِكُمْ»⁽⁵⁾ لم يُقرأ في السبعة إلا بالياء، طلباً للخفة، لكون الاسم بغير همزة فهي على الأصل⁽⁶⁾.
خامساً: التصغير في الاسم.

يقال في اللاتي: إنها لا تصغر، وإنما يصغر واحدها -التي- ثم يجمع ويستغنى بجمعه مصغراً فتقول: اللّتيّات، فهذه الأسماء لما لم يكن حالها في التصغير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، صارت يستغنى ببعضها عن

(1) ابن منظور، اللسان، م 15، ص 239.

(2) سورة النساء، الآية 23.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط 1، 1419 هـ - 1998 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 285.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 285.

(5) سورة النساء، الآية 15.

(6) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق الفاخوري بمؤازرة وفاء الباني وربيع العوني، (د.ط)، بيروت، ص 164.

بعض، ومعنى ذلك لا يصغر هذا الاسم من لفظه على جمعه، إذ يكتفى بتصغير المفرد ثم يجمع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه⁽¹⁾.

وثمة قول بأن اللاتي تصغيرها اللويتا⁽²⁾، ومفهوم ذلك إن الاسم يصغر على لفظه مجموعا، إذ يصغر الاسم بقلب الألف واوا وحذف ياء اللاتي، وهذا منهج الأخفش⁽³⁾.

وللسيرافي تعليق على ما جاء به الأخفش، إذ يرى الحذف بأنه لو صغر الاسم على التمام لصار المصغر بزيادة الألف قي آخره على خمسة أحرف سوى ياء التصغير، وهذا لا يكون في المصغر، فحذف حرف من الاسم، فلو جيء على التمام لكان اللويتا⁽⁴⁾.

وثمة جمعان آخران لعلهما من أغرب الجموع وهما:
أولاً: اللاءات: اسم موصول مبني على الكسر يكتب بحذف الياء، وقيل فيه جمع التي⁽⁵⁾، ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول الشاعر (من الطويل):

أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتَهُمْ وَأَخْدَائِكَ اللَّاءَاتِ زَيْنَ بِالْكَثْمِ⁽⁶⁾
كما قيل في اللاءات إنها جمع مفرد لها -لاء- فجمع الاسم بالألف والتاء، إلا أن هذا وجه ضعيف لعدم نظيره في اللغة، ولأن -لاء- وزنها -فاع-

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 489.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 207.

(3) المبرد، المقتضب، ج 2، ص 289.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 194.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 151.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 188.

ومتى تجمع فاع على فاعات⁽¹⁾؟ ومرادف هذا الجمع من الموصولات اللائي⁽²⁾. ولعل هذا الجمع من أغرب جموع -التي- كما أشار إلى ذلك أبو حيان⁽³⁾.

أما ما يتعلق في بنائها وإعرابها فقليل إنها إلى جانب بنائها يمكن أن تكون مكسورة إعراباً⁽⁴⁾ فتعرب إعراب جمع المؤنث السالم⁽⁵⁾.

الجمع الآخر: الأولى.

الأولى: اسم موصول مبني على السكون يعبر به عن جماعة الإناث ويستعمل للعاقل، وهو اسم جمع لا جمع على الحقيقة⁽⁶⁾، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنْ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَشْرِكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا⁽⁷⁾

والشاهد في البيت موصولية -الأولى- مع قلة استخدامها في العربية الحديثة؛ لذا قلّت معرفته، وقد أشار إلى ذلك إبراهيم السامرائي⁽⁸⁾.

(1) الفارسي، المسائل العضديات، ص 202.

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 445.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، ج 3، ص 204.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 283.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، ج 1، ص 204.

(6) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، (د.ط.)، دار الجليل، بيروت، ص 121.

(7) البيت لعبارة بن راشد، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 188.

(8) السامرائي، النحو العربي، ص 121.

الفصل الثاني

الموصلات المشتركة

الفصل الثاني

الموصلات المشتركة

ألفاظ القسم المشترك من الموصلات أشهرها ستة أسماء⁽¹⁾، هي (أل، أي، ذا، ذو، ما، مَنْ)، ولا يقتصر واحد منها على نوع بعينه، وإنما يصلح لأن يكون لجميع الأنواع دون أن تختلف صيغته اللفظية، ومعنى ذلك إنها تكون بلفظ واحد للجميع فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ويكون كل واحد منها بمعنى الذي، أو أحد فروع⁽²⁾، فكل اسم موصل من الموصلات المشتركة ثابت على صورة واحدة لا تتغير بتغير الأنواع التي تدل عليها.

والموصلات المشتركة جميعها مبنية، وبنائها على السكون إلا أي⁽³⁾ فإنها معربة بالحركات دائماً، ويجوز أن تكون مبنية، ويكون بنائها وقتئذ على الضم⁽⁴⁾.

وقد يسأل كيف يكون مدلول الموصل المشترك مستعملاً للأنواع المختلفة؟

إنّ ما يأتي بعده من ضمير أو نحوه من الدلائل أو القرائن هي التي تعينه، وتبين نوعه، وتزيل أكثر الاشتراك عنه⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 134.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 288+289.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 142.

(4) المرجع نفسه، ج 3، ص 143؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 534.

(5) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 289.

1.2 (أل) تعريفه، الاختلاف في اسميته وحرفيته، دخوله على الصفات والفعل المضارع، والجمله الاسمية والظرف، وظيفة -أل-.

أولاً: أل: اسم موصول مبني على السكون⁽¹⁾، يكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر، والمؤنث، وهو الداخل على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، والمشتراط فيه ألا يراد به العهد أو الجنس⁽²⁾، ويكون للعاقل وغيره، وهذا ما عليه جمهور النحاة⁽³⁾.

ثانياً: الاختلاف في اسمية (أل) وحرفيته، إنّ الألف واللام من حيث الصورة في صورة الحرف، أما من حيث المعنى ففي معنى الاسم⁽⁴⁾، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الألف واللام (أل) اسم موصول وبمعنى الذي وفروعه⁽⁵⁾، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين⁽⁶⁾، وجعلها المازني موصولاً حرفياً، وليست اسماً موصولاً، فمنزلتها منزلة الألف واللام

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 107.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 291؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 139.

(4) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 351.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 291.

(6) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وفصله وضبط غرائب محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ط)، ج 1، ص 49.

في الرجل والغلام⁽¹⁾. وقيل هي مبقاة من الاسم الموصول -الذي- وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور.

وقد علل كل منهما ما ذهب إليه بأدلة وبراهين؛ أما مَنْ جعلها حرفاً استدل بأنها لا موضع لها من الإعراب، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها⁽²⁾. كما استدل كل منهما بتخطي العامل لها⁽³⁾. فالضمير عندهما عائِد على موصوف محذوف، ففي قولك: "مررت بالقائم أبوهما"، تقديره بالرجلين القائم أبوهما⁽⁴⁾.

ومن الأدلة أيضاً على حرفيته كما قال بذلك الشلوبين، أنها لو كانت موصولا كان حكم ما بعدها -اسم فاعل واسم مفعول- هو البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمَل؛ لكونه صلة والصلة لا يُسلط عليها عامل الموصول⁽⁵⁾. وثمة قول آخر: إنَّ النحويين منعوا وصل الألف واللام حملا على المعرفة؛ لأنها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالحاً لدخول المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وسواه من الصفات⁽⁶⁾. أما مَنْ جعلها اسماً موصولاً في أسماء الفاعلين والمفعولين، وهم الأكثرون كما قال ابن السراج والفارسي⁽⁷⁾. فقد استدلوا بما يلي:

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 179.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 179.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 291.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1، ص 140.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 198.

(7) أبو حيان، شرح اللوحة البدرية، ج 1، ص 276.

أولاً: أن الضمير يعود على الألف واللام الموصولة في نحو "قد أفلح المتقي ربّه" وإنّ الضمير لا يعود على موصوف محذوف كما قال المازني؛ لأن الموصوف لحذفه مواضع، ومواطن معينة لا يحذف في غيرها وليس هذا منها⁽¹⁾. كما لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة، نحو: سلمت على مهندس؛ لأن الهندسة من صفات من يعقل⁽²⁾.

ثانياً: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ففي نحو: قولك: جاء الكريم. فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف⁽³⁾.

ثالثاً: أنّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كاختصاص حرف التنفيس بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم كذلك لا تدخل على الفعل إلا أنها دخلت على الفعل -أل- فوجب اعتقاد كونها اسماً بمعنى الذي والتي وفروعهما لا حرف تعريف⁽⁴⁾، أي مما يعزز اسميتها دخولها على الفعل المضارع⁽⁵⁾. ولا تؤول بمصدر⁽⁶⁾. ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 139.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178.

(3) الأشموني، شرح الأشموني، ج 1، ص 139.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 449.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 139.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 291.

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ⁽¹⁾

وآخر (من البسيط):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ⁽²⁾

والشاهد في هذه الأبيات دخول -أل- على الفعل المضارع، للدلالة على اسميتها إلا أن بعض النحاة قد جعلوا دخول -أل- على المضارع ضرورة⁽³⁾.

رابعاً: إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام، فقالوا لولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان مَنعُ اسم الفاعل وقتئذٍ معها أَخَفَّ منه دونها⁽⁴⁾.

وإن قيل لِمَ عمل اسم الفاعل وهو في معنى الفعل الماضي؟
يجاب على ذلك أن اسم الفاعل الماضي حكمه الإضافة إلى المفعول به،
كأن تقول: هذا ضارب زيد، فبدخول (الألف واللام) مُنعت الإضافة واحتيج

(1) البيت لذي الخرق الطهوي، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 197؛ الأستراباذي، شرح
كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 96.

(2) البيت للفرزدق. السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 294.

(3) حسنين، فتحي علي، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ط 1، 1411 هـ - 1991 م، مطبعة
الأمان، بدران شبرا، مصر، ص 93.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 139.

إلى ذكر المفعول به ونُصِبَ للفائدة⁽¹⁾. فالألف واللام في قولك: هذا الضارب زيداً، موصول بمعنى الذي، واسم الفاعل المتصل بالألف واللام في معنى الفعل الماضي والمضارع على حد سواء، والمنصوب الذي بعده مفعول به⁽²⁾. وفي هذا يقول سيبويه: "هذا باب أصبح الفاعل في منزلة الذي فعل من حيث المعنى وما يعمل فيه، ففي قولك هذا الضارب زيداً، تقديره: هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعنا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين"⁽³⁾. كما تحقق بدخولها نقل الفعل إلى اسم الفاعل والفعل هو المراد. ويمكن إيجاز ذلك بأن الألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم⁽⁴⁾.

خامساً: أن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن مُنِعَ من ذلك لكون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، ولما كانت صلة الألف واللام اسماً مفرداً غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع⁽⁵⁾.

فعندما كان الألف واللام مع صلته كالشيء الواحد جعل الإعراب في المشتق الذي يكمل به الموصول⁽⁶⁾. وقيل إن الإعراب (بأل)، فهي في محل رفع أو نصب أو جر، ويظهر إعرابها على صلتها، وصلتها لا إعراب لها. أما الرفع

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 182.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 184.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 181.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 107.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 140.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 179.

والنصب والجر اللواتي يلحقن الاسم إنما هن أثر فعل -أل- من الإعراب⁽¹⁾.
ويبدو رجحان هذا الوجه؛ لأن -أل- موصول يتخذ موقعاً من الجملة مع حسن تقديره باسم موصول فلا بدّ من إعرابه.

أما مسألة اقتطاع -أل- من الذي؛ فقد زعم ابن عصفور أن -أل- مبقاة من الذي وليست اسماً موصولاً؛ إلا أن كلامه يُفند لعدم جوازه؛ لأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقع في صلتها الماضي كما جاز ذلك في صلة الذي⁽²⁾، فلما اختصت بالفعل الذي يشبه الوصف في حركاته وسكناته وهو الفعل المضارع دل على إبهامه⁽³⁾.

والدليل على أن الألف واللام اسم وإن كان في صورة الحرف وليست خلفاً عن -الذي- أن قولك -مثلاً- مررت بالرجل القائم أبواه لا القاعدي، إذ أجزت هذه المسألة بالألف واللام، ولم تُجز بالذي، فلا يقال: مررت بالرجل القائم أبواه، لا الذي قعدا⁽⁴⁾.

فلو أجز ذلك فإنه لأجل أن الأبوين مثنى لا يسند إليه الصفة مفردة، ولأن الفعل المفرد لا يصح بعد المثنى؛ لذا لا يجوز قولك: لا الذي قعدا؛ لأنه صفة للرجل وهو مفرد، فلما امتنع بالذي وجاز بالألف واللام دل على أنه

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 140.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178+179؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 157.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 157.

(4) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 350.

ليس بخلف عنه، كما جاز مع الألف واللام لأن الألف واللام يؤول الكلام فيه⁽¹⁾.

وما ينفي أيضاً أنّ اللام الموصولة غير لام الذي أن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وأشار إلى ذلك الرضي الأستراباذي⁽²⁾.

ثالثاً: دخول -أل- على الصفات والفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف.

توصل -أل- الموصولة بصفة محضة خالصة كأسماء الفاعلين والمفعولين، بخلاف غير المحضة وهو كالذي يوصف به وغير مشتق كأسد⁽³⁾.

أما إذا كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أم اسم تفضيل أم صيغة مبالغة، فإنّ -أل- الداخلة عليها ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف؛ لأن هذه الصفات ذات دلالة على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالة على التجدد⁽⁴⁾.

ودخول -أل- على الصفة المشبهة فيه قولان:

أولاً: إنها توصل بالصفة المشبهة وبه قال ابن مالك، نحو الحسن الوجه، والشاهد دخول -أل- على الصفة المشبهة مع جودة التعبير وجوازه.

(1) المرجع نفسه، ص 350.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 212.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 293.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 293؛ الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج 2،

ص 216+217.

ثانياً: لا توصل بالصفة المشبهة لضعفها وقربها من الأسماء، ورجح ذلك ابن هشام؛ لأنها أي الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل. كما لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وإجماع، فهي في جميع الصفات سوى اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة⁽¹⁾. ولعل ما ذهب إليه ابن هشام هو الأرجح.

ووصل -أل- بالفعل المضارع فيه قولان أيضاً:

الأول: إنها توصل به اختياراً وإلى ذلك ذهب ابن مالك مستشهداً بقول الشاعر (من البسيط):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ⁽²⁾

وآخر (من الطويل):

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافَقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِ ذِي الشَّيْمَةِ الْيُتَقَصَّعُ⁽³⁾

وبهذا زعم ابن مالك جواز دخول -أل- على الفعل المضارع اختياراً، كما لا يختص هذا بالشعر دون النثر، كذلك لم يكن الفعل في هذا السياق مضطراً له بل فعل مختار؛ لتمكنه من القول: "ما أنت بالحكم المرضي حكومته" وما يدل على جوازه أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 293+294.

(2) البيت للفرزدق، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 196.

(3) البيت لذي الخرق الطهوي. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 197.

(4) السيوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 293.

أما القول الثاني: أنَّ دخول -أل- على المضارع في الأبيات هي من الضرورات القبيحة وبذلك قال جمهور النحاة⁽¹⁾. كما قيل إنَّ اتصاله بالفعل المضارع لإقامة الوزن⁽²⁾. ففي قول الشاعر -مثلاً- اليتقصع، لئلا يقع الشاعر في عيب ولا سيما الإقواء⁽³⁾. وقد أشار الجرجاني إلى أنَّ دخول -أل- على المضارع في النثر إنما هو خطأ بالإجماع ولا ينبغي أن يقاس عليه⁽⁴⁾.

رابعاً: وصل -أل- بالجملة الاسمية والظرف.

لا توصل -أل- بالجملة الاسمية ولا بالظرف إلا بضرورة باتفاق⁽⁵⁾، ففي قول الشاعر (من الوافر):

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ ذَائَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ⁽⁶⁾

والتقدير: من القوم الذين رسول الله منهم. وقيل دخلت على -رسول-

مزيدة⁽⁷⁾. أما الوصل بالظرف فنحو قول الشاعر (من الرجز):

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سِعَةٍ⁽⁸⁾

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 294.

(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 159.

(3) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 284.

(4) حسانين، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ص 93.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 294.

(6) المرجع نفسه، ج 1، ص 294؛ بنو معد: هم قريش وهاشم.

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 531.

(8) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 159.

والتقدير: شاكرًا على الذي معه . وقد عُدَّ إلى جانب الضرورة شاذًا مخالفًا للقياس⁽¹⁾. ومنه آخر (من الطويل):

وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشَقَّرِ الْمَعَا⁽²⁾
والشاهد في البيت أنَّ الشاعر أراد -معًا-، إلا أنه أدخل الألف واللام⁽³⁾.

خامسًا: وظيفة -أل-.

تمثل وظيفتها -مطلقًا- بأنها إذا كانت مع الأسماء فهي أداة تعريف، يؤدي الاسم من خلالها وظيفة التعريف؛ فيدل على المعرف، أما وجود -أل- مع الصفات لتكون ضميرًا موصولاً يؤدي وظيفة الإضمار، والصفة تكون بعده صلة له على معنى الإسناد. والاختلاف بين الأسماء، والصفات، فهي في هاتين الحالتين وفي معنى الإضافة يبين لنا التمييز بين الأسماء والصفات، ويدعو إلى جعل كل منها قسمًا قائمًا بذاته⁽⁴⁾.

(1) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 290.

(2) البيت لمتعم بن نويرة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 198.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 198.

(4) الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسان، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 208.

2.2 - أي -

أولاً: مفهوم أي.

أي: اسم مبهم يتعين معناه بالمضاف إليه ويستعمل للعاقل وغيره⁽¹⁾، أما استعماله للعاقل فنحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽²⁾، أما استخدامه لغير العاقل فنحو قولك: كُلَّ أَيِّ الطَّعَامِ يعجبك⁽³⁾.

وتكون (أي) استفهامية وشرطية وموصولة⁽⁴⁾، وحين تكون اسماً موصولاً ينبغي إضافتها إلى معرفة لفظاً أو نية⁽⁵⁾، وتستعمل بلفظ واحد للمذكور المؤنث، والمفرد والمثنى والجمع⁽⁶⁾، وتكون بمعنى (الذي) أو أحد فروعها⁽⁷⁾.

ثانياً: استعمال أي -

إنَّ أي - تستعمل بمعنى (الذي) أو أحد فروعها، وتكون مضافاً إلى معرفة لفظاً، كقولك: اقصد أيهم هو أكرم، وإلى معرفة نية نحو: سل منهم أياً تلقاه⁽⁸⁾.

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 151.

(2) سورة مريم، الآية 69.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 151.

(4) المرجع نفسه، ص 151.

(5) السيوطي، جلال الدين، كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق نبهان ياسين حسين، (د.ط)، دار الرسالة، بغداد، ص 241.

(6) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 142.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195.

(8) المرجع نفسه، ج 1، ص 195.

وقد جعلها أحمد بن يحيى مقصورة الاستعمال على الشرط والاستفهام⁽¹⁾، لكن مذهبه يفسد ورود بعض الشواهد اللغوية من القرآن الكريم، والشعر، ومثاله قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ»⁽²⁾، ومثاله من الشعر قول الشاعر (من البسيط):

فَادْتُوا إِلَى حَقِّكُمْ يَاخُذْهُ أَيُّكُمْ شِثْثُمْ وَإِلَّا فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّانَا⁽³⁾

كما تأتي أيضاً بمعنى (التي) نحو قول الشاعر (من البسيط):

أَمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيُّهِنَّ أَرَى لِلْحُبِّ أَهْلًا فَلَا أَنْفَكَ مَشْغُوفًا⁽⁴⁾

أما عن استقبال -أي- فلا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما في غيره من الموصولات وهذا ما ذهب إليه البصريون⁽⁵⁾، إلا أنه في الواقع يلتزم كما يرى الكوفيون، وقد علل ابن بادش ذلك أن (أي) موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل، الذي لا يُدرى مقطعه ولا بدايته بخلاف الماضي، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر من غيره استعملت معه أي الموضوعة على الإبهام⁽⁶⁾.

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 173.

(2) سورة الإسراء، الآية 57.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 195.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 195.

(6) الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 105-106.

فالكوفيون قد قالوا بلزوم ذلك⁽¹⁾، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽²⁾ وأيضاً بقول الشاعر (من البسيط):

فادُّنُوا إِلَى حَقِّكُمْ يَا خُذَّةَ أَهْلِكُمْ شِثُّمٌ وَإِلَّا فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّانَا⁽³⁾

ثالثاً: الإعراب والبناء في -أي-

لقد تعددت الآراء في إعراب -أي- وبنائها، فمتى تعرب ومتى تبنى، وأي الوجهين أفصح؟

إن -أي- الموصولة يجوز فيها الوجهان الإعراب والبناء وكل منها حسن⁽⁴⁾، وقيل: إنَّ أي بين الأسماء الموصولة جميعها مُعْرَبَةٌ⁽⁵⁾، وقد ذهب الخليل ويونس إلى أنَّ -أي- على حالها من الإعراب ولا بناء فيها قطعاً، وما جاء مما ظاهره البناء فهو غير البناء، فقد جعله الخليل مرفوعاً على الحكاية لا على البناء⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽⁷⁾، كما أجرى الخليل أيضاً هذا على ما شابه هذه الآية.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195 .

(2) سورة مريم، الآية 69.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195.

(4) ابن عصفور، المقرَّب، ص 308.

(5) الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهداها، (د.ط)، دار الفكر، ص 117.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 507.

(7) سورة مريم، الآية 69.

أما الآخر فقد حكم في نحو هذه الآية بتعليق الفعل عن العمل؛ لأن التعليق غير مخصوص بأفعال القلوب وحدها⁽¹⁾، واستشهد على ذلك بقول الشاعر (من المتقارب):

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ⁽²⁾
والشاهد في البيت مجيء أي بالرفع، وأن حروف الجر لا يضمّر في معمولها قول ولا تعليق⁽³⁾.

إعراب (أي) الموصولة دون سائر أخواتها؟

1. أعربت (أي) للزومها خاصة من خواص الأسماء وهي الإضافة، معارضة شبه الحرف، فرجوعاً بها إلى الأصل من الإعراب⁽⁴⁾.
2. وأيضاً: حملاً على النظير والنقيض، أما النظير فحملها على -بعض- التي هي بمعناها، أما في المقابلة لـ -كل- لأن كلا نقيضها في المعنى، وقد يحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره⁽⁵⁾.
3. لحذف ما تضاف إليه أحياناً كقولك -أيا- لأن ذلك يبين تمكنها من الإضافة، ولاستغنائها بمعناها عن لفظها ويكون التنوين الذي يلحق بها للعرض⁽⁶⁾.

(1) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 175.

(2) البيت لغسان بن وعله. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 205.

(3) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 175.

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 503.

(5) المرجع نفسه، ص 503.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 204.

4. إن أي منصوبة في جميع أحوالها، وأنها لا تبنى على الضم أبداً، و هذا ما نحاه الكوفيون، فالفتح للبناء لا للإعراب⁽¹⁾.

ويجوز أن تبنى -أي- على الضم وهو الأحسن⁽²⁾، في حالة واحدة فقط، وذلك إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، فجاز البناء على الضم إلى جانب الإعراب⁽³⁾، نحو: سلّم على أيّهم أفضل، والعلة في ذلك كما قال الرضي، أنّ إذا شيء فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليه. و إن أنثت (أي) الموصولة⁽⁴⁾، فيكون إعراب - آية - كأي، إلا أن -آية- قد مُنعت من الصرف وهو مذهب أبي عمرو، لعلة التأنيث فيها والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية، واستعمال إضافة - آية - أكثر من انقطاعه⁽⁵⁾.

ويمكن الإشارة إلى أنّ -أي- لا تدخلها لام التعريف؛ لأنها مضافة لفظاً أو نيةً، والتعريف والإضافة لا يجتمعان⁽⁶⁾. ولما بنيت - أي - فلا بد لذلك من دواع بني الاسم من أجلها، ويمكن إجمالها بما يلي:

-
- (1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 589.
 - (2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 143.
 - (3) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 175؛ الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 118؛ السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 152.
 - (4) ابن الحاجب، الكافية، ج 1، ص 56؛ الدماميني، تعليق الفرائد، ج 1، ص 231؛ الأندلسي، شرح التسهيل، ج 1، ص 205.
 - (5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 205.
 - (6) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 349.

1. أن -أي- بنيت وهو مذهب سيويه؛ لخروجها عن نظائرها وكان حقها أن تعرب لتمكنها من الإضافة في نحو قوله تعالى: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ»⁽¹⁾ ولا سيما إضافتها إلى مضمرة والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها⁽²⁾، فقد أجريت مجرى أخواتها من الموصولات فلما كانت أخواتها مبنية بنيت هي على الضم للدلالة بالبناء على تمكنها⁽³⁾، وهي بمنزلة -الذي- و تحتاج إلى صلة⁽⁴⁾.
2. أن -أي- الموصولة مخالفة لغيرها من الموصولات لإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة وعندئذ وافقت في المعنى لفظة -بعض- سوى لفظة -كل- فضعف بذلك وجه إعرابها⁽⁵⁾.
3. لمشابهتها الحروف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف⁽⁶⁾، فعندما حذف صدر صلتها نزل ما تضاف إليه منزلة المحذوف فاستلزم تنزيلها منزلة غير المضاف في اللفظ والنية⁽⁷⁾.

(1) سورة مريم، الآية 69.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، ص 243.

(3) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 589.

(4) المرجع نفسه، ص 589.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 204.

(6) الأيوبي، كتاب الكناش، ج 1، ص 272.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 204.

رابعاً: التأنيث والتثنية والجمع في -أي-

إنّ استعمال -أي- يكون بلفظ واحد للتعبير عن الجميع وهي لغة الجمهور، ومنهم من يلحقها علامات الفروع⁽¹⁾، فبعض العرب يؤنث -أي- فيقول: -أية-، للتعبير عن المؤنث⁽²⁾، وقيل: إذا أريد المؤنث لحقت بالتاء⁽³⁾، ومثال ذلك قول الشاعر (من المتقارب):

إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ فِي الْحَادِثَا [م] تِ فَارْضَ بَأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرَ⁽⁴⁾
وعلق الأندلسي على إلحاق التاء -بأي- إذ جعلها شاذة كما شذ دخولها في غيرها، نحو: كلتهن. أما التثنية والجمع فيقول ابن كيسان: إنّ أهل -أي- الموصولة يثنونها ويجمعونها⁽⁵⁾، فيقال: أيهم وأيتهم وأيوهم وأيتهن، وأيتاهن، وأيتيهن⁽⁶⁾، ويقال أيضاً: أيان وأيتان وأيون⁽⁷⁾.
خامساً: القراءات في -أي- الموصولة.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽⁸⁾
والشاهد في الآية الكريمة قراءة أي بالنصب وقرأ بذلك ابن مصرف و معاذ بن

(1) أبو حيان، شرح اللوحة البدرية، ج 1، ص 271.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 530.

(3) أبو حيان، شرح اللوحة البدرية، ج 2، ص 278.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 292.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 195؛ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 106.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج 1، ص 174.

(7) أبو حيان، شرح اللوحة البدرية، ج 1، ص 278.

(8) سورة مريم، الآية 69.

مسلم⁽¹⁾، و كان وجه القراءة على أنها اسم موصول وقع مفعولاً به⁽²⁾، وقيل قرئ بالنصب شذوذاً وهي بمعنى الذي⁽³⁾. ووجه آخر أن الاسم مبني على الفتح؛ لأنه ناقص بمعنى (الذي هو أشد) فلما خالفت باب الصلة في أنها لم توصل بجملة بنيت واختير لبنائها الفتح؛ لأن الفتح أخف مع الياء. ويمكن أن تكون الفتحة فتحة إعراب فيكون الاسم منصوباً بالفعل (تنزع)، ويكون تقدير الجملة، تستخرج أيهم أشد، فحذف المبتدأ، وبقي الخبر أشد⁽⁴⁾.

وقرىء الاسم أيضاً بالرفع وفيه وجهان:
أولاً: إنَّ الضمة ضمة بناء وليست ضمة إعراب وذهب إلى هذا سيويه، وهي بمعنى (الذي) وسبب البناء فيها مراعاة الأصل فيها وهو البناء؛ لأنها بمنزلة (الذي)⁽⁵⁾ وهي قراءة العامة⁽⁶⁾ وأن (أي) من الموصولات إلا أن إعرابها كان حملاً على كل أو بعض، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، أما إذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات، فرجعت إلى الأصل من البناء لخروجها عن نظائرها⁽⁷⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، 204.

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت725هـ)، النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق عمر

الأسعد، (د.ط)، دار الجليل، بيروت، ج4، ص41.

(3) العكبري، التبيان، ج1، ص173.

(4) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م2، ص55.

(5) العكبري، التبيان، م2، ص55.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشاذة، م2، ص173.

(7) العكبري، التبيان، ج2، ص174.

أما القول الثاني: إنها ضمة إعراب لا ضمة بناء على جعل -أي- مرفوعة بشيعة؛ لأنَّ معناه تشييع، فيكون التقدير: لنزاعن من كل فريق تشييع أيهم، وتكون بمعنى الذي، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وقول آخر في رفعها أنها مبتدأ وأشد خبر، ويكون تقدير الجملة: لنزاعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم أشد، ويكون هذا على جعلها اسم استفهام وعليه الخليل. أو تكون اسماً مرفوعاً على الحكاية⁽¹⁾.

سادساً: تصغير -أي-

(أي) اسم موصول عام بمعنى الذي أو أحد فروع، لا يصغر و ما سمع عن العرب تصغيره؛ وذلك لأنَّ ما فيه من عموم لا يجعل لتصغيره معنى⁽²⁾، ومعنى ذلك أنها لا تصغر مطلقاً⁽³⁾.

3.2 ذاء، و ذو الطائفة:

أولاً: ذاء تعريفه ودلالته:

ذا اسم موصول مبني على السكون دائماً، ويستعمل بمعنى (الذي) أو أحد فروع بلفظ واحد⁽⁴⁾، ويكون للعاقل وغيره مفرداً كان أم غير مفرد⁽⁵⁾، ولا بد للموصولة هذا الاسم من شروط⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 2، ص 174

(2) الخويسكي، زين كامل، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية، ص 231.

(3) المبرد، المقتضب، ج 2، ص 289.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 145.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 125.

(6) الرعيني، محمد بن محمد، الشهير بالخطاب، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهدل، تأليف عبدالله بن يحيى الشعبي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 139.

شروط -ذا- حتى تكون اسماً موصولاً.

أما -ذا- حتى تكون اسماً موصولاً، فلا بد أن يتوفر فيها شرطان⁽¹⁾،
وقيل ثلاثة⁽²⁾، وهي على النحو الآتي:

1. أن تكون بعد -ما- أو -من- الاستفهاميتين⁽³⁾، وأريد بها معنى
(الذي) أو أحد فروعها. وأن تكون -ما- و-من- مستفهما بهما
ومستقلة بلفظها، وإعرابها⁽⁴⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ
مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁵⁾. أما استخدامها موصولة مع
-من-⁽⁶⁾ فنحو قول الشاعر (من الكامل):

وَقَصِيدَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا⁽⁷⁾

(1) البصري، علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين، (ت 950هـ)، شرح قواعد البصرية في

النحو، دراسة وتحقيق عزام عمر الشجراوي، ط 1، 1421هـ-2000م، مؤسسة الرسالة

بيروت، دار البشير، عمان، الأردن، ص 89.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 145+147.

(3) البصري، شرح القواعد البصرية، ص 89.

(4) الشلوين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (562هـ-654هـ)، شرح المقدمة الجزولية

الكبير، درسه وحققه، تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط 2، 1414هـ-1994م، مؤسسة

الرسالة بيروت، ج 2، ص 39.

(5) سورة النحل، الآية 24.

(6) البصري، شرح القواعد البصرية، ص 89.

(7) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، شرحه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين، ط 1،

1407هـ-1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 144.

2. أما الشرط الثاني ألا تكون ملغاة بعد -ما- أو -من-

الاستفهاميتين⁽¹⁾، وذلك بالأ يقدّر تركيبها مع -ما- اسماً واحداً⁽²⁾، ومثال ذلك على إلغائها قول الشاعر (من الوافر):

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ بُيِّنِي⁽³⁾

والشاهد في البيت استعمال -ما- مع -ذا- اسماً واحداً. والاستشهاد به على ذلك⁽⁴⁾.

3. أن لا تكون -ذا- زائدة، أو يراد بها الإشارة⁽⁵⁾، فإذا كان المراد بها

اسم إشارة فلا تصلح أن تكون اسماً موصولاً لعدم وجود صلة

بعدها، إذ تدخل على اسم مفرد⁽⁶⁾ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا

الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽⁷⁾. ويتعين كونها زائدة بترجيح إذا كان

بعدها -الذي-⁽⁸⁾ كقول الشاعر (من الطويل):

فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا تَشْرَبُهُ بَطْنُ الْفُؤَادِ وَظَاهِرُهُ⁽⁹⁾

(1) البصري، شرح القواعد البصرية، ص 89.

(2) الرعيني، الكواكب الدرية، ج 1، ص 141.

(3) البيت للمثقب العبدى. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 192.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 154.

(5) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا، ص 118.

(6) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 159.

(7) سورة البقرة، الآية 255.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 193.

(9) ابن الدمينه، أبو السري عبدالله التميمي الحثعي، ديوانه، صنعة أبي العباس ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ص 194.

أما استخدامها للإشارة فنحو: "ماذا التواني؟"⁽¹⁾ أي: ما هذا التواني؟
ثانياً: استعمال -ذا- مع -ما- الاستفهامية، وكيف تستعمل -ذا- مع -
ما- الاستفهامية؟

1. استعمال -ذا- مع -ما- الاستفهامية اسماً واحداً مستفهماً به بحيث لا
تصلح أن تكون بذلك موصولاً⁽²⁾ ومثال ذلك قول الشاعر (من البسيط):

يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ ثَحْنًا⁽³⁾
والشاهد في هذا البيت تركيب -ما وذا- معاً فالاسمان بمعنى -ما-
وحدها⁽⁴⁾.

ومنه أيضاً قول الشاعر (من الطويل):
وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنْني لَكَ عَاشِقٌ⁽⁵⁾
والشاهد في هذا البيت امتناع جعل -ذا- بمعنى الذي؛ لامتناع كون عسى
صلة؛ لعدم احتمالها الصدق أو الكذب⁽⁶⁾.

-
- (1) البصري، شرح قواعد البصرية في النحو، ص 89.
(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 154.
(3) جرير، بن عطية بن حذيفة بن يربوع، ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحساوي،
ط 2، الشركة العالمية للكتب، ص 704.
(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178.
(5) جميل العذري. جميل بثينة، جميل بن عبدالله بن معمر، ديوانه، شرحه وكتبه هوامشه وصنّف
قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، ط 1، (1407هـ - 1987م)، دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان، ص 55.
(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن معطر، ج 1، ص 696.

2. استعمال -ذا- مع -ما- اسماً موصولاً يراد به معنى الذي، أو التي أو أحد فروعها، وتقع على ما لا يعقل⁽¹⁾، ومثاله قول الشاعر (من الطويل):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ؟⁽²⁾

والشاهد في البيت استعمال -ذا مع ما- اسماً موصولاً وما اسم استفهام بالاتفاق⁽³⁾، ويطلق عليها هنا إجراء -ذا- مع -ما- بمنزلة الذي، إذ يرى النحاة أن -ذا- بمنزلة الذي، وأن جواب -ما- معها مرفوع، وقد أفرد سيبويه لهذا باباً أسماه إجراء -ذا- وحده بمنزلة الذي، وعليه استشهد النحاة بالبيت السابق⁽⁴⁾.

3. جواز الوجهين وهما: جعلهما اسماً واحداً مُستفهماً به⁽⁵⁾. والثاني جعل -ما- استفهامية و-ذا- موصولة، وفي كلا الوجهين جاء التنزيل، ولا يُسوّغ فيه تقدير الجواب بما ليس على قدر السؤال، لأن ذلك ليس بالوجه⁽⁶⁾، ويتضح ذلك أثر الأمرين عند البدل⁽⁷⁾.

(1) أبو حيان، اللمحة البدرية، ج 1، ص 277.

(2) البيت للبيد بن ربيعة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 191.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 145.

(4) يوسف، مجدي إبراهيم، شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي توثيق ودراسة، إشراف محمود فهمي حجازي، (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب اللبناني، بيروت، ص 201.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 154.

(6) الفارسي، أبو علي، (288هـ-377هـ)، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، ص 371.

(7) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 145.

أما الوجه الأول فنحو قوله تعالى: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»⁽¹⁾.
والشاهد في الآية الكريمة معاملة الاسمين اسماً واحداً، بمعنى -ما-
وحدها، وقد اتضح شأن ذلك عند البدل.

أما الوجه الثاني فنحو قراءة أبي عمرو بالرفع على جعل -ما- استفهامية
و-ذا- موصولة، في قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ»⁽²⁾ إلا أن
الباقيين قرأوا بالنصب على اعتبارها ملغاة⁽³⁾.

4. إيراد -ما- استفهامية و-ذا- زائدة، وإن اختلف في هذا الرأي، ومثل ذلك
قول الشاعر (من الوافر):
دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ بُيِّنِي⁽⁴⁾
وقد استشهد الرضي بالبيت هذا على أن -ذا- زائدة بعد -ما- الموصولة،
إذ خالف بذلك سيويه في جعلها اسماً واحداً⁽⁵⁾.

4. أن تكون -ماذا- كلها اسم جنس بمعنى شيء أو بمعنى
الذي⁽⁶⁾، وهو قليل⁽⁷⁾.

(1) سورة النحل، الآية 30.

(2) سورة البقرة، الآية 219.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 146.

(4) سبق ذكره صفحة 100 من هذا الكتاب.

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 154.

(6) المعري، معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس، ص 154.

(7) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 1، ص 263.

ثالثاً: استعمال -ذا- مع -من- الاستفهامية.

إنّ -ذا- الموصولة تقع بعد -من- الاستفهامية على الأصح⁽¹⁾، واستعمالها مع -من- الاستفهامية بمعنى الذي أو التي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات، فمثال قولك: من ذا عندك؟ أي من الذي أو التي عندك⁽²⁾. ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾⁽³⁾.

ويمكن الإشارة إلى أن بعض النحويين منعوا مجيء -ذا- الموصولة بعد -من- الاستفهامية، والأصح والأرجح عند جمهور النحاة وقوع ذلك وجوازه⁽⁴⁾. ومثال ذلك قول الشاعر (من المتقارب):

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَ⁽⁵⁾
ومنه آخر (من الكامل):

وَعَرِيَّةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا⁽⁶⁾

والشاهد في هذين البيتين استخدام ذا موصولة مسبوقه ب-من- الاستفهامية. كما يصح أيضاً أن توضع -من- موضع -ما- في مثل هذه السياقات⁽⁷⁾.

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 145.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 178.

(3) سورة البقرة، الآية 245.

(4) العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 262.

(5) البيت لامية بن أبي عائد الهذلي. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 464.

(6) سبق ذكره صفحة 99 من هذا الكتاب.

(7) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 133.

ذو الطائية.

أولاً: (ذو) تعريفه:

اسم موصول، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي في لغة طيء من العرب⁽¹⁾، بل هي خاصة بلغة طيء⁽²⁾، لذا سميت بـ -ذو الطائية⁽³⁾، وتستعمل للعاقل وغيره⁽⁴⁾، ومن أمثلة استعماله للعاقل قول الشاعر (من المنسرح):

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسِلِمَهُ⁽⁵⁾

ومثاله أيضاً (من الطويل):

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمُشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ⁽⁶⁾

أما مثاله لغير العاقل فنحو قول الشاعر (من الوافر):

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَيُثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ⁽⁷⁾

وذو اسم مبني على السكون _ على الواو _ في محل رفع أو نصب أو جر، تبعاً لموقعه في الجملة⁽⁸⁾. وكما أن هذا الاسم يقع على المذكر وحده، أيضاً فقد

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 106+107.

(2) الرعيني، الكواكب الدرية، ج 1، ص 137.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 289.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 141.

(5) البيت لبجير بن غنمة. العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 279.

(6) البيت لقوال الطائي. الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 336.

(7) سنان بن الفحل. العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 279.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 191؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،

ج 1، ص 143.

فقد زعم بعض النحاة أنه يقع على المؤنث مستدلين على ذلك⁽¹⁾ بقول الشاعر (من الوافر):

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَيُثْرِي دُوَّ حَفَرْتُ وَدُوَّ طَوَيْتُ⁽²⁾

والشاهد في هذا البيت في هذا السياق إطلاق ذو على البئر وهي مؤنثة.

وذو الطائية الخاصة بطيء حقها أن توصف بها المعارف⁽³⁾، فتدخل ذو وصلة إلى وصف الأسماء والأجناس، ونظيرها الذي وأخواتها التي تدخل لوصف المعارف بالجمل⁽⁴⁾.

ثانياً: -ذو- الطائية بناؤها وإعرابها.

إنّ المشهور في -ذو- الطائية هو البناء والاستعمال بلفظ واحد⁽⁵⁾، وإعراب ذو عند طيء بناؤها واستعمالها بالواو في جميع أحوالها⁽⁶⁾. وبناؤها هو المشهور⁽⁷⁾.

والأكثر أنها لا تتصرف، ولا تُعرب⁽⁸⁾. ومثال ذلك قول الشاعر (من الطويل):

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج، ج 1، ص 177.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 194.

(3) ابن منظور، اللسان، ج 15، ص 459.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 333.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 143.

(6) البصري، شرح القواعد البصرية، ص 89.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 194.

(8) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 106.

فَإِنْ لَمْ تُعَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ فَعَلْتُمْ لَا تُتَّحِينَ بِالْعَظَمِ ذُو أَنَا عَارِفُهُ⁽¹⁾

ومنه لأبي نواس (من الكامل)⁽²⁾ يُؤَثِّرُ لُغَةً قَوْمَهُ⁽³⁾:

حُبُّ الْمُدَامَةِ ذُو سَمِغَتَ بِهِ لَمْ يُتَّقِ فِي لِعَيْرِهَا فَضْلاً⁽⁴⁾

والشاهد في الأبيات لزوم الاسم حالة البناء وعدم التصرف مع تعدد استعماله في الجمل.

"ومن العرب من يعرب -ذو- إعراب -ذي- التي بمعنى صاحب"⁽⁵⁾، فقد أجري عليها الإعراب بالأحرف كما يعرب -ذو- بمعنى صاحب⁽⁶⁾، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر (من الطويل):

فَلَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا⁽⁷⁾

(1) البيت لعارف الطائي. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 451.

(2) الحسن بن هانئ.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (210-285هـ)، الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه محمد أحمد الدالي، ط 1، 1406هـ-1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، م 3، ص 1141.

(4) أبو نواس، الحسن بن الهانئ، المبرد، الكامل، ج 3، ص 1142. جاء البيت في الديوان، تحقيق بدر الدين حاضري حماسي، ط 1، 1412هـ-1992م، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص 465 بالصيغة التالية:

حُبُّ الْمُدَامَةِ مَذْهَجَتْ بِهَا لَمْ يُتَّقِ لِي فِي غَيْرِهَا فَضْلاً

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 143.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 194.

(7) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 194.

والشاهد في هذا البيت إعراب -ذو- الطائية إعراب ذو بمعنى صاحب حيث جرّ الاسم بـ-من- بعلامة الجر بالأحرف التي هي -الياء- إلا أن البيت أيضاً قد ورد بالوجهين: الإعراب والبناء⁽¹⁾.

وثمة قول إنّ بعض الطائيين يعرب (ذو) غالباً، فيقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، مررت بذو قام، ولعل إعرابها كان معللاً بمشابهتها -ذو- بمعنى صاحب، بل جعلها بعضهم منقولة منها؛ لعل الاشتراك بينهما في التوصيل إلى الوصف بينهما⁽²⁾. و قيل إن ذو تعرب شذوذاً ليس استعمالاً على قياس - ذو- بمعنى صاحب⁽³⁾.

ثالثاً: لغات -ذو-

لقد ورد في -ذو- الطائية أربع لغات أشهرها:

1. ذو غير متصرف مع بنائها على السكون.
2. ذو للمفرد المذكر ومثناه و مجموعه، وذات بضم التاء دائماً أي ضمة بناء لمفرد المؤنث و مثناه و مجموعه.
3. استعمال -ذو- لمفرد المذكر، إلا أنه يقال في جمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في أحوالها جميعها.
4. تصريف -ذو- الطائية، تصريف ذو بمعنى صاحب، مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً بها على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات خاصة بلغة طيء⁽⁴⁾.

(1) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 152.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 206-207.

(3) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص 508-509.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 107.

رابعاً: -ذو- الطائية: تأنيثها وتشنيثها وجمعها:

إنّ المشهور في -ذو- هو إفرادها وتذكيرها⁽¹⁾، وذهب ابن عصفور إلى أن -ذو- خاصة بالذكر، وأن المؤنث يختص بـ-ذات⁽²⁾-. أما قول الشاعر (من الوافر):

فَلِإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَيَثْرِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ⁽³⁾

فإن -ذو- هنا ذكرت على معنى القلب، وهو مذكر⁽⁴⁾، وحكى ذلك ابن السراج، في صحة تأنيث -ذو- ونازعه في ثبوت ذلك ابن مالك⁽⁵⁾، إلا أن -ذو- أشهر من -ذات-؛ لأنها ليست مؤنثة الحقيقي، فلو كانت كالتى مع الذى لم يكن أحدهما أشهر من الآخر، لأن المذكر والمؤنث رتبة واحدة في الاشتهار على حد سواء⁽⁶⁾.

أما في التثنية والجمع فقد ذهب ابن عصفور إلى أن ذو الطائية تشنى، فيقال في تشنيثها ذوا رفعا وذوي نصبا وجرا إلا أن هذا قول ليس مجمعا عليه⁽⁷⁾، أما في الجمع فقد حكاه ابن سراج إلى جانب التثنية، وقال بثبوتها⁽⁸⁾.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 140.

(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 152.

(3) سبق ذكره من صفحة 106 من هذا الكتاب.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 152.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 141.

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 1، ص 454.

(7) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 205.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 141.

ومما يعزز ما سبق قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة، ذات أكرمكم الله بها فيجعلون مكان الذي -ذو- ومكان التي -ذات- ويرفعون التاء في كل حال، قال ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو يعرف وهاتان ذوا يعرف في التثنية، وهذان ذوا تعرف⁽¹⁾.

وعن الفراء قوله: ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث فيقول: هذان ذوا قالوا، وهؤلاء ذوا قالوا لك، وهذه ذات قالت⁽²⁾.

وثمة موصول آخر خاص بطيء قد سبق ذكره بعض الشيء ألا وهو ذات.

أولاً: مفهوم ذات

ذات: اسم موصول مبني على الضم خاص بالمؤنث⁽³⁾، ويقع على من يعقل، وعلى من لا يعقل من المؤنثات⁽⁴⁾.

و(ذات) في طيء بموضع (التي) من الموصولات الخاصة، فقل: إن بعض طيء قد ألحق ب-ذو- تاء التأنيث مع بنائه على الضم⁽⁵⁾، وقد أنشد الناظم (من الرجز):

وَكَاَلَتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَيْ ذَوَاتٌ⁽⁶⁾

(1) ابن منظور، اللسان، ج 15، ص 460.

(2) المرجع نفسه.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 289.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 12، ص 177.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 144.

(6) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو، ج 1، ص 144.

ثانياً: التثنية والجمع في ذات.

وقد حكى ابن عصفور في تثنية -ذات-ذواتا-، وفي جمعها -ذوات- في الرفع، وذواتي في النصب والجر⁽¹⁾، فذوات فرع على -ذات- كاللاتي على التي، ويتضح ذلك من قول ابن مالك: "وموضع اللاتي أتى ذوات"⁽²⁾.

وقيل في -ذوات- إنها مبنية على الضم وهي من جموع المؤنث⁽³⁾، وقد استشهد بالبيت الآتي على جمع ذوات مفردها -ذات- وعلى بنائها على الضم⁽⁴⁾، "أبدا"⁽⁵⁾، ومنه قول الشاعر (من الرجز):

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتَقِ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ⁽⁶⁾

4.2 - ما-

أولاً: - ما-

ما: اسم موصول مبني على السكون بمعنى الذي أو أحد أخواته، يستعمل غالباً لما لا يعقل⁽⁷⁾، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تقع لما يعقل بمعنى -من-⁽¹⁾،

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 289.

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 144.

(3) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 151.

(4) المرجع نفسه، ج 1، ص 151.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 190.

(6) البيت لرؤية، موارق مفردها مارقة من مرق السهم. العيني، المقاصد النحوية، ج 1، ص 260.

(7) البصري، شرح قواعد البصراوية في النحو، ص 87.

(1)، وتشترك في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث⁽²⁾، وإن كان لفظها واحداً يتضح المعنى من خلال الضمير العائد من الصلة أو ما شابهه⁽³⁾.
أما مثال وقوعها على غير العاقل فنحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾⁽⁴⁾، أما وقوعها على من يعقل فنحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁽⁵⁾، ويمكن الإشارة إلى أن بعض النحاة قد زعموا أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات ليس الجمع⁽⁶⁾. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽⁷⁾. وقولهم أيضاً: "سبحان ما سبح الرعد بحمده و سبحان ما سخركن لنا"⁽⁸⁾.
وما الموصولة أوغل في شبه الحرف من الذي وأخواتها؛ لبنائها على حرفين؛ ولعدم وقوعها صفة كالذي، وإن كانت موصولة⁽⁹⁾.
كما أن -ما- الموصولة أوسع استعمالاً من غيرها وأكثر إبهاماً؛ لذا كان بناؤها يوافق استعمالها، فعندما كان استعمالها متسعاً كانت مدة الألف المتسعة في نهايتها تشاكل الاتساع في معناها⁽¹⁰⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 110.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 141.

(3) الفارسي، المسائل المشكلة، ص 249.

(4) سورة طه، الآية 69.

(5) سورة النساء، الآية 3.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 173.

(7) سورة الشمس، الآية 5.

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 173.

(9) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 290.

(10) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 141.

ثانياً: استعمالات -ما- الموصولة.

لقد تعددت استعمالات -ما- الموصولة مع أنها لغير العاقل، إلا أنها قد اتسع استعمالها لغير ذلك، وهي على النحو الآتي:

1. أنها تستعمل لما لا يعقل وحده⁽¹⁾، مثال قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ

وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾⁽²⁾ وهنا يكون أكثر استعمالها.

2. إذا اختلط العاقل بغيره، وقصد تغليب غير العاقل على العاقل

لكثرته⁽³⁾، مثال قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾، ومثاله أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

إِذَا لَمْ أَجِدْ فِي بَلَدَةٍ مَا أُرِيدُهُ فَعِنْدِي لِأُخْرَى عَزْمَةٌ وَرِكَابٌ⁽⁵⁾

3. أنها تستعمل في التعبير عن أمرين مقترنين، هما ذات العاقل و بعض

صفاته⁽⁶⁾. و مثال ذلك قولك: أكرم ما شئت من المجاهدين والأبطال.

وتقدير ذلك: أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد أو

بالبطولة، فأنت تريد الذات مع الصفة ليس واحدة فحسب⁽⁷⁾.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 136.

(2) سورة النحل، الآية 96.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 135.

(4) سورة الحشر، الآية 1.

(5) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 292.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 136.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 110.

4. أنها تستعمل للمبهم أمره⁽¹⁾. ففي قوله تعالى على لسان امرأة عمران:

﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾⁽²⁾، فد(ما) هنا اسم مبهم أمره فلم يكن يُعلم لدى امرأة عمران هل هو مذكر أم مؤنث؟⁽³⁾.

5. أنها تستعمل في صفات العالم؛ أي صفات من يعقل⁽⁴⁾، ففي قوله

تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁽⁵⁾، قالوا أي انكحوا الطيب من النساء.

6. أنها تقع على من يعقل صراحة، وتكون بمعنى -من-⁽⁶⁾ ومثاله قوله

تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾⁽⁸⁾.

فما هنا بمعنى (من) وقد قرىء بذلك⁽⁹⁾.
ثالثاً: جواز اعتبار -ما- لأكثر من وجه.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 136.

(2) سورة آل عمران، الآية 35.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج 2، ص 254.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 135.

(5) سورة النساء، الآية 3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 110.

(7) سورة الشمس، الآية 5.

(8) سورة الليل، الآية 3.

(9) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج 2، ص 719.

إنَّ (ما) تشترك في أكثر من معنى في التعبير الواحد⁽¹⁾، و-ما- على ضربين: حرفية واسمية، أما الحرفية فتأتي لإفادة معان عدة: فتأتي زائدة للتوكيد، وتأتي كافة، ومصدرية ظرفية، ومصدرية غير ظرفية، ومهيئة وهي التي تدخل على الظرف وتعدّه لمعنى الشرط وعمله كدخول -ما- على حيث، وتكون مغيرة وهي التي تأتي بعد -لو⁽²⁾.

أما -ما- الاسمية فهي مشتركة أيضاً بين معانٍ، فتأتي موصولة وشرطية، وموصوفة، وصفة وتامة⁽³⁾، واسماً يفيد التعجب، وهي مبنية في جميع أقسامها⁽⁴⁾.

وعلى ما تقدم فيمكن أن يصلح اعتبار -ما- أن تكون اسمية موصولة أو تضمّنّها معنى الحرف في الآن نفسه مع حسن التقدير في التركيب ذاته، أو أن تشترك في معنى اسم آخر.

أما اشتراك -ما- الموصولة -مع الحرفية- فكما يلي:

1. -ما- التي تحمل أن تكون اسماً موصولاً أو حرفاً مصدرياً في آن

واحد⁽⁵⁾، مثال قوله تعالى: «فَاصْنَعِ يَمًا تُؤْمَرُ»⁽⁶⁾، فيجوز أن يكون

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 141.

(2) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 294.

(3) الأيوبي، كتاب الكناش، ج 1، ص 296.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 526.

(5) الأيوبي، كتاب الكناش، ج 1، ص 269.

(6) سورة الحجر، الآية 94.

التقدير -بالذي تؤمر- على أنها اسم موصول، أو تكون مصدرية على تقدير-فاصدع بالأمر⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُتُمُ تَكْتُمُونَ﴾⁽²⁾ فإنّ -ما- تترد بين الموصولية والمصدرية، إذ يجوز نصب -ما- على أنها مفعول به لاسم الفاعل -مُخرج- وعائدها محذوف، ويجوز أن تكون مصدرية، ويكون المصدر مفعولاً به بمعنى المفعول؛ أي كتمكم بمعنى مكتومكم⁽³⁾.

2. احتمالية مجيء -ما- موصولة وكافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ

الْمَيْتَةَ﴾⁽⁴⁾، إذ يجوز أن تكون -ما- موصولة وعندئذ تكون اسم -إنّ- وصلتها الجملة الفعلية -حرّم-، وتُرفع لفظة -الميتة- على أنها خبر، أو الوجه الثاني أن تكون كافة لعمل -إنّ- وتنصب -الميتة- على اعتبارها مفعولاً به للفعل حرّم⁽⁵⁾.

3. كما تحتمل -ما- أكثر من وجهين في التركيب نفسه؛ ففي قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ﴾⁽⁶⁾ فما هنا تحتمل أن تكون موصولة، والتقدير:

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 526.

(2) سورة البقرة، الآية 72.

(3) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 197.

(4) سورة البقرة، الآية 173.

(5) جاد الكريم، التوهم عند النحاة، ص 197.

(6) سورة هود، الآية 79.

الذي نريد أو أن تكون حرفية مصدرية، أي تعلم أرادتنا. أو أن تكون استفهامية⁽¹⁾.

4. ونحو -ما- التي تحمل أن تكون موصولة أو نافية أو استفهامية⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽³⁾.

5. و-ما- التي تحمل أن تكون موصولة أو موصوفة أو زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾⁽⁴⁾ إذ تحمل -ما- أن تكون اسماً موصولاً ويكون التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، ويكون صدر صلتها محذوفاً، أو أن تكون نكرة موصوفة⁽⁵⁾، - وقد أجاز ذلك الفراء وثعلب والزجاج - وينصب محلاً بدلاً من قوله (مثلاً)⁽⁶⁾. وجاز فيها أن تكون حرفاً زائداً لإفادة التوكيد⁽⁷⁾، وحينها يتعين نصب بعوضة⁽⁸⁾.

6. وكما يمكن احتمال -ما- أن تكون اسماً موصولاً أو حرفاً مع جواز الوجهين، كذلك يجوز فيها أن تكون موصولاً أو اسماً آخر كأن تكون موصوفة أو تامة أو شرطية ومنها:

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 142.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 142.

(3) سورة العنكبوت، الآية 42.

(4) سورة البقرة، الآية 26.

(5) العكبري، التبيان، ج 1، ص 41.

(6) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 1، ص 266.

(7) العكبري، التبيان، ج 1، ص 41.

(8) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 1، ص 266.

أ. جواز مجيء ما لأن تكون موصولة أو موصوفة⁽¹⁾، ومثاله قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽²⁾، ف(ما) هنا تحمل جواز الوجهين في الاسمية ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأنها - إن قُدرت مصدرًا - تكون تنفقوا من المحبة والمحبة معنى والمعنى لا ينفق منه⁽³⁾.

ب. وقد تحمل أن تكون موصولة ونكرة تامة بمعنى شيء⁽⁴⁾، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾⁽⁵⁾.

ج. احتمال -ما- موصولة وشرطية⁽⁶⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تُودُّ لَوْ أَنْ يَبَيِّنَهَا وَبَيِّنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾⁽⁷⁾.

ويمكن الإشارة بإيجاز إلى ورود -ما- الموصولة بعد (نعم وبئس) ويعملان فيها، وتكون فاعلاً لإبهامها، وأنها اسم واحد يدل على الكثرة⁽⁸⁾.
رابعاً: حذف -ما- الموصولة.

لقد تقدم القول في جواز حذف الموصول، أما في حذف -ما- فهناك بعض الشواهد على ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾⁽⁹⁾

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 527.

(2) سورة آل عمران، الآية 92.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 527.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 143.

(5) سورة ق، الآية 33.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 142.

(7) سورة آل عمران، الآية 30.

(8) الفارسي، المسائل المشككة، ص 251.

(9) سورة البقرة، الآية 270.

والتقدير: أو ما نذرتم من نذر؛ لأنّ (من نذر) تفسيراً وبياناً للمحذوف، إذ حُذف الاسم للعلم به، ولدلالة -ما-⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾.

أما تصغير -ما- فلا يجوز ألبتة ولم يسمع تصغيرها عن العرب⁽²⁾.

5.2 (مَنْ)

أولاً: مفهوم (من).

من: اسم موصول مبني على السكون⁽³⁾، ويستعمل في الأصل للعاقل، وقد يستعمل في غيره لعارض شبيه به، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ويُميّز من خلال العائد إليه، والأكثر في ضميره اعتبار اللفظ⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾⁽⁵⁾ ويجوز أن يُعتبر المعنى⁽⁶⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾⁽⁷⁾.

(1) عضيمة، محمد عبد الخالق، (2004م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، دار الحديث،

القاهرة، ج3، ص188.

(2) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في النحو والصرف، ص212.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص108.

(4) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص160+161.

(5) سورة يونس، الآية40.

(6) الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص161.

(7) سورة يونس، الآية42.

و(مَنْ) الموصولة ليست كالذي وأخواتها من حيث إنها أوغل في شبه الحرف لكونها مبنية على حرفين⁽¹⁾، كما أنها لا توصف ولا يوصف بها شأنها شأن -ما- الموصولة⁽²⁾.

ويمكن الإشارة إلى أن -من- الموصولة دون سائر الموصولات يمكن أن يستغنى بها عن تعداد الأسماء الموصولة جميعها، إذ تتضمن أي معنى من معاني الموصولات الأخرى⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّكِلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁽⁴⁾.

ثانياً: استعمال -من- لغير العاقل.

إن الأصل في استعمال -من- الموصولة أن يكون للعاقل، وهو الأغلب في استعمالها إلا أنها قد تستعمل للتعبير عن غير العاقل في مسائل عدة هي:

1. أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل⁽⁵⁾. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ

يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁶⁾. ومنه قول

الشاعر أيضاً (من الطويل):

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ⁽⁷⁾

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 290.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 109.

(3) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، ص 168.

(4) سورة الطلاق، الآية 3.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 134.

(6) سورة الأحقاف، الآية 5.

(7) مجنون ليلى، ديوانه، ص 87.

فدعاء الأصنام كما ورد في الآية الكريمة، ونداء القطا في قول الشاعر، قد سوَّغ وقوع -من- الموصولة على ما لا يعقل؛ لأن الدعاء والنداء من لوازم العاقل⁽¹⁾.

2. أن يختلط غير العاقل مع العاقل في حكم واحد⁽²⁾. كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدْ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾. فَمَنْ فِي الآية الكريمة قد شملت آدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال⁽⁴⁾، والعلة هنا علة التغليب، إذ يتغلب العاقل على غيره⁽⁵⁾، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁷⁾.

3. أن يقترن غير العاقل في العاقل في أمر عام قد فصلَ بحرف الجر -من-⁽⁸⁾ نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽⁹⁾.

4. عند حدوث أمر من غير العاقل ويكون من خواص العقلاء، كقولك: أطربني من يغني في عُشِّه، عند سماعك صوت البلب⁽¹⁾.

(1) الرعيني، الكواكب الدرية، ج 1، ص 132.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 136.

(3) سورة الحج، الآية 18.

(4) الرعيني، الكواكب الدرية، ج 1، ص 133.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 138.

(6) سورة الرحمن، الآية 26.

(7) سورة النحل، الآية 17.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 136.

(9) سورة النور، الآية 45.

5. عندما توجه كلاماً يتضمن العاقل وغيره، ولكن المراعى أهمية العاقل
فيتغلب على سواه⁽²⁾.

ثالثاً: مراعاة اللفظ والمعنى في -من-

إن -من- اسم مفرد مذكر لفظاً، ويصلح لأن يكون للمثنى أو لجمع
المذكر والمؤنث بلفظ واحد، ويراعى فيه الإفراد والتذكير⁽³⁾، نحو: رأيت من
فاز، ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتَ الْآخِرِ
وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾ والشاهد في الآية الكريمة مراعاة لفظ -من- في الإفراد
والتذكير إذ أفرد الضمير العائد في قوله (من يقول).

والأكثر في ضميرها اعتبار مراعاة اللفظ⁽⁵⁾، ويجوز أن يراعى المعنى كما
يراعى اللفظ إلا إذا اقتضى الموطن مراعاة المعنى للبس أو قبح، كما لا بد
للكلام من مرجح لمراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى، وإن كان الأصل في مراعاة
المعنى هو الجواز. وقد تراوح أسلوب القرآن الكريم بين مراعاة اللفظ
ومراعاة المعنى⁽⁶⁾.

ومن الشواهد على مراعاة المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنْ لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً﴾⁽⁷⁾ وقد

(1) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 290.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 290.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 144.

(4) سورة البقرة، الآية 8.

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 134.

(6) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 145.

(7) سورة الأحزاب، الآية 31.

أعيد الضمير مع مراعاة الإفراد والتأنيث لمعنى (مَنْ) لقوله (وتعمل) بعد أن عاد على الإفراد والتذكير⁽¹⁾، ومنه أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

وَإِنَّ مِنَ النُّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ
تَهْنِجُ الرِّيَاضُ قُبْلَهَا وَتَصُوحُ⁽²⁾

ومن مراعاة تشية -من- معنى، قول الشاعر (من الطويل):

تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّثَنِي
تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ⁽³⁾

فالفعل -يصطحبان- جاء مثنى مراعاة لمعنى (مَنْ)⁽⁴⁾.

كما يجوز مراعاة المعنى في (مَنْ) يجب مراعاتها في مواطن أخرى، ليس جوازاً فحسب، فإذا كان ثمة لبس بمراعاة اللفظ، نحو: أعط من سالك، فلو كان السائل مؤنثاً يتعين قولك: أعط من سالتك.

ويجب مراعاة المعنى إذا حصل قبح بمراعاة اللفظ كقولك: من هي جديرة فاطمة، إذ يقبح قولك: من جدير فاطمة؛ لأنك بذلك تخبر عن المؤنث بالذكر، والخبر المشتق ينبغي فيه مطابقة المبتدأ.

ومراعاة اللفظ أحسن وأولى عند العرب⁽⁵⁾، أما إذا اجتمع الحملان: الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، فيبدأ بالحمل على اللفظ، وهو الأشيع

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 144.

(2) البيت لجران العود: عامر بن الحارث بن كلفة، ويقال ابن كلدة. ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 208.

(3) الفرزدق، ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط 2، الشركة العالمية للكتب، ج 2، ص 590.

(4) حسانين، الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ص 87.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 145.

في القرآن الكريم⁽¹⁾. ثم يراعى المعنى بعد ذلك مع عدم إغفال جواز البدء،
 بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ باتفاق وإن وقع بين الجملتين
 فصل⁽²⁾، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا
 اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾⁽³⁾.
 وأيضاً قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ
 أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁴⁾.

رابعاً: جواز اعتبار -من- لغير وجه.

إن -من- الموصولة اسم يلتزم الإفراد والتذكير دائماً وقد يحتمل أن يقدر
 في بعض المواطن لأن يكون في معنى اسم آخر مع حسن التقدير فيتراوح بين
 معنيين فأكثر، وذلك كما يلي:

1. أن تكون اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْ
 النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾⁽⁶⁾،
 وقوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾⁽⁷⁾.

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج 3، ص 291.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 541.

(3) سورة البقرة، الآية 114.

(4) سورة البقرة، الآية 81.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 143.

(6) سورة البقرة، الآية 200.

(7) سورة آل عمران، الآية 152.

2. احتمالها اسماً موصولاً أو زائدة، وفي ذلك اختلاف إذ منعه البصريون والفراء، إذ ذهبوا إلى أن (مَنْ) الموصولة لا تُزاد، إذ تقع على من يعقل من مفرد أو مثني أو جمع سواء أكان موجوداً أم معدوماً متوهماً، كقول العرب: أصبحتُ كمن لم يُخلق⁽¹⁾.

3. احتمال كون -من- موصولة أو شرطية⁽²⁾، كقوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً»⁽³⁾، وأيضاً قوله تعالى: «بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ»⁽⁴⁾.

4. تقدير -من- أن تكون اسماً موصولاً أو موصوفة أو زائدة، ومثاله قول الشاعر (من الكامل):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا⁽⁵⁾

والشاهد في البيت جواز اعتبار (مَنْ)؛ لأن تكون موصولة، ويكون العائد محذوفاً، والتقدير: مَنْ هم غيرنا. ويجوز أن تكون نكرة موصوفة على تقدير: على قوم غيرنا. أو أن تكون زائدة، وهذا مذهب الكسائي⁽⁶⁾.
خامساً: تصغير (مَنْ)

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص546.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص143.

(3) سورة آل عمران، الآية97.

(4) سورة البقرة، الآية81.

(5) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حمامي، ط1، 1411هـ-1991م، دار

الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص199.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص216.

إِنَّ (مَنْ) لَا تُصَغَّرُ وَلَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ تَصْغِيرَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَن مَا فِيهَا مِنْ عُمُومٍ لَا يَجْعَلُ لِلتَّصْغِيرِ فِيهَا مَعْنًى⁽¹⁾.

سادساً: حذف -من- الموصولة.

أما عن حذف -مَنْ- الموصولة فقد تحذف إذا وُجد في جملتها دلالة على ذلك، وقد تعددت الشواهد في ذلك ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّاءَ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾⁽²⁾ والتقدير: إلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ⁽³⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾ على تقدير: مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ.

وفي قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾⁽⁵⁾. فقد حُذِفَ الموصول والدلالة على حذفه التقسيم والتقسيم يقتضي التكرار، إلَّا أن الاسم قد حذف للعلم به⁽⁶⁾. لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾⁽⁷⁾، ومثاله مثال الحذف أيضاً قول الشاعر (من الوافر):

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ⁽⁸⁾

(1) المبرد، المقتضب، ج2، ص289.

(2) سورة الصافات، الآية164.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص155.

(4) سورة الرحمن، الآية29.

(5) سورة الرعد، الآية10.

(6) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، ص188.

(7) سورة الرعد، الآية10.

(8) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق سيد حنفي حسنين، د.ط، دار المعارف، ص76.

وقد حُذِفَ الموصول في صدر عجز البيت لدلالة الموصول المتقدم عليه،
والتقدير: ومن يمدحه وينصره سواء.

6.2 - الإخبار بالذي - والألف واللام.

أولاً: إنّ -الذي- اسم ناقص يحتاج إلى صلة حتى يعامل معاملة الأسماء التامة، فإذا تم بصلة أصبح حكمه كحكم سائر الأسماء التامة، إذ يجوز فيه أن يقع فاعلاً ومفعولاً و مجروراً ومبتداً وخبراً للمبتدأ⁽¹⁾.

أما مثاله على الفاعل فنحو قولك: جاء الذي فاز، مفعولاً نحو: رأيت الذي فاز. ومجروراً نحو: مررت بالذي فاز. أما وقوعه مبتداً فنحو: الذي جاء أمس زيد. ووقوعه خبر نحو: زيد الذي في الدار.

ويخبر -بالذي- عن كل اسم في جملة معلوم من جهة وغير معلوم من جهة أخرى ما لم يكن هنالك مانع سواء أكان الاسم في الجملة الاسمية أم الفعلية، فإنه يقع في الجملتين على حد سواء. أما الألف واللام فلا يخبر بهما إلا في الجملة الفعلية خاصة. والعلة في ذلك هي صلة الألف واللام، إذ لا تأتي إلا اسم فاعل، أو مفعول أو صفة مشبهة، ولكراهية إدخال الألف واللام على الجملة لكون صيغتها مماثلة للام التعريف⁽²⁾.

كما يُسَبَّكُ من الجملة الفعلية اسم فاعل أو مفعول ليصح بذلك دخول الألف واللام عليها. ففي قولك الضارب زيد، والمضروب عمرو، معنى ذلك: أن الذي ضَرَبَ زيدٌ، والذي ضُرِبَ عمروٌ. ولا يبنى ذلك إلا من

(1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، ت 316 هـ، الأصول في النحو، تحقيق

عبدالحسين الفتلي، ط 2، 1408 هـ / 1988 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 2، ص 268.

(2) الأيوبي، كتاب الكناش، ج 1، ص 266.

الجملة الفعلية؛ لذا خصت الألف واللام بالفعلية - واتسعت -الذي-
الجملتين الاسمية والفعلية سواء⁽¹⁾.

وثمة إشارة إلى أنهما لا يخبر إلا عنهما إذ لك الخيار في ذلك، بشرط أن
تكون الصلة فعلاً متصرفاً، كما تخبر بالذي والألف واللام في المعنى دون
اللفظ لأن الإخبار في اللفظ لا بهما⁽²⁾.

أما الإخبار عن الألف واللام فلا يتحقق إلا بشروط فلا يخبر عنه إلا إذا
كانت الجملة التي يقع فيها الإخبار متصرفة حتى يصح سبك اسم الفاعل
واسم المفعول⁽³⁾. وعلى هذا فإن -الذي- أوسع إخباراً من الألف واللام؛
لأن -الذي- يكون مع الجملتين الاسمية والفعلية، والألف واللام يصح أن
يخبر عنه ب-الذي- وليس كل ما يخبر عنه ب-الذي- يجوز أن يخبر عنه بالألف
واللام⁽⁴⁾.

كما أن -الذي- وفروعه والألف واللام يختص بالوقوع في باب الإخبار
دون سائر الموصولات؛ وذلك لوقوعهما على مَنْ يعقل وعلى مَنْ لا
يعقل⁽⁵⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 266

(2) ابن معطي، شرح ألفية ابن معطي، ج 1، ص 701.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 701.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 126.

(5) ابن معطي، شرح ألفية ابن معطي، ج 1، ص 700.

والمقصود بالإخبار بهما ليس وقوعهما خبر إنما جعل كل منهما مخبراً عنه، والغاية من ذلك أنك تعلم أنه إذا كان لديك علم بنسبة حكم مبهم أو بشيء نسب إليه حكم مبهم كيف يخبر عنه؟.

ثانياً: كيفية الإخبار - بالذي - والألف و- اللام -.

يتم الإخبار بنقل الاسم المخبر عنه عن موضعه إلى جعله في آخر الكلام ويؤتى مكانه بضمير مطابق له إعراباً وتذكيراً وتأنياً وتثنية وجمعاً، ومعنى ذلك أن يُصَدَّر -الذي- والألف واللام مطلع الكلام، ثم يؤخر الاسم خبراً ويجعل مكانه ضميرٌ عائدٌ عليه ويكون مطابقاً للظاهر المُخْبَر عنه في جميع أحواله، وصورة الضمير إما أن يكون مستتراً أو بارزاً متصلاً أو منفصلاً⁽¹⁾.

فإذا ذهبت لتخبر عن قولك: ضربت زيداً -بالذي- قلت: الذي ضرب زيداً أنا، وعند ذلك تكون قد جعلت مكان التاء في الفعل -ضربت- الاسم الموصول -الذي- ووقتئذ لزم استتار ضمير الفعل -ضرب- وتأخير الضمير المتصل الذي هو -التاء- فلزم انفصاله، ويكون -الذي- قد وقع مبتداً.

والخبر -أنا- وما بينهما صلة⁽²⁾، أما إذا ذهبت لأن تخبر بالألف واللام عن التاء في قولك: ضربت زيداً، قلت: الضارب زيداً أنا، فالألف واللام مبتداً وخبره -أنا- وما بينهما صلة، ويكون العائد مستتراً في الضارب.

أما في إخبارك عن الكاف في قولك: ضربتك، قلت: الضاربه أنا أنت، فالإلف واللام مبتداً والخبر -أنت- وما بينهما صلة والعائد الضمير المتصل -الهاء-⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 226.

(2) الأيوبي، كتاب الكناش، ج 1، ص 266+267.

(3) المرجع نفسه، ج 1، ص 267.

ثالثاً: دخول الفاء على خبر -الذي-

إذا كانت صلة -الذي- فعلاً جاز في ذلك أن تدخل الفاء في الخبر، نحو: الذي قام فله درهم، و في ذلك شبه بالجزاء، لأن قولك: فله درهم تبع القيام، إلا أن الأصل هو حذف الفاء مع جواز ذكرها إلا أنها إذا دخلت الكلام يكون الكلام قد ضارع الجزاء و شابهه، كما يظهر أن الخبر من أجل القيام بالفعل؛ لذا لم يجز دخول الفاء في كل حال.

فإذا اشتملت الصلة على معنى الجزاء يمتنع دخول الفاء على الخبر، نحو قولك: الذي إن قمت فله درهم، و يمتنع دخول الفاء أيضاً إذا أشبه الجزاء من حيث إن يقع الثاني في الأول، نحو: الذي إن قمت فله درهم فله دينار، فلا يجوز ألبتة أن تدخل الفاء قولك: له دينار.

أما الفرق بين -الذي- والجزاء الخالص أن الفعل الذي يقع في صلة -الذي- يجوز أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، أما الجزاء فلا يكون إلا مستقبلاً وإذا دخلت الفاء فحق الصلة أن تكون على اللفظ الذي يحسن في الجزاء لفظاً، وإن اختلف المعنى. فيصبح القول: الذي ما يأتي فله درهم؛ لأنه لا يجوز أن تقول في التقدير: إن ما أتاني زيد فله درهم⁽¹⁾.

فإذا أردت هذا المعنى قلت: الذي لم يأتي فله درهم، والقياس يوجب إجازته للفرق الذي بين -الذي- وبين الجزاء؛ لأنه إذا جاز أن يلي -الذي- من الأفعال ما لا يلي -إن- وكان المعنى مفهوماً غير مستحيل فلا مانع من إجازته⁽²⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 272-273.

(2) المرجع نفسه، ج 2، ص 273.

وقد يُسأل هل من فرق بين الجملة الأولى والثانية عند الإخبار بالذي والألف واللام وقبل الإخبار؟

إنَّ الفرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية التي يُجعل فيها الموصول مخبراً عنه، أي أنَّ الجملة الأولى ليست مألوفة لدى السامع أو المتلقي. أما الثانية فيجب أن يكون مضمون الصلة معلوماً لدى المخاطب مع عدم العلم بالموصول نفسه لديه، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى⁽¹⁾.

ففي قولك: ضربت زيداً، تخاطب بذلك من لا يعرف أنَّ لديك مضروباً في الدنيا، وقد تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، أما قولك: الذي ضربته زيد، فلا تخاطب به إلا من يعرف أنَّ لك مضروباً؛ فمضمون الصلة هنا معلوم للمخاطب⁽²⁾.

رابعاً: الفائدة التي يحققها الاسم الموصول

هنالك مجموعة من الأغراض التي يؤتى بالاسم الموصول من أجلها وهي أغراض كثيرة، فلا اسم يمكن أن يؤدي ما يؤدي الموصول في هذا المكان. ولا يقتصر فيها الأمر على ذكر الموصولات الخاصة أو المشتركة، وإنما يشتمل الموصولات بنوعيتها، و تتمثل هذه الأغراض بما يلي:

1. أن يكون الموصول هو الوسيلة الوحيدة للمعرفة، ومثال ذلك: قولك: الذي كان معنا في أمس صديق من الأصدقاء الأخيار، وذلك إذا

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص115؛ ابن معطر، شرح ألفية ابن معطر، ج1، ص700.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص115.

سُئِلَتْ عَنْهُ وَأَرَادَ السَّائِلُ أَنْ يُذَكِّرَ لَهُ شَيْءَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا وَسِيلَةَ لَهُذِهِ
الْمَعْرِفَةِ إِلَّا بِالْأَسْمِ الْمَوْصُولِ⁽¹⁾.

2. أَنْ تَقْصِدَ التَّعْظِيمَ وَتَحْثُ عَلَيْهِ، وَمِثَالُهُ: جَاءَ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ؛ فَإِنَّكَ
هُنَا تَحْثُ الْمَخَاطَبَ عَلَى الْإِتِّجَاهِ ذَلِكَ الْحَسَنَ عِنْدَ رُؤْيَتِكَ الْمَخَاطَبَ
قَدْ بَدَأَ مِنْهُ تَجَاهِلَ نَحْوِ ذَلِكَ الشَّخْصِ⁽²⁾.

3. عِنْدَ تَفْخِيمِ الْأَمْرِ وَتَهْوِيلِهِ وَتَعْظِيمِهِ⁽³⁾، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ
الْيَمِّ مَآ غَشِيَهُمْ﴾⁽⁴⁾. فَالْإِفَادَةُ الْمُتَحَقِّقَةُ مِنَ الْمَوْصُولِ هُنَا لَا يَحْقُقُهَا شَيْءٌ
آخَرَ لَشِدَّةِ الْأَمْرِ وَتَهْوِيلِهِ؛ لِذَا لَا يُمْكِنُ وَصْفُهُ إِلَّا بِالْمَوْصُولِ⁽⁵⁾. وَمِثَالُهُ أَيْضاً
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَشَاهَا مَآ غَشَى﴾⁽⁶⁾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا
يَغْشَى﴾⁽⁷⁾، فَفِي ذَلِكَ تَعْظِيمٌ لِّمَا يَغْشَى السُّدْرَةَ مِمَّا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ⁽⁸⁾. وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ أَيُّ إِذَا قَصِدَ التَّهْوِيلُ وَالتَّعْظِيمُ فَإِنَّ جُمْلَةَ

(1) عَبَّاسٌ، فَضْلٌ حَسَنٌ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ط 11، 1428 هـ - 2007 م، دَارُ الْفَرْقَانِ، الْعَبْدَلِيِّ،
ص 320.

(2) السِّيَاطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ، ج 1، ص 295؛ عَبَّاسٌ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ص 320.

(3) عَبَّاسٌ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ص 320.

(4) سُورَةُ طه، الْآيَةُ 78.

(5) عَبَّاسٌ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ص 320.

(6) سُورَةُ النَّجْمِ، الْآيَةُ 54.

(7) سُورَةُ النَّجْمِ، الْآيَةُ 16.

(8) عَبَّاسٌ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ص 321.

فإن جملة الصلة تكون ليست معهودة للمخاطب؛ فهي مبهمة بمنزلة
 المَفَصَّلَة⁽¹⁾. ومنه قول الشاعر (من الطويل):
 صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ ابْعِدِ⁽²⁾
 4. عندما تريد تنبيهاً على خطأ المخاطب، نحو قولك: الذين تحسبونهم مخلصين
 لكم إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء⁽³⁾، ومثاله قول الشاعر (من الكامل):
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يُشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا⁽⁴⁾

5. زيادة تقرير وتوكيد الغرض والأمر الذي جيء بالكلام لأجله⁽⁵⁾، كقول
 الله تعالى: «وَرَأَوْدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ»⁽⁶⁾. فالغرض الذي سيق
 الكلام من أجله هو بيان عفة يوسف ونزاهته -عليه السلام-، ففي قوله
 تعالى: «الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا»⁽⁷⁾ دلالة جلية وبينية الواضح على نزاهة يوسف
 -عليه السلام- لكونه في بيتها يراها صباح مساء. وليس بينه وبينها حجاب
 أو نحو ذلك⁽⁸⁾. ومثاله أيضاً قول الشاعر (من الوافر):

(1) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 376.

(2) البيت لدريد بن الصمّة، الجشمي، ديوانه، قدّم له وجمع وتحقيق وشرح محمد خير البقايي،
 ط 1401 هـ - 1981 م، دار قتيبة، ص 50.

(3) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 321.

(4) البيت لعبد بن الطيب. عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 321.

(5) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 321.

(6) سورة يوسف، الآية 32.

(7) سورة يوسف، الآية 32.

(8) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 321.

أَعْبَادَ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَخْبِي وَنَحْنُ عَيْنِدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحَا⁽¹⁾

والشاهد في البيت من الشاعر وتوكيده لقومه على عدم الخوف، فالاسم الموصول قد جاء لتقرير الغرض الذي جيء بالكلام من أجله⁽²⁾.

6. عند استهجانك ذكر الشخص وعدم تصريحك باسمه⁽³⁾، كقولك: جاء الذي تحدث الأعلام عنه أمس.

7. الإيماء والإيحاء والإشارة إلى معرفة الخبر، وهو ما يسمى ببراعة الاستهلال، إذ يذكر المتكلم شيئاً أول كلامه ويستطيع أن يدرك المتلقي الفطن ما سيأتي بعده⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾⁽⁵⁾. ففي قوله تعالى: (يستكبرون) يستطيع الفطن وصاحب القريحة أن يفهم أو يدرك فحوى الخبر أو الجواب؛ لأن جزاء الاستكبار هو الهوان والخسران؛ لذا جاء الخبر دالاً على ذلك من خلال قوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾. ومثال ذلك قول الشاعر (من الكامل):

(1) البيت لأبي العلاء المعري. عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 321. والبيت ليس موجوداً في الديوان.

(2) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 322.

(3) المرجع نفسه، ص 322.

(4) المرجع نفسه، ص 322.

(5) سورة غافر، الآية 60.

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ⁽¹⁾

8. التعريض والتبيين بذكر الصلة⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ

لِي وَلَا تَفْتِنِّي﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنْ

الْكَافِرِينَ﴾⁽⁴⁾.

9. الإيجاز والاختصار باستخدام الاسم الموصول⁽⁵⁾. نحو قوله تعالى: ﴿لَا

تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾⁽⁶⁾، فالذين أغنت عن ذكر العدد الكبير من

الكفار الذين آذوا موسى -عليه السلام-.

10. عندما تريد العموم⁽⁷⁾، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ

اسْتَقَامُوا﴾⁽⁸⁾.

(1) الفرزدق، ديوانه، ج2، ص318.

(2) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص128.

(3) سورة التوبة، الآية49.

(4) سورة الشعراء، الآية19.

(5) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص121.

(6) سورة الأحزاب، الآية69.

(7) السامرائي، معاني النحو، ج1، ص130.

(8) سورة فصلت، الآية30.

11. إذا أردت ذكر واحد من الجنس غير معين⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا

كَأَلْتِي نَقَضْتَ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾⁽²⁾. ومثاله أيضاً قول الشاعر

(من الطويل):

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبْكَ وَإِنْ تَغْضَبْ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ⁽³⁾

ومنه آخر (من الطويل):

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رَبَّتهُ قَالَ إِنْمَأْ أَرَبْتَ وَإِنْ عَائِبَتُهُ لَأَنْ جَانِبُهُ⁽⁴⁾

12. وقد يؤتى بالموصول لإفادة المدح، نحو: إن الذي يكرم اليتيم...، أو الذم

نحو: إن الذي يثق بالأعداء...، أو الثواب نحو: إن الذي يتوكل على

الله...، أو العقاب نحو: إن الذي يتعدى حرمة الله...، وكأنما خلاصة

هذا الجزاء كائن من جنس عمله⁽⁵⁾.

(1) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 130.

(2) سورة النحل، الآية 92.

(3) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 130.

(4) بشار بن برد، ديوانه، شرح ورتب قوافيه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين، (د.ط)، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ص 141.

(5) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 323.

الفصل الثالث

جملة الصلة والرباط

الفصل الثالث

جملة الصلة والرابط

1.3 جملة الصلة.

أولاً: مفهوم الصلة وتسميتها

الصلة: "وهي الجملة التي يفتقر إليها الاسم الموصول ليكتمل بها معناه"⁽¹⁾، وهي مصطلح كوفي⁽²⁾، والحقيقة أنّ الصلة ما يفتقر إليه الموصول؛ لأنّ الموصول يحتاج إلى صلة ليؤدي وظيفة. وأن مصطلح الصلة يبدو أنه لم يكن مستقرّاً مطلع الدراسات النحوية، ذلك سببويه الذي تردد استخدامه بين مفهومين أو تسميتين هما: الحشو والصلة، أما أكثر النحويين فيسميها صلة⁽³⁾، ولعل استخدام سببويه لها حشواً -أحياناً- جاء من معنى أنها ليس لها أصلٌ وإنما هي زيادة يتم الاسم بها و يفهم معناه⁽⁴⁾، والمصطلح الذي استقر لدى النحاة بعد ذلك وأصبح مستقرّاً في الاستخدام في كتب النحو اتفاقاً هو مصطلح الصلة⁽⁵⁾.

(1) المعري، معجم المصطلحات النحوية، ص 244.

(2) المرجع نفسه، ص 244.

(3) النبالي، عبداللطيف مطيع، الصلة في الجملة العربية، ط 1، 1428 هـ - 2007 م، دار جرير، عمان، الأردن، ص 17.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 41.

(5) النبالي، الصلة في الجملة العربية، ص 18.

ثانياً: طبيعة جملة الصلة والعلاقة بين الصلة والموصول.

تحتل جملة الصلة أن تكون جملة اسمية أو فعلية تتضمن ضميراً رابطاً يخصصها لهذه الوظيفة، أي وظيفة الصلة، فإذا انفصلت الصلة عن الموصول كانت جملة مستقلة⁽¹⁾.

وجملة الصلة ضربان: جملة اسمية، أو جملة فعلية وقد تأتي شبه جملة على أن الجملة هي الأصل⁽²⁾، والاسم الموصول والصلة مترابطان أما الموصول فمربوط بالصلة من جهة الاحتياج والصلة مربوطة بالموصول من جهة التبعية، وعدم الاستقلال عنه، ووسيلة الربط بينهما هو الضمير غالباً⁽³⁾.

ويحتاج الاسم الموصول بنوعيه إلى صلة ليكتمل بها معناه اسماً مؤدياً معنى، فالموصول بحذف الصلة مع عدم القرينة ناقص فمعنى الصلة يعين بأن الاسم لا يكون تاماً في أصله وذاته، ثم يضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه، فالصلة تكمل الموصول وتزيل إبهامه، ويسمى الموصول موصولاً بالصلة غير مستقل بنفسه غير أن الصلة يمكن استقلالها بنفسها ويحذف الموصول⁽⁴⁾.

(1) ابن جني، كتاب البيان في شرح اللمع، ص 591+592.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 179+180.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص 481.

(4) المبرد، المقتضب، ج 3، ص 192؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج 3، ص 92.

والموصول والصلة يقومان مقام الاسم الواحد، ففي قولك: الذي أحبه،
ومَنْ أحبه، وما أحبه، جميعها بالمعنى نفسه أي المحبوب، وهذا يعني أن الموصول
وحده لا يعوّض عن الاسم ولا تنهياً له وظائف العمدة أو الفضلة أو التابع
إلا أن يكون مقترناً بالصلة⁽¹⁾.

والضمير الرابط في جملة الصلة العائد على الموصول يقوم بدور الشارح
له، فالموصول مربوط بالصلة احتياجاً لها، وإتماماً للنقص، وبالصلة يتعين
معنى الموصول. أما الصلة فمربوطة بالموصول -كما سبق- بواسطة الضمير
الرابط الذي يقيدتها ويخصصها لتعيينه ورفع الإبهام عنه⁽²⁾. والأسماء الناقصة
لا تتم إلا بصلاتها؛ لأنها وصلتها بمنزلة الاسم الواحد والاسم الواحد، لا
يتم ببعض حروفه دون بعضها كما لا يعطي مفهوماً ولا يحقق فائدة، فتلك
الأسماء الموصولة لا تتم إلا بصلاتها، ولا تكون صلاتها إلا الجمل
والظروف⁽³⁾. ومن هنا فإن العلاقة بين الموصول والصلة علاقة وثيقة كعلاقة
الجزء بالكل إذ ليس للجزء أن يستقل عن أصله ولو حُذف.

ثالثاً: إعراب جملة الصلة.

أجمع النحاة على أن جملة الصلة ليس لها محل من الإعراب، سوى صلة -
أل- أما (أل) فلعدم حلول الاسم المفرد محلها أي محل -أل- حيث إنها
توصل بالجملة الفعلية ذات الفعل المضارع -غالباً- إما اختياراً أو اضطراراً.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92؛ الأنباري، أسرار العربية، ص 330.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة،
ص 481.

(3) ابن جني، كتاب البيان في شرح اللمع، ص 591.

أما صلة الموصولات الاسمية فلا محل لها، فعندما أنزل الموصول والصلة منزلة الاسم الواحد فلا يمكن لبعضه أن يعرب، كذلك الصلة دون الموصول⁽¹⁾.

رابعاً: ما يشترط في الجملة ليصح استعمالها صلة.

لا بد للجملة حتى يصح استعمالها صلة للموصول من أن يتوفر فيها جملة من الخصائص والصفات، فلا يجوز أن تكون جملة الصلة مطلقة التكوين والتركيب والاستعمال، إذ تنقيد بتركيب نحوي خاص بل يجب أن تنقيد به، أما شروطه فهي:

1. أن جملة الصلة يتعين فيها أن تكون معلومة ومعهودة لدى السامع، باعتقاد المتكلم قبل أن يذكر الموصول، فأجدر بالمتكلم أن يعتقد في المخاطب أو السامع أنه يعلم بتحديد الموصول قبل ذكره للحكم الذي تضمنته الصلة، مع أن بعض النحويين ذهبوا إلى عدم وجوب كون الموصول معهود الصلة إلا إذا كان مُخبراً عنه؛ لأن الخبر عنه يوجب تعريفه⁽²⁾، وثمة موقع آخر لا يشترط فيه أن تكون الجملة معهودة ألا وهو مقام التهويل والتعظيم⁽³⁾ وقد سبق ذكره.

(1) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج2، ص219.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص91.

(3) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت123هـ)، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت792هـ)، شرح تلخيص المفتاح، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني (ت739هـ)، تحقيق خليل إبراهيم خليل، (د.ط)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص586.

2. يتعين في الصلة أن تكون جملة؛ لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل، أما أشبهها الصفات مع الفاعل والمصدر مع فاعله، كما جَوَّز قوم الوصل باسم الفعل⁽¹⁾. كما زعم الكوفيون⁽²⁾، وتبعهم ابن مالك⁽³⁾ بأن الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده وبه يستغنى عن الصلة، وأنه يجوز الصلة بـ -مثل- باعتبارهم له ظرف⁽⁴⁾، مستشهدين بقول الشاعر (من الرجز):

حَتَّى إِذَا كَأَنَّا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ⁽⁵⁾

أما البصريون فجعلوا في البيت تقديرًا: أي عادا أو صارا⁽⁶⁾.

3. يجب أن تكون الصلة جملة خبرية لوجوب كون مضمون الصلة حكمًا معلوم الحدوث والوقوع للمخاطب قبل الخطاب؛ لذا ينبغي بذلك وقوع جملة الصلة لثلاث تكون إنشائية طلبية، لعدم معرفة مضمونها إلا بعد ذكرها وإيراد صيغتها⁽⁷⁾.

وقد جَوَّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربه والذي لا تضربه. كما جَوَّز المازني جملة الدعاء، إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: الذي

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 91.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 297.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 524.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 297.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 121.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 297.

(7) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 91.

يرحمه الله زيداً⁽¹⁾. وجوز ابن هشام أن تكون الصلة مصدرية بـ -ليت- أو -

⁽²⁾لعل- نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَأِنِّي لِرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزْوَْرَهَا⁽³⁾

أما جملة التعجب فإذا قيل فيها إنشائية لا يوصل بها، أما إذا كانت خبرية ففيها قولان: أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو: جاء الذي ما أحسنه، أما الوجه الثاني المنع؛ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة من طبيعتها موضحة للموصول⁽⁴⁾.

والواقع مَنعُ جملة الأمر والنهي لأن تكون صلة؛ لأنها ليست معهودة إذ لا يفهم معناها و فحواها إلا بعد لفظها. أما التعجبية فلا يجوز وقوعها صلة إذ لا تذكر في كتب النحو و البلاغة إلا إنشائية غير طلبية بالاتفاق، ففهمها مرتبط بعقب لفظها.

ويمكن التنبيه إلى أن جملة الصلة قد تقع قسمية⁽⁵⁾، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ﴾⁽⁶⁾ والتقدير: لمن والله ليبطئن، مع أن بعض النحويين قد

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 295.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 295.

(3) البيت للفرزدق، البغدادي، خزانة الأدب، ج 5، ص 444. وردت لراج بدلاً من -لرام- والبيت ليس في ديوانه.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 296.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92.

(6) سورة النساء، الآية 72.

منعوا هذا التأويل⁽¹⁾. ولعل هذا لا يأتي بلفظ صراحة؛ لذا لجأ النحاة إلى التأويل، فليس من شاهد ملفوظ جاءت فيه جملة الصلة بقسم، ففيه ضعف. وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية محتملة للصدق والكذب، فتأتي اسمية وفعلية وظرفية وشبه جملة من الجار والمجرور ولكن يشترط في جملتي الظرف والجار والمجرور أن تكونا تامتين⁽²⁾، وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾⁽³⁾.

4. أن تشتمل جملة الصلة على عائد يربطها بالموصول؛ لذا منع قوم مجيء جملة التعجب والقسم أن تأتي صلة للموصول؛ لخلو الجملتين من الضمير⁽⁴⁾، إلا أن ابن الصائغ قد أجاز خلوها من الضمير إذا عطف عليها بالفاء جملة متضمنة ومشتملة على الضمير لارتباط؛ كلتا الجملتين من خلال الفاء وتحويلهما جملة واحدة مثاله الذي يطير الذباب فيغضب زيد.

ومنع الكوفيون الجمع بين جملتين وقعتا بالصلة إذا لم يفصل بينهما، نحو: أنا الذي قمت وخرجت، فلا يجوز أن تقول خرج بإسنادها لضمير الغائب، أما البصريون فقد أجازوا ذلك.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 195.

(3) سورة الأنبياء، الآية 19.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 296-299.

5. يشترط في جملة الصلة أن تكون مسبقة بكلام فلا يجوز قولك: الذي حتى أبوه قائم؛ لأن حتى لا بد لها من أن يسبقها أو يتقدمها كلام يكون غاية لها.
6. أن تتأخر جملة الصلة وجوباً عن الموصول، فلا يجوز تقديمها أو تقديم شيء منها على الموصول، إلا إذا كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف⁽¹⁾.
7. أن تقع جملة الصلة بعد الموصول مباشرة، فلا يفصل بينهما بفاصل أجنبي كما لا يفصل بين أجزاء الجملة بفاصل أجنبي إلا ما شد⁽²⁾.
8. أن تشمل جملة الصلة على ضمير يربطها بالاسم الموصول يدعى العائد أو الرابط، ولا بد للضمير من مطابقة الاسم الخاص في اللفظ والمعنى، ومطابقة الموصول العام أو المشترك في اللفظ أو في المعنى مع أن مطابقته في اللفظ أكثر⁽³⁾، وفائدة هذا الرابط تتمثل بالعلاقة بين الصلة والموصول؛ لأن الجملة مستقلة لولا اشتغالها على الرابط⁽⁴⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 226؛ الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 360

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 226.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 299.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92.

خامساً: الفصل بين أبعاض الصلة.

لا يجوز أن يفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي؛ أي ما ليس من الصلة⁽¹⁾؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد⁽²⁾. وإن كان ثمة فاصل فمقيد بشروط، هي:

1. أن يكون الفاصل جملة معترضة⁽³⁾، نحو قول الشاعر (من البسيط):
مَاذَا وَلَا عَيْبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتُ أَمَّا يَكْفِيكَ بِالنُّجْحِ أَوْ خُسْرٍ وَتَضْلِيلٍ⁽⁴⁾
فالجملة المعترضة -ولا عيب في المقدور- قد فصلت بين الموصول، والصلة.

2. أن يكون الفاصل قسماً⁽⁵⁾، نحو قول الشاعر (من الكامل):
ذَاكَ الَّذِي وَأَيُّكَ تُعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَذْمَغُ ثُرُهَاتِ الْبَاطِلِ⁽⁶⁾
فقد فصل بالقسم الذي هو -وأبيك- إذ جاء بين الموصول والصلة؛ لأن فيه تأكيداً للصلة، حتى كأنه قال: ذاك الذي تعرف مالك حقاً⁽⁷⁾.

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 186.

(2) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 160.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 186.

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج 1، ص 166.

(5) المرجع نفسه، ج 1، ص 186.

(6) جرير، (33هـ-140هـ)، ديوانه، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط 2، 1406هـ-

1986م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 325.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 186.

3. يفصل بين أبعاض الصلة إذا قصد التبيين⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾⁽²⁾، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ من تمام الصلة وكما لها لعطفها على جملة -كسبوا- أما الفاصل فهو ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وهي جملة اسمية من مبتدأ وخبر⁽³⁾.

4. يجوز الفصل بين أبعاض جملة الصلة بجملة الحال⁽⁴⁾. نحو قول الشاعر (من البسيط):

إِنَّ الَّذِي وَهُوَ مَثَرٌ لَا يَجُودُ حَرٍ يَفَاقَةَ تُعْثَرِيهِ بَغْدَ إِثْرَاءِ
5. يجوز الفصل بجملة النداء في سياق الخطاب، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أَنْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابُ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ⁽⁵⁾
أما الفصل بالنداء في غير صيغ الخطاب وسياقاته، فيعدُّ فصلاً أجنبيًا ولم يجز إلا في الضرورة وعليه ابن مالك⁽⁶⁾، كقول الشاعر (من الطويل):
تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي لَكِنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبُ يَصْنَطِحِيَانِ⁽⁷⁾

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 186.

(2) سورة يونس، الآية 27.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 186.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 303.

(5) حسان بن ثابت، ديوانه، ص 61.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 303.

(7) سبق ذكره ص 124 من هذا الكتاب.

وقد شدّ الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي⁽¹⁾، كقول الشاعر (من الوافر):

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إِلَيَّ فِيهِ لِسَانِي مَغْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُوذُ

فقد فصل بـ -إلي- بين الصلة ومعمولها، لأن التقدير: من وضعت فيه لساني إلي. كما شد من الموصولات الاسمية -أل-، إذ لا يجوز أن يفصل بين أبعاض صلتها ولو بأجنبي، كذلك الموصول الحرفي؛ لأن امتزاج كل واحد منهما بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، ولأن -أل- تنتفي اسميته دون الصلة، أما الموصولات الحرفية فيستثنى منها -ما-، نحو: عجبت مما زيد يضرب، والعلة في ذلك أنها ليست عاملة⁽²⁾.

سادساً: تقديم الصلة أو بعضها على الموصول

لا يجوز أن تتقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً مع مجروره، فيجوز عندئذ التقديم إذا أمن اللبس، نحو: أماننا الذي قرأته رسالة كريمة، والتقدير: الذي قرأته أماننا رسالة كريمة⁽³⁾.

وثمة قول آخر بعدم جواز تقديم الصلة ولو بشيء منها؛ لأن الصلة كبعض الموصول، فلا يجوز سواء أكان ظرفاً أم غيره⁽⁴⁾، كما أن الصلة من الموصول بمنزلة أحد أحرف الكلمة الأصول كالبدال من زيد، فكما لا يجوز

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 303.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 304.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 226؛ عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 380.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 223.

تقديم الدال على الزاي في مثل هذا الاسم كذلك القول في تقديم شيء من الصلة على الموصول⁽¹⁾.

أما ما ظاهره تقديم الصلة على الموصول فهو مؤول⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾⁽³⁾، فظاهر قوله تعالى: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ أن الهاء في كلمة -فيه- من صلة الزاهدين، فكأن القول من الزاهدين فيه⁽⁴⁾، ومثاله قول الشاعر (من الرجز):

رَبِّئْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَايَ بِالْعَصَا أَنْ أُضْرِبَا⁽⁵⁾

وظاهر القول بالعصا أنه من صلة -أن- إلا أن تقديره وتأويله: أن أضربا بالعصا، وينبغي في ذلك أن يحمل على مراعاة إضمار فعل، فكأن القول: أعني فيه أو أعني بالعصا⁽⁶⁾، ولعل الرأي الثاني هو الأرجح إذ لا يتقدم بعض الاسم على بعضه وإلا أصبحنا أمام ما يسمى بالقلب المكاني الذي ليس هذا موضعه.

ويبدو لي أن التقديم لا يجوز؛ لأن ما جاء من شواهد فهي شواهد نثرية قليلة مصطنعة.

(1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 592.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 187.

(3) سورة يوسف، الآية 20.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 187.

(5) البيت للعجاج، ملحق ديوانه، ص 395.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 187.

وبناء على ما تقدم فإنّ الصلة لا تعمل شيئاً في الموصول، ولا في شيء قبله؛ لأنها - كما سبق - بمنزلة الجزء من الاسم الواحد، وبعض الاسم لا يعمل فيه أو فيما يتقدمه⁽¹⁾.

سابعاً: حذف جملة الصلة.

أولاً: إنّ الموصول لا يجوز أن تحذف صلته، إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه⁽²⁾، كقول الشاعر (من الرجز):

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي يَزْعَمْنَ أَنِّي كَبَرْتُ لِدَاتِي⁽³⁾

والتقدير: اللواتي يزعمن والتي زعمت فحذف ذلك لدلالة يزعمن عليه⁽⁴⁾.

والقول في جواز حذف الصلة ضربان، أولاهما الجواز في الموصول الاسمي في غير -أل-⁽⁵⁾، ومثاله قول الشاعر (من مجزوء الكامل):

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو [م] عَاكَ تُمْ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا⁽⁶⁾

والتقدير: الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم⁽⁷⁾ أو نحن الألى عرفوا بالشجاعة، ومثاله أيضاً (من الطويل):

(1) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص 592.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 169.

(3) الدماميني، تعليق الفرائد، ج 2، ص 295.

(4) المرجع نفسه، ج 2، ص 169.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 306.

(6) الأبرص، عبيد، ديوانه، (د.ط.)، دار صادر، بيروت، ص 142.

(7) السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 306.

أَصِيبُ بِهِ فَرَعًا سُلَيْمٌ كِلَاهُمَا وَعَزَّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا وَعَزَّ مَا⁽¹⁾

تقديره: "وعز ما أصيب به"⁽²⁾، ومثاله أيضاً (من الطويل):

وَعِنْدِي الَّذِي وَاللَّاتِ عُدَّتْكَ إِحْنَةً عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ⁽³⁾

وتقديره: الذي عاديك.

ثانياً: يجوز حذف الصلة إذا قصدت بذلك إبهاماً على السامع ليذهب بها الذهن والتفكير في كل مذهب، أو أن شئت أن تجعل الصلة لعظمتها ومهابتها لا تدخل في خبر البيان، ولا يحيط بها اللفظ أو السياق⁽⁴⁾.

ومن الملاحظ أن جواز حذف الصلة قليل وإن دلت عليه صلة موصول آخر⁽⁵⁾. مع أن وجود القرينة اللفظية هي أقوى مما يسوغ الحذف، لكن من غير أن يتعدد الموصول، ويشترط هنا أن لا يكون في الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوف، ومثاله سؤالك: من رأيت في المكتبة؟ فيجاب عليه زيد الذي أو فاطمة التي⁽⁶⁾. فيتعين في الصلة المذكورة أن تكون صالحة لموصول دون الآخر فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتقدمة المتعددة، نحو: زرت

(1) البيت للخنساء. السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 306.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) السامرائي، معاني النحو، ج 1، ص 159.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 582.

(6) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 325.

الذي التي مرضت⁽¹⁾. والتقدير: زرت الذي مرض والتي مرضت، ولعل ما يمنع ذلك الضمير العائد إذ لا يعود خبر المذكر على المؤنث -مثلاً-. وقد تحذف الصلة من غير أن يشتمل الكلام على قرينة لفظية تدل عليها، وإنما تكون القرينة معنوية تفهم من خلال السياق⁽²⁾ كقول الشاعر (من مجزوء الكامل):

نَحْنُ الْأَلَى مَا جَمَعَ جُمُوءُ [م] عَكَ ثَمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا⁽³⁾
وقد لا يحتاج إلى صلة إذا كان الذي بمعنى الرجل، والتي تكون بمعنى المرأة، ولعل هذا كما وصف من غريب ما قيل⁽⁴⁾، وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر (من الوافر):

فَإِنْ أَدْعُ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعُ الَّذِينَ⁽⁵⁾
فاللواتي والذين لا صلة لهما، والتقدير: فإن أدع النساء لا أدع الرجال. وحكى بعض النحاة إنها إذا كانت بمعنى الداهية لم يُحتج إلى صلة⁽⁶⁾. وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر (من الرجز):

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تُرِدَّتْ⁽⁷⁾

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 324.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 325.

(3) سبق ذكره في الصفحة السابقة.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 524.

(5) الكميت بن زيد، ديوانه، ص 466.

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 524.

(7) العجاج، ديوانه، ص 223.

أما في هذا الشاهد ففيه صلة محذوفة عند سيبويه، وذهب الفارسي إلى أن الصلة هي: إذا علتها أنفس تردت⁽¹⁾.

2.3 الرابط بين الصلة والموصول.

أولاً: العائد من الصلة إلى الموصول.

لا بدّ لجملة الصلة من رابط عائد؛ لأن -الذي- يصلح لأن يكون وصلة لكل جملة خبرية، والجملة في نفسها تامة، فلا تصير الجملة تامة -للذي- أو كالجزم منه إلا بوساطة الضمير الذي يربط الجملة بالموصول⁽²⁾. وعندما كانت جميع الموصولات تفتقر إلى صلة متأخرة عنها تشتمل هذه الصلة على رابط يسمى العائد⁽³⁾. ويحتل في الرابط أن يكون ضميراً وهو الأغلب، ويشترط فيه مطابقة الموصول، في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع⁽⁴⁾.

وقد يغني الاسم الظاهر عن الضمير العائد فيحل محل الضمير ويكون بمعنى الموصول، إلا أنه على قلة، كقول الشاعر (من الطويل):

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ⁽⁵⁾

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 524.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 125.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 148.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 160.

(5) البيت لمجنون ليلي. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 523.

والتقدير: في رحمته أطمع.

ومن النحاة من لم يُجزِ الربط بالظاهر، إذ لم يحزه سيبويه في خبر المبتدأ، نحو: زيد قام أبو عمرو، وإن كانت كنية زيد أبا عمرو، والأجدر عدم جواز ذلك بالصلة⁽¹⁾ فالعلة علة قياس كما يبدو.

لكنّ أبا حيان الأندلسي قد أجاز الربط بالظاهر لحذف الضمير وإقامة الظاهر مقامه حملاً على المسموع وإن قل⁽²⁾، فالذي حمّله على ذلك علة السماع. فمن شواهد قول الشاعر (من الطويل):

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادٍ وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا⁽³⁾

وقد خلف الاسم الظاهر الضمير في هذا السياق.

ومن خلال ما سبق تكمن أهمية الضمير الرابط؛ لأنه عنصر مهم في الجملة، يمثل الموصول في جملة الصلة، وبه تتعلق وترتبط الصلة بالموصول، وتؤدي وظيفتها من خلاله، فإن لم يذكر الموصول في الصلة بقي الحكم أجنياً عنه؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لولا اشتغالها على الرابط؛ ولأن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول؛ لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه أو محكوم به أو سببه، فإن لم يذكر هو لابد من ذكر نائبه بتعلق الحكم بالموصول، لتعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد إليه⁽⁴⁾، أو ما يحل مكانه كالاسم الظاهر كما أجازته بعض النحاة.

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 523.

(2) المرجع نفسه، ج 1، ص 523.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 360.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 92؛ النبالي، الضمير بنيته ودوره في الجملة،

ص 483.

ثانياً: حذف العائد.

لقد ارتبط حذف العائد بجملة الصلة واشتهر وذاع عند النحاة جواز حذف الضمير من جملة الصلة، طلباً للتخفيف، نظراً لطول مكونات جملة الصلة مع الموصول، وكثرة تلك المكونات، إذ يقول المبرد في صدد هذا: "إن أربعة أشياء صارت شيئاً واحداً وهي: الذي والفعل والفاعل والمفعول به، فخفف منها وما ينطبق على الذي يقع على الموصولات جميعها، لذا كان الإيثار بالتخفيف بحذف أحد هذه المكونات الأربعة، وكان الضمير أولى بالحذف تخفيفاً، كما يؤكد المبرد في قوله إن الموصول هو الذي يقع عليه المعنى وما يليه يوضحه⁽¹⁾."

ولكن لا يمكن الإغفال عن أن العائد عند النحاة قد رأوا فيه وجوب الذكر، فلا يجوز حذفه من الجملة إلا عند فهم المعنى ووضوحه وأمن اللبس⁽²⁾؛ لأنه مما يوجب عودة الضمير من الصلة إلى الموصول؛ ولأن العائد يعلقها بالموصول ويتممه بها⁽³⁾.

وهناك مجموعة من الحالات التي يجوز فيها حذف العائد -أحياناً:-

1. يحذف العائد إن صلح الباقي بعد حذفه، كأن يكون الباقي بعد حذفه جملة أو شبه جملة، لأنه لا يدرى أكان هنالك حذف أم لا، لعدم وجود ما يدل عليه⁽⁴⁾.

(1) المبرد، المقتضب، ج 1، ص 157.

(2) النبالي، الصلة في الجملة العربية، ص 25.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 327-328.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 155-156.

2. يجوز حذف الضمير العائد على الموصول إن لم يكن بحذفه التباس⁽¹⁾

كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾⁽²⁾، أي خلقتة.

3. ألا يكون الضمير العائد معطوفاً عليه، نحو: جاء الذي هو ومحمد قائمان، وعليه البصريون مع إجازة الفراء وابن السراج للحذف في مثل هذا.

4. ألا يكون الضمير العائد معطوفاً، نحو: جاء الذي وزيد وهو فاضلان.

5. ألا يكون العائد بعد لولا، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك⁽³⁾.

ثالثاً: حال الضمير العائد.

أما الضمير العائد فيحتمل فيه أن يكون منصوباً، أو مرفوعاً، أو مجروراً، ولكن لكل منهما خصائصه من حيث الحذف أو عدمه.

أولاً: الضمير المنصوب:

إذا كان الرابط ضميراً منصوباً فإنه لم يجوز حذفه إلا بشروط خاصة هي:

1. أن يكون ضميراً متصلاً ناصبه فعل تام⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا

تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾⁽⁵⁾ أي ما تسرونه وما تعلنونه، ومثاله أيضاً قول الشاعر يصف مدينته قائلاً (من الوافر):

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 108+109.

(2) سورة المدثر، الآية 11.

(3) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 156.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 153؛ السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 309.

(5) سورة التغابن، الآية 4.

بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ دَيْنٍ وَدُّيَا وَجِيرَانٍ تَنَاهَوْا فِي الْكَمَالِ⁽¹⁾
وتقديره: ما شئت.

ومنه آخر (من الطويل):
وَمَنْ يُتَّفِقِ السَّاعَاتِ فِي جَمْعِ مَالِهِ مَخَافَةَ فَقْرٍ فَأَلْذِي فَعَلَ الْفَقْرُ⁽²⁾

2. أما الحالة الثانية التي يجوز فيها حذف الضمير المتصل المنصوب أن يكون ناصبه وصفاً تاماً على أن يكون الوصف لغير صفة -أل-⁽³⁾ كقول الشاعر (من البسيط):

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلاً فَاحْمَدُهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ⁽⁴⁾
وتقديره: الذي الله موليكه فضلاً.

3. ومن شروط جواز حذفه أيضاً، أن يأتي في سياق التوكيد نحو: جاء الذي رأيتَه هو وزيد، والعطف عليه نحو: جاء الذي هو وزيد منطلقاً. إلا أن في ذلك خلافاً، فقد أجازَه الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج والمغاربة أكثرهم، واتفقوا على مجيء الحال منه متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي عانقتها مجردة، أما إذا كانت الحال متقدمة، نحو: هذه التي مجردة عانقت، ففيها خلاف أجازها ثعلب ومنعها ابن هشام⁽⁵⁾.

(1) عباس، النحو الوافي، ج 1، ص 329.

(2) المتنبي، أبو الطيب، أحمد بن الحسين، ديوانه، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتيبان في شرح ديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، (د.ط.)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 150.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 397.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 156+157.

(5) المرجع نفسه.

وقد شذّ حذف الضمير المتصل المنصوب في غير اتصاله بالفعل التام أو الوصف التام. إذ شذّ عنه قول الشاعر (من الطويل):

أَخْ مُخْلِصٌ وَاقٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

والتقدير: كانه مالك⁽¹⁾، ووجه الشذوذ حذف الضمير المتصل المنصوب مع أنه اتصل بفعل ناقص، لذا شذ حذفه. وما تقدم جميعه في الضمير المتصل غير المنفصل.

أما الضمير العائد المنفصل المنصوب فلا يجوز حذفه⁽²⁾، نحو الذي جاء إِيَّاهُ أَكْرَمَتْ.

الجواز في حذف الضمير المنصوب المتصل:

الجواب عليه أن الاسم الموصول والفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة شيء واحد طلباً للتخفيف، كان حذف الضمير المفعول أولى؛ لأنّ المفعول فضلة فكان أولى بالحذف⁽³⁾.

وقد حسن حذف الضمير في جملة الصلة؛ لأنّ الموصول ليس له أن يستغني عن جملة الصلة، وهذا مما يؤكد أن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة؛ لذا حسن الحذف⁽⁴⁾. أما المنفصل فقد يكون عدم حذفه لحكم التركيب النحوي للجملة إذ فيه ما يقتضي الوجوب من حيث التقديم، نحو قوله تعالى:

(1) المرجع نفسه، ج 1، ص 158.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 42.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص 328.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 118.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾؛ فلعلّ التقديم قد مُنِع حذفه، كما أن الحذف مقيد بالاتصال.

ثانياً: الضمير المرفوع.

أما الضمير المرفوع فيأتي مبتدأ أو غيره، أما إذا وقع مبتدأ فإنه يعطف عليه نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان، أو يعطف على غيره نحو: جاء الذي هو وزيد منطلقان، فإن عطف عليه لا يجوز حذفه، أما إذا كان معطوفاً عليه غيره، فإما أن يصلح ما بعده صلة أم لا، فإذا صلح يمكن حذفه، وإذا لم يصلح ما بعده أن يقع صلة فأما أن يكون صدرًا للكلام، نحو جاءني من القوم أيهم أفضل، أم لا، نحو: جاء الذي زيد و هو منطلقان، فإذا وقع صدرًا جاز حذفه مطلقاً، وإذا لم يقع صدرًا فلا يجوز⁽²⁾.

أما غير المبتدأ فيقصد به أن يقع فاعلاً أو نائباً أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ فلم يجوز حذفه، وشرطه أن يكون معطوفاً على غيره، نحو: جاء الذي زيد وهو منطلقان. كذلك لا يجوز إذا كان معطوفاً عليه غيره، نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان، كما لا يجوز حذفه إذا جاء بعد حرف نفي. نحو: جاء الذي ما هو قائم. أو إذا جاء بعد أداة حصر، نحو: جاء الذي ما في الدار إلا هو، أيضاً إذا كان خبره جملة نحو: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾⁽³⁾ أو ظرفاً أو مجروراً، نحو: جاء الذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف لم يُدرَ أحذف من الكلام شيء أم لا، مع أن ما جاء بعده من جملة أو ظرف صالح لأن يأتي بحذف الضمير،

(1) سورة الفاتحة، الآية 5.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 42.

(3) سورة الماعون، الآية 6.

فبوجوده تطول الصلة؛ لذا يجوز فيه الحذف، لئلا تطول الصلة⁽¹⁾ في غير المواطن سابقة الذكر، ومن شواهد حذفه اختصاراً وتخفيفاً قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾⁽²⁾، بخلاف إذا لم تطل الصلة فلا يحذف، فينبغي ذكره⁽³⁾ نحو: جاء الذي هو فاضل.

لِمَ لَمْ يُجْرَ حَذْفُ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ سِوَى الْمُبْتَدَأِ؟

لا يجوز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل، أما حذف المفعول فوجه جوازه أن الفعل قد يقع مكتفياً بالفاعل ولا مفعولاً فيه، كالأفعال اللازمة التي تكتفي بفاعلها ويتم المعنى، والضمير يحذف غالباً في التركيب خاصة إذا وقع مفعولاً به في جملة الصلة لطول الجملة⁽⁴⁾.

ثالثاً: الضمير المجرور.

أما إذا كان الضمير العائد مجروراً فيجوز حذفه مقيداً بشروط:

1. إذا كان مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا ومعنى⁽⁵⁾، نحو قوله

تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾⁽⁶⁾، وتقديره ما أنت قاضيه.

2. أن يكون العائد مجروراً بحرف جر الموصول معنى ومتعلقاً⁽⁷⁾، نحو قوله

تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾⁽⁸⁾ وتقديره: مما تشربون منه⁽⁹⁾.

(1) أبو حيان، كتاب المطالع السعيدة، ص 226.

(2) سورة الزخرف، الآية 84.

(3) أبو حيان، كتاب المطالع السعيدة، ص 246.

(4) الغول، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (د.ط)، الدار المصرية اللبنانية، ص 320.

(5) السيوطي، كتاب شرح للمطالع السعيدة، ص 245.

(6) سورة طه، الآية 72.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 157.

(8) سورة المؤمنون، الآية 33.

(9) ابن هشام، أوضح المسالك، ج 1، ص 157.

3. أن يكون العائد مجروراً بحرف جر الموصوف بالموصول، فيمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً، نحو: مررت بالرجل الذي مررت: تقديره مررت به⁽¹⁾.

أما إذا كان الضمير مجروراً بالإضافة إلى ما ليس بصفة، نحو: جاء الذي عمله حسن، أو جر بإضافة صفة غير ناصبة، نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس، أو جرّاً معاً بغير حرف، نحو قولك: جاء غلام الذي أنا غلامه، أو لم يجر الموصول أصلاً، نحو: جاء الذي مررت به، أو إن كان الموصول مجروراً بها لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ، نحو: أقمت بالدار الذي أقمت به، أو إذا جر الموصول بما لا يماثل ما جر به العائد لفظاً لا معنى، نحو: مررت بالذي مررت به على زيد. أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً، نحو: مررت بالذي فرحت به، ففي هذه الأحوال لا يجوز أن يحذف العائد المجرور⁽²⁾.

ويمكن التنبيه إلى أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى عدم جواز حذف العائد من صلة -أل-، نحو: الضاربها زيد هند⁽³⁾، فلا يجوز حذف العائد من صلة الألف واللام ألبتة وإن كان الضمير منصوباً⁽⁴⁾.

هل للصلة أن تخلو من الموصول؟

ذهب الفارسي إلى جواز خلو الصلة من الضمير العائد على الموصول، إذا عطف على جملة الصلة بالفاء جملة مشتملة على ضمير الموصول، نحو: الذي يطير الذباب فيغضب زيد" وعند ذلك يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير المستتر العائد على الموصول⁽⁵⁾.

(1) أبو حيان، كتاب شرح المطالع السعيدة، ص 245.

(2) أبو حيان، كتاب شرح المطالع السعيدة، ص 246.

(3) المرجع نفسه، ص 245.

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 159.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1، ص 523.

3.3 النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. يأتي الاسم -هذا- اسماً موصولاً تصريحاً بلفظ اسم الإشارة والذي يميز هو السياق.
2. إنّ الإعراب والبناء سواءً في السبق؛ لأن العرب تكلمت بهما في أول وضع الكلام.
3. إنّ مما أدى إلى بناء الموصولات أنها جاءت على ألفاظ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها؛ ولأنها أيضاً أشبهت الحروف من حيث إنها تحتاج إلى ما يفسرها.
4. لا يأتي في كلام العرب اسم مبني على حرف واحد ما لم يكن ضميراً متصلاً.
5. إنّ (الذي) و(التي) يعدّان كالأصل لغيرهما من الموصولات الخاصة.
6. إنّ الألف واللام في (الذي) و(التي) زائدة ملزمة للاسم، ووجه إلزامها حتى لا يتوهم لو نزعنا أنها للتعريف وإنما لإفادة تحسين اللفظ.
7. إنّ جميع الموصولات توصف بها المعارف سواء الخاصة منها أم العامة سوى (ما) و(من).
8. تتعدد الصور اللفظية للموصولات الخاصة أحياناً بتعدد اللهجات مع الاحتفاظ بالدلالة.
9. إنّ اللهجات الواردة في الموصولات الخاصة هي خاصة بالشعر دون النثر.
10. إنّ للموصولات طريقة خاصة في التصغير ليست لغيرها من الأسماء سوى أسماء الإشارة.

11. إنّ ما يبيّن دلالة الموصول المشترك هو ما يعود إليه من ضمير أو قرينة تدل عليه.
12. إنّ -أل- الداخلة على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين هي موصولة.
13. يجب بناء (أي) الموصولة عندما تكون مضافة ويحذف صدر صلتها وهو الضمير العائد عليها.
14. لا بدّ لـ -ذا- حتى يكون اسمًا موصولاً من أن يتوفر فيه شروط عدة.
15. إنّ (ما) الموصولة قد تستخدم للعاقل دون شروط.
16. إنّ (ما) و(من) الموصولتين أوغل في شبه الحرف من غيرهما من الموصولات.
17. جواز اعتبار (ما) لأكثر من وجه في التركيب نفسه.
18. إنّ (مَنْ) الموصولة يجوز أن يستغنى بها عن تعداد الأسماء الموصولة جميعها، إذ تتضمن أي معنى من معاني الموصولات الأخرى.
19. الصلة من الموصول كالعجز من الاسم المركب.
20. إنّ الضمير العائد من جملة الصلة على الموصول يمثّل الموصول نفسه في جملة الصلة.
21. قد يغني الاسم الظاهر عن الضمير العائد في جملة الصلة.
22. لا يجوز أن يحذف الضمير العائد إلا بشروط سواء أكان منصوباً أم مرفوعاً أو مجروراً.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ابن الأبرص، عبيد. (د.ت). ديوانه، (د.ط)، دار صادر، بيروت.
- الأخطل، غياث بن غوث. (1986م). ديوانه، شرحه وصنّف قوافيه وقُدّم له مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ). (2005م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت686هـ). (2007م). شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ). (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قُدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسن الباقلوي، (ت543هـ). (2007م). كتاب شرح اللمع في النحو لأبي عثمان بن جني، دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. (1987م). ديوانه، شرحه وقد له محمد مهدي ناصر المدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأفغاني، سعيد. (1981م). الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا، (د.ط)، دار الفكر.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (ت513-577هـ).
(1995م). كتاب أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، (د.ط)، دار
الجليل، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم. (1973). في اللهجات العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
الأيوبي، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي، الشهير بصاحب
حماة، (ت732هـ). (2000م). كتاب الكناش في فني النحو والصرف، ط2،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

بشار بن برد. (د.ت). ديوانه، شرح ورتب قوافيه وقدم له محمد مهدي ناصر الدين،
(د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البصروي، علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين، (ت950هـ). (2000م). شرح
قواعد البصرية في النحو، دراسة وتحقيق عزام عمر الشجراوي، ط1،
مؤسسة الرسالة بيروت، دار البشير، عمان، الأردن.

عبدالقادر بن عمر البغدادي. (1998م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له
ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جاء الكريم، عبدالله أحمد. (2001م). التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.
جرير، ابن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع. (33هـ-
140هـ). (1986م). ديوانه، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، ط2،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

جرير، ابن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع. (33هـ-
140هـ). (1995م). ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحايي،
ط2، الشركة العالمية للكتب.

جميل العذري. جميل بثينة، جميل بن عبدالله بن معمر. (1987م). ديوانه، شرحه وكتب
هوامشه وصنّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان.

- جنهويتشي، هدى. (د.ت). (1993م). الأخفش الأوسط عن سيويه، د.ط، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1985م). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ). (1998م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2002م). البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر ابن إبراهيم الكوفي، تحقيق علاء الدين حموية، ط1، دار عمار.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (570-646هـ). كتاب الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- حسان بن ثابت. (1991م). ديوانه، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حمادي، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.
- حسان بن ثابت. (1993م). ديوانه، تحقيق سيد حنفي حسنين، د.ط، دار المعارف.
- حسانين، فتحي علي. (1991م). الشواهد النحوية في شعر الفرزدق، ط1، مطبعة الأمان، بدران شبرا، مصر.
- الحموز، عبدالفتاح أحمد. (1984م). التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد.
- الحيدرة، علي بن سليمان اليميني. (ت599هـ). (2002م). كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق هادي عطية مطر الهلالي، ط1، دار عمار، عمان، ساحة الجامع الحسيني.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي. (ت745هـ). (2001م). تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك

- في تحقيق زكريا عبدالمجيد، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه عبدالحى البرماوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1984م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط1.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1995م). النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق عمر الأسعد، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. (1990م). الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة.
- الخويسكي، زين كامل. (1996م). ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، (د.ط)، دار المعرفة الجامعية.
- الدجني، عبدالفتاح. (د.ت). ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، (د.ط)، وكالة المطبوعات، شارع فهد، العالم، الكويت.
- دريد بن الصمة الجشمي. (1981م). ديوانه، قدم له وجمع وتحقيق وشرح محمد خير البقابي، ط1، دار قتيبة.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت123هـ). (د.ت). حاشية الدسوقي على مختصر السعد، الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق خليل إبراهيم خليل، (د.ط)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن الدمينه، أبو السري عبدالله التميمي الخثعي. (1379هـ). ديوانه، صنعة أبي العباس ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.
- الداميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، (763-827هـ). (1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، (1362-1424م)، تحقيق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدر، ط1.

الراجحي، عبده. (1999م). اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، مكتبة المعارف، الرياض.

الرعي، محمد بن محمد، الشهير بالخطاب. (1990م). الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد ابن عبدالباري الأهدل، تأليف عبدالله بن يحيى الشعبي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزنجشيري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد. (2001م). المفصل في صنعة الإعراب، حققه وعلّق عليه محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم فهمي حجازي، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

الساقى، فاضل مصطفى. (1977م). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسان، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم. (1995م). النحو العربي في مواجهة العصر، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.

السامرائي، فاضل صالح. (1987م). معاني النحو، (د.ط)، جامعة بغداد، بيت الحكمة. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت316هـ). (1988م). الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (2009م). الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، (د.ط)، دار الجليل، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (2000م). الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ). (2007م). الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ). (1980م). **معجم الهوامع في شرح معجم الجوامع**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (1977م). **كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق نبهان ياسين حسين، (د.ط)، دار الرسالة، بغداد.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2007م). **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (د.ط).

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، (562هـ-654هـ). (1994م). **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، درسه وحققه، تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (1999م). **الدرر اللوامع على معجم الهوامع في شرح معجم الجوامع**، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصبان، محمد علي. (1997م). **حاشية محمد علي الصبان على شرح محمد علي الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق مصطفى حسين أحمد، (د.ط)، دار الفكر. الصغير، محمد أحمد. (1999م). **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، ط1، 1999م، دار الفكر.

عباس، حسن. (2007م). **النحو الوافي**، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط1. عباس، فضل حسن. (2007م). **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط11، دار الفرقان، العبدلي، عبدالنواب، رمضان. (1999م). **فصول في فقه اللغة العربية**، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجاج، عبدالله بن روبة التميمي. (1997م). **ديوانه**، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدّم له وحققه سعدي ضناوي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان. ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ). (1997م). **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجيوري، (د.ط).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1991م). شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح.

عضيمة، محمد عبد الخالق. (2004م). دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، دار الحديث، القاهرة.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ). (2000م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ). (2005م). التبيان في إعراب القرآن، حَقَّقَ بإشراف مكتب البحوث والدراسات، (د.ط)، دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. (1996م). إعراب القراءات الشاذة، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزّوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، م2، ص248؛ العكبري، التبيان.

علوش، جميل. (1997م). الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (ت855هـ). (2005م). المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسم عيون السود، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الغلاييني، الشيخ مصطفى. (2005م). جامع الدروس العربية، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة.

الغول، أحمد. (د.ت). ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (د.ط)، الدار المصرية اللبنانية. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ). (2001م). الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهداوي، ط1، دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي. (د.ت). المسائل الحليّات، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، (د.ط)، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1986م). المسائل العضديات، تحقيق شيخ الراشد، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

الفارسي، أبو علي، (288هـ-377هـ). (1980م). المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب. (1995م). ديوانه، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحناوي، ط2، الشركة العالمية للكتب، بيروت.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت355هـ-437هـ). (1987م). كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محمد محي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

كثير عزة، أبو صخر عبدالرحمن بن الأسود بن عامر (ت45-105هـ). (1996م). ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان. الكميّ بن زيد الأسدي. (2000م). ديوانه، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

اللبيدي، محمد سمير نجيب. (1985م). معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي. (ت672هـ). (2001م). شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن مالك محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي. (ت672هـ). (1991م). ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ضبط نصّه على شروح الألفية خالد بن رشيد، (د.ط)، دار الرشيد.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (210-285هـ). (1399هـ). كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبدالحالغ عزيمة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (210-285هـ). (1986م). الكامل، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه محمد أحمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المتني، أبو الطيب، أحمد بن الحسين. (د.ت). ديوانه، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح ديوان، ضبطه وصححه ووضع فهرسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلي، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي. (ولد 245هـ). (1428هـ). كتاب السبعة في القراءات، تحقيق جمال الدين محمد شرف، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا.

مجنون ليلي، قيس بن الملوح. (1992م). ديوانه، شرح يوسف فرحات، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

المعري، شوقي. (1996م). معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس عربي-عربي، مكتبة لبنان، ناشرون.

ابن معطر، زين الدين أبو الحسن يحيى. (1985م). شرح ألفية ابن معطر، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، (د.ط)، مكتبة الخريجي.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري. (1990م). لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.

النبالي، عبداللطيف مطيع الشاذلي. (2007م). الصلة في الجملة العربية، ط1، دار جرير، عمان، الأردن.

أبو نواس، الحسن بن الهانئ. (1992م). المقتضب، تحقيق بدر الدين حاضري حماسي، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام أبو محمد عبدالله بن جمال بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. (ت761هـ). (1995م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبدالحמיד، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري. (2006م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق الفاخوري بمؤازرة وفاء الباني و ربيع الحوني، (د.ط)، بيروت.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري. (1985م). شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صلاح روي، ط2، ج1.

ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري. (2005م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وفصله وضبط غرائب محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط).

الهللي، أبو ذؤيب عمر بن معمر. (1998م). ديوانه، شرحه وقدم له ووضع فهارسه سوهام المصري، غني بمراجعته ياسين الأيوبي، ط1، المكتب الإسلامي.
ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت643هـ). (د.س). شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، (د.ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

يوسف، مجدي إبراهيم. (2000م). شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي توثيق ودراسة، إشراف محمود فهمي حجازي، (د.ط)، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب اللبناني، بيروت.

ملحق (أ)

قائمة الآيات القرآنية الكريمة

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة الواردة فيها الآية
1	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾	الفاتحة	7	64+32
2	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة	5	166
3	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	البقرة	85	12
4	﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾	البقرة	17	36
5	﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾	البقرة	226	65
6	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	البقرة	255	105
7	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَوْ﴾	البقرة	219	108
8	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	البقرة	245	109
9	﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾	البقرة	72	121
10	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾	البقرة	173	121
11	﴿لَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾	البقرة	26	12
12	﴿وَمَا أَنْتَقِمُّ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذْرَةٍ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾	البقرة	270	123
13	﴿وَمَا أَنْتَقِمُّ﴾	البقرة	270	124
14	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة	8	127
15	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾	البقرة	114	129

129	81	البقرة	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِبَةُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	16
129	200	البقرة	﴿فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾	17
130	81	البقرة	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِبَةُ﴾	18
119	35	آل عمران	﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾	19
123	92	آل عمران	﴿حَتَّىٰ تَنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾	20
129	152	آل عمران	﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾	21
130	97	آل عمران	﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾	22
39+23	5	النساء	﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾	23
54	16	النساء	﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾	24
75	15	النساء	﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾	25
77	23	النساء	﴿وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾	26
77	15	النساء	﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾	27
119+117	3	النساء	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	28
150	72	النساء	﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبْتَغِىٰ﴾	29
62	90	الأنعام	﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ﴾	30
60	194	الأعراف	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمثَلِكُمْ﴾	31
141	49	التوبة	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِرْ لِي وَلَا تَنْصِبْ لِي﴾	32
124	42	يونس	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	33
124	40	يونس	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾	34

154	27	يونس	﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	35
154	27	يونس	﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾	36
154	27	يونس	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	37
121	79	هود	﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ﴾	38
139	32	يوسف	﴿وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾	39
139	32	يوسف	﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾	40
156	20	يوسف	﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	41
131	10	الرعد	﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾	42
131	10	الرعد	﴿مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾	43
120	94	الحجر	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	44
104	24	النحل	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِيتُكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	45
108	30	النحل	﴿مَاذَا أُنْزِلَ رِيتُكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	46
118	96	النحل	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾	47
126	17	النحل	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾	48
142	92	النحل	﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي تَقُصَّتْ غَرْفًا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَأَ﴾	49
96	57	الإسراء	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾	50
+97+95 101	69	مريم	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	51
100	69	مريم	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	52
12	17	طه	﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾	53
117	69	طه	﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَفَ مَا صَنَعُوا﴾	54

138	78	طه	﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	55
167	72	طه	﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾	56
151	19	الأنبياء	﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾	57
126	18	الحج	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾	58
60	4	المؤمنون	﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾	59
70	67	المؤمنون	﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	60
167	33	المؤمنون	﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾	61
126	45	النور	﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	62
141	19	الشعراء	﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	63
14	52	النمل	﴿فَلَيْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾	64
37	91	النمل	﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾	65
42	46	العنكبوت	﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	66
122	42	العنكبوت	﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾	67
127	31	الأحزاب	﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْدَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾	68
73	4	الأحزاب	﴿اللَّائِي تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أَمَّا تَكُنَّ﴾	69
141	69	الأحزاب	﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾	70
131	164	الصافات	﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾	71
38	33	الزمر	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	72

73	﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	60	140
74	﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾	غافر	60	140
75	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾	فصلت	30	141
76	﴿رَبُّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾	فصلت	29	55
77	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾	الزخرف	84	167
78	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	الأحقاف	5	125
79	﴿مَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾	ق	33	123
80	﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾	النجم	54	138
81	﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾	النجم	16	138
82	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	الرحمن	26	126
83	﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الرحمن	29	131
84	﴿سُبْحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	الحشر	1	118
85	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	الصف	2	43
86	﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا﴾	المنافقون	7	62
87	﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُلَعْنُونَ﴾	التغابن	4	163
88	﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾	الطلاق	4	73+70
89	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾	الطلاق	3	125
90	﴿اذْرِنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾	المدثر	11	163
91	﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾	الشمس	5	119+117

119	3	الليل	﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾	92
166	6	الماعون	﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاقُونَ﴾	93

ملحق (ب)

قائمة الأبيات الشعرية

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
1	فَمَا نَحْنُ إِلَّا مِنْ أُنَاسٍ تَحَرَّمُوا	البحر الطويل	30
2	إِنَّ الَّذِي وَهُوَ مُثَرِّ لَا يَجُودُ حَرٍ	البسيط	154
3	أَمَنْ يَهْجُرُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ	الوافر	131
4	رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا	الرجز	156
5	مِنْ اللَّاتِي يَعُودُ الْجِلْمُ مِنْهُمْ	الوافر	69
6	أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمَلْمَةٍ	الطويل	142
7	إِذَا لَمْ أَحِذْ فِي بَلَدَةٍ مَا أُرِيدُهُ	الطويل	105
8	رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونِي	الطويل	58
9	أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رَيْتُهُ قَالَ إِيْمَا	الطويل	142
10	مِنْ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي	السريع	157+39
11	وَكَاَلَتِي أَيْضًا لَدَيْنِهِمْ ذَاتُ	السريع	115
12	بَعْدَ اللَّثِيَا وَاللَّثِيَا وَالَّتِي	الرجز	159+35
13	فَلِنْ الْمَاءِ مَاءِ أَبِي وَجَدِي	الوافر	111+110 114+
14	هُمْ اللَّوْثُونَ فَكُوا الْعُلَّ عَنِّي	الوافر	67
15	نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا	الرجز	63
16	تُرُوقُ عَيْبُونَ اللَّاءِ لَا يَطْمَعُونَهَا	الطويل	68
17	وَإِنْ مِنَ الثَّنَوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ	الطويل	128
18	أَعْبَادُ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَحْبِي	الوافر	140
19	سُعَادُ النَّبِيِّ أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادِ	الطويل	161
20	وَعِنْدِي الَّذِي وَاللَّاتِ عُدَّتْكَ إِحْتَةً	الطويل	158
21	صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ	الطويل	139
22	مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ	الوافر	92

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
23	وَإِنَّ الَّذِي حَاسَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ	الطويل	37
24	وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أَبْتَ بِمَشْهَدٍ	الطويل	154
25	فَدَوِّمِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كَانَ يَتَنَّا	الطويل	72
26	وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتَ إِلَيَّ فِيهِ	الوافر	155
27	مِنْ اللُّوَاتِي إِذَا لَأَنْتَ عَرِيكَتُهَا	البسيط	76
28	فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذَّةِ كِيدَا	الرجز	20
29	مِنْ اللَّاءِ ثَمَشِي بِالضُّحَى مَجْنَّةً	الطويل	71
30	أَغْضِرْ مَا اسْتَطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي	الخفيف	31
31	وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْنِي بِمَالٍ	الوافر	30
32	يَتَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَيَصْطَفِيهِ	الوافر	30
33	جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتَقِ عِكَارٍ	السريع	72
34	وَاللَّذِ لَوْ شَاءَتْ لَكَانَتْ بَرًّا	الرجز	29
35	إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ فِي الْحَادِئَا [م]	المقارب	101
36	مِنْ الصُّورِ اللَّاتِي يَرْخُنَ إِلَى الصَّبَا	الكامل	76
37	لَا تُغْذِلِ اللَّذِي لَا يَنْفَكَ مُحْتَسِيًّا	البسيط	29
38	مَا اللَّهُ مُؤَلِّيكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنِي بِهِ	البسيط	164
39	فَلَمْ أَرِ يَتَنَّا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةٍ	الطويل	29
40	وَمَنْ يُتَفَقَّ السَّاعَاتِ فِي جَمْعِ مَالِهِ	الطويل	164
41	وَأَلْسِي بِرَامِ نَظْرَةٍ قَبْلَ التِّي	الطويل	150
42	فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ	الوافر	68
43	أَسِيرِبِ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ	الطويل	125
44	فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا	الطويل	105
45	وَكَاثَتْ مِنَ اللَّاءِ يُعِيرُهَا ابْنُهَا	الطويل	72

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
46	الَلَاتِ كَالْيَنْضِرَ لَمَّا تُعَدُّ أَنْ دَرَسَتْ	البسيط	76
47	أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْتِ دَوِي الْفَقْرِ وَالذِّ (م)	الخفيف	27
48	فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُوْ جَاءَ سَاعِيَا	الطويل	110
49	يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقَا	الطويل	87
50	أَلَا أَيُّهَا الْقَوْمُ الْأَلَى يَتَّبِعُونِي	الطويل	57
51	إِنَّ الَّذِينَ تُرَوِّتُهُمْ إِخْوَانَكُمْ	الكامل	139
52	مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ	الرجز	92
53	وَيَسْتَخْرِجُ الْبِرْتُوعَ مِنْ نَافَقَائِهِ	الطويل	91
54	مِنْ الثُّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ	الطويل	69
55	فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ	الطويل	160
56	بِاللَّاءِ وَالَلَاتِ قَدْ جُمِعَا	الرجز	70+45
57	وَعَبَّرَنِي مَا غَالَ سَعْدًا وَمَالِكَا	الطويل	93
58	كَذَاكَ الَّذِي يَتَّبِعِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا	الطويل	41
59	فَإِنْ لَمْ تُعَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ فَعَلْتُمْ	الطويل	112
60	وَلَيْسِي مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَقُّوا	الطويل	67
61	أُمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيُّهِنَّ أَرَى	البسيط	96
62	وَتَخُنُ أَلَى ضَرْبِنَا رَأْسَ حُجْرٍ	الوافر	59
63	جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْتَقِ مَوَارِقِ	الرجز	116
64	وَمَآذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا	الطويل	106
65	جَمَعَ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا	الرجز	56+45
66	تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأَلَى	الطويل	59
67	عَدَسْ، مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ	الطويل	13
68	أَخْ مُخْلِصٌ وَاقٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ	الطويل	165
69	إِلَّا انْتِيَاءُ الْبَيْضِ اللَّوَاتِ	البسيط	77
70	أَبْنِي كُلِّسِبِ إِنْ عَمِي اللَّدَا	الكامل	52

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
71	وَقَصِيدَةُ ثَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً	الكامل	109+104
72	أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ	الطويل	59
73	بَهَا مَا شِئْتَ مِنْ دِينَ وَدُنْيَا	اوافر	164
74	أَلْمَا تُعْجِبِي وَتُزِي بَطِينًا	الوافر	67
75	مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنْ قَبْلَهَا	الطويل	60+59
76	وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى	الطويل	58+57
77	كَأَنَّ اللَّوَاتِي هُنَّ مُكْتَفَاءَةٌ	الطويل	76
78	مَا أَتَتْ بِالْحَكْمِ التُّرُضَى حُكُومَتُهُ	البسيط	91+87
79	إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ	المتقارب	98
80	حُبُّ الْمَدَامَةِ ذُو سَمِغَتٍ بِهِ	الكامل	112
81	قَوْمِي اللَّذَوِ بَعْكَاطَ طَيْرُوا شَرَرًا	البسيط	64
82	ذَاكَ الَّذِي وَأَيْنِكَ تُعْرِفُ مَالِكًا	الكامل	153
83	أَلَا نَسْأَلَانِ الْمَرَّةَ مَاذَا يُحَاوِلُ	الطويل	107
84	مِنْ الْأَلَاءِ لَمْ يَخْجُجْنَ يَتَغَيَّنَ حِسْبَةً	الطويل	71
85	أَرْحَنِي مِنَ اللَّائِي إِذَا حَلَّ يَبْنُهُنَّ	الطويل	69
86	إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا	الكامل	141
87	مَاذَا وَلَا عَيْبَ فِي الْمَقْدُورِ رَمَتْ	البسيط	153
88	شَغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تُيَمِّتُكَ فَمِثْلُ مَا	الكامل	26
89	أَوْلَيْتُكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتَهُمْ	الطويل	78
90	أَصِيبُ بِهِ فَرَعًا سُلَيْمٍ كِلَاهُمَا	البسيط	158
91	فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غُورَ بَهَامَةٍ	الطويل	79
92	ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِيْلِي	المنسرح	110
93	فَقُلْ لِلَّتِ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي	الوافر	30
94	هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ	الرجز	53
	قَدْ قُلْتُهَا لَيَقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا؟		
	سَيُوفَ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمَ صِقَالِهَا		
	وَحَيْرَانَ تَنَاهَوْا فِي الْكَمَالِ		
	مِنْ اللَّائِينَ فِي الْحَقْبِ الْخَوَالِي		
	وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ		
	تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ		
	قُوَى أَنْدَرِي أَحْكَمَ الصُّنْعِ فَاتْلُ		
	وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ		
	فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ		
	لَمْ يُتَقِرْ فِي لَغِيرَهَا فَضْلًا		
	مِنْ رُؤُسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالصَّاقِيلِ		
	وَالْحَقُّ يَذْمَغُ ثُرُمَاتِ الْبَاطِلِ		
	أَنْخَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ؟		
	وَلَكِنْ لَيَقْتُلَنَّ الْبَرِيَّةَ الْمُغْفَلَا		
	يَمْشُونَ فِي الدَّارَاتِ مَشْيَ الْأَرَامِلِ		
	يَتَيَّأُ دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ		
	أَمَّا يَكْفِيكَ بِالنُّجَحِ أَوْ خُسْرٍ وَتَضْلِيلِ		
	بِكَ مَا بَهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ		
	وَأَخَذَانِكَ الْأَلَاءَاتِ زَيْنَ بِالكَثْمِ		
	وَعَزُّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا وَعَزُّ مَا		
	فَكُلُّ قَتَاةٍ تُشْرِكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا		
	يَزِمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَا		
	أَرَاهُمَا لَا تُعْرُودُ بِالتَّمِيمِ		
	لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمْ صَمِيمٌ		

الرقم	البيت الشعري	البحر	الصفحة الواردة في الرسالة
95	تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّتَنِي	الطويل	154+128
96	وَبَنُو نُوحَيْجَةَ اللَّذَوْنَ كَأَنَّهُمْ	الكامل	63
97	مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تُيَمِّتُ قَلْبِي	الوافر	42
98	يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ يَسُوتِكُمْ	البسيط	106
99	فَأَمَّا كِرَامُ مُوسِرُونَ لَقَيْتُهُمْ	الطويل	112
100	مَا اللَّذَّ يَسُوءُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ	البسيط	29
101	مَا الَّذِي ذَابَهُ اخْتِيَاطٌ وَعَزَمَ	الخفيف	42
102	فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرَنَا	الكامل	130
103	فَادْثُوا إِلَى حَقِّكُمْ يَا خُذْهُ أَكُّكُمْ	البسيط	97+96
104	دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ	الوافر	108+105
105	حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ	الرجز	134
106	أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ	المتقارب	109
107	فَإِنْ أَدْعُ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسِ	الوافر	159
108	نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَ [م]	مجزوء الكامل	157
	تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَلْبُ يَصْطَحِيَانِ		
	مُغْطٍ مُخْدَمَةٍ مِنَ الْخُزَانِ		
	وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي		
	لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ نَحْنَانَا		
	فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ كَفَائِيَا		
	بِالْبِرِّ إِلَّا كَمِثْلِ الْبَغْيِ عِدْوَانَا		
	وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ		
	حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا		
	شِئْتُمْ وَإِلَّا فَرِيئَاكُمْ وَإِيَّانَا		
	وَلَكِنْ بِالْمُعْتِيبِ بُيُوتِي		
	مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ		
	حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَا		
	أَضَاعُوهُمْ لَا أَدْعُ الْوَدَيْنَا		
	عَكَتُمْ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا		

فهرس المحتويات

5

المقدمة

9

المدخل

الفصل الأول

الموصلات الخاصة، الذي، التي، اللذان، اللتان،

الأل، الذين، اللائي، اللاتي

21

1.1 الذي والتي

46

2.1 اللذان واللذان

56

3.1 الأل الذين واللان

69

4.1 اللائي واللاتي

الفصل الثاني

الموصلات المشتركة -أل، أي، ذا، وذو الطائفية، ما، مَنْ،

الإخبار بالذي وبالألف واللام

84

1.2 أل

95

2.2 أي

103

3.2 ذا وذو الطائفية

116

4.2 ما

124

5.2 مَنْ

133

6.2 الإخبار بالذي وبالألف واللام

الفصل الثالث

جملة الصلة والرابط

145

1.3 جملة الصلة

160

2.3 الرابط بين الصلة والموصول

169

3.3 النتائج التي توصل إليها الدراسة

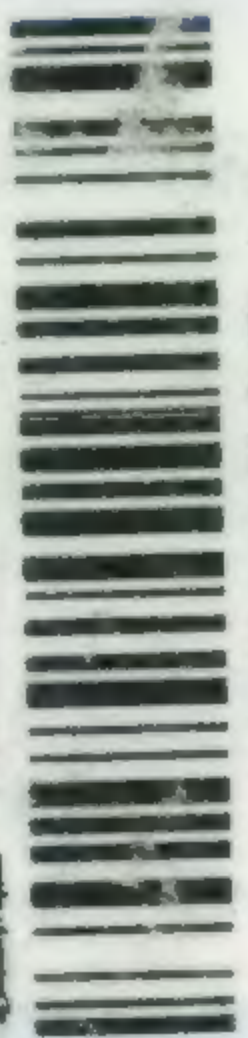
171

المراجع

كتاب
وتنوع
في
الأساليب
والتقنيات
في
الدراسة
والبحث
في
اللغة
العربية

المؤصولات الاسمية في اللغة العربية

Bibliotheca Alexandrina



1503785



دار جليس الزمان
للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

شارع الملكة رانيا - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف

Tel.: +962 6 5343052 - Fax: +962 6 5356219

E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com

dar.jaleesalzaman@hotmail.com



9 789957 811570

دار جليس الزمان
0797212693